

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة الأديان والمذاهب
كلية القانون

رسالة الماجستير
فرع القانون

الأحكام الجزائية للموت الدماغي؛ دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامي

إعداد
صابرين خادم عبدالامير ال خلف

الأستاذ المشرف
الدكتور يحيي مير علي بيداخويدي

نوفمبر ٢٠٢٢ م



دانشگاه ادیان و مذاهب

دانشکده حقوق

پایان نامه کارشناسی ارشد

رشته حقوق

مقررات کیفری برای مرگ مغزی؛ بررسی تطبیقی با فقه اسلامی

نگارش

صابرین خادم عبدالامیر ال خلف

استاد راهنما

دکتر یحیی میرعلی بیداخویدی

آبان ۱۴۰۱

الاهداء

الى. من قاد قلوب البشرية وعقولهم الى بر الامان محمد (ص)

الى. روح والدي الطاهره تغمده الله برحمته وادخله فسيح جناته

الى. من ابصرت بها طريق حياتي والدتي العظيمة متعها الله بالصحه والعافيه

الى. من ساندني وخطى معي خطواتي ويسر لي الصعاب زوجي العزيز

الى. من شاركوني طفولتي واحبوني بصدق واخلاص وتعاونوا معي لاتمام دراستي اخوتي واخواتي

الى. ابنائي الاعزاء الذين اقتطعت من وقتهم الكثير وقصرت اتجاههم لاجل اتمام دراستي

الى. كل من اخذ بيدي نحو افاق العلم وكان عوناً لي لانجاز هذه الدراسه.

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر والثناء لله عزوجل اولاً على نعمة الصبر والقدرة على انجاز العمل وتوفيقه لي لأتمام رسالتي واتقدم بالشكر والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور المشرف (يحيى ميرعلي) الذي تفضل بأشرفه على هذا البحث ولكل ماقدمه لي من دعم وتوجيه وارشاد لآتمام هذا العمل على ما هو عليه فله اسمى عبارات الثناء والتقدير .

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرة .

الباحثة

المستخلص

أظهرت الأحكام الجزائية للموت الدماغى، دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامى، من خلال المواجهة الجنائية والقانونية للميت دماغياً، كالمواجهة الجنائية والقانونية للميت دماغياً فى التشريع العراقى والشريعة الإسلامية، كما فعل التشريع العقابى. عدم تحديد معيار الموت وعدم وجود تعريف قانونى للموت الدماغى، من خلال فحص نصوص التشريع العراقى، وكذلك إحجام الفقهاء عن النظر فى قضية الموت لأن الموت مرتبط بالروح والروح للخالق، إذ يرى الفقهاء أن الموت الدماغى موت مشروع وهذا النهج نفسه اتخذه جميع الفقهاء، ونحن نسعى إلى ذلك، فهو المراد بالميت فى الموارد المتقدمة هو الذى توقفت رثناه وقلبه عن العمل بشكل دائم لا رجوع فيه. اما الذى تستمر رثته وقلبه فى العمل، حتى لو كان ذلك من خلال تركيب أجهزة الإنعاش الاصطناعى، فلا يعتبر ميتاً. الذى اعتمدنا فيه على المنهج التحليلى من خلال القانون الجنائى والشريعة الإسلامية. إذ ان السؤال الرئيسى ماهى الاحكام الجزائية للموت الدماغى بين الفقه الإسلامى والقانون الجنائى العراقى؟ وكانت الاجابة على الرغم من ان القانون قد قرن الموت الحقيقى بالتعطل النهائى لبعض وظائف الجسم كالتنفس والنبض. الخ ان اسس التجريم وحسب مايراه الباحث تكمن فى ان للمصاب بالموت الدماغى فسحة امل رغم تعطل الدماغ لديه ومن الواجب الطبى الشرعى وكذلك القانونى الابقاء على حياته حتى تتحقق عدم الفعالية الصحيحة من جراء البقاء بمكذا حالة. وفيه هذا الشأن، هناك نتائج مهمة وهى اقتصر المشرع العراقى على تحديد معيار الموت الدماغى واحتسابه كدليل على وفاة الإنسان فى قانون زراعة الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ فى المادة الثانية منه عندما أشار إلى إمكانية الحصول على أعضاء بشرية مصابة بموت دماغى وزرعها لمن يحتاجها. هناك نتيجة مهمة يمكن من خلالها اعتبار الموت الدماغى جنوناً تاماً لأن الاثنين يفتقران إلى القدرة على الإدراك والتمييز، وإذا كان الجنون المطبق ليس مثل الموت الدماغى، فيجب ملاحظة أن هناك تأخيراً معيناً فى ذلك. قد يصل لأسابيع أو شهور، حسب الحالة. المريض بين الموت الدماغى والموت الفعلى، وهذا التأخير لا يترك أى موقف قانونى. مشاكل معقدة إلى حد ما ويمكن تصورها فى المعاملات المدنية، والقضايا الشخصية والجنائية، على سبيل المثال لا الحصر.

الكلمات المفتاحية: الموت الدماغى، القانون العراقى، الشريعة الإسلامية، الاحكام الجزائية، الموت.

چکیده

احکام کیفری مرگ مغزی، مطالعه تطبیقی با فقه اسلامی، از طریق برخورد کیفری و حقوقی با مرگ مغزی، مانند مقابله کیفری و قانونی مرگ مغزی در قوانین عراق و شریعت اسلامی، و همچنین مجازات های کیفری، نشان داد. قانون گذاری. عدم تعیین معیار مرگ و عدم تعریف حقوقی مرگ مغزی با بررسی متون قوانین عراق و نیز عدم تمایل فقها به موضوع مرگ به دلیل پیوند مرگ با روح و روان. از آفریدگار، همانطور که فقها مرگ مغزی را مرگ مشروع می دانند و همین رویکرد را همه فقها داشته اند و ما در پی آن هستیم که او (مقصود از مرده در منابع پیشرفته کسی است که ریه و قلبش دارد). به طور دائم و غیر قابل برگشت از کار افتاده است، ریه ها و قلب او همچنان به کار خود ادامه می دهند، حتی اگر با نصب دستگاه های احیاء مصنوعی، مرده تلقی نشوند که در آن به روش تحلیلی از طریق حقوق جزا و شرع به عنوان سؤال اصلی استناد شده است. آیا احکام کیفری مرگ مغزی بین فقه اسلامی و قوانین جزایی عراق چیست؟ پاسخ این بود علیرغم اینکه قانون مرگ واقعی را با اختلال نهایه برخی از عملکردهای بدن مانند تنفس و نبض و غیره مرتبط کرده بود. اساس جرم انگاری طبق آنچه محقق می بیند در این است که فرد مبتلا به مرگ مغزی با وجود اختلال در مغزش امید دارد و وظیفه پزشکی قانونی و قانونی حفظ جان اوست تا زمانی که با ماندن در این حالت بی اثری صحیح حاصل شود. در این زمینه، نتایج مهمی وجود دارد، یعنی قانونگذار عراقی در قانون پیوند اعضای انسان شماره ۸۵ مصوب ۱۳۶۵ در ماده ۲/Fb آن به تعیین ملاک مرگ مغزی و محاسبه آن به عنوان دلیل بر مرگ انسان اکتفا کرده است. مرگ و پیوند آنها به کسانی که به آنها نیاز دارند. یک پیامد مهم وجود دارد که به موجب آن می توان مرگ مغزی را جنون کامل تلقی کرد، زیرا این دو فاقد توانایی ادراک و تمایز نیستند و اگر جنون اعمالی با مرگ مغزی یکی نباشد، باید توجه داشت که تأخیر خاصی دارد. در آن بسته به شرایط ممکن است هفته ها یا ماه ها طول بکشد. بیمار بین مرگ مغزی و مرگ واقعی قرار دارد و این تأخیر هیچ جایگاه قانونی باقی نمی گذارد. مشکلات نسبتاً پیچیده و قابل تصور در معاملات مدنی، پرونده های شخصی و کیفری، به نام چند. **واژگان کلیدی:** مرگ مغزی، قوانین عراق، شریعت اسلامی، احکام جزایی، مرگ.

فهرس المحتويات

المقدمة	١٣
١. بيان المسألة	١٣
٢. مشكلة البحث	١٣
٣. أهمية البحث	١٤
٤. أسئلة البحث	١٤
٥. الفرضيات البحث	١٤
٦. الدراسات السابقة	١٥
٧. أهداف البحث	١٦
٨. منهجية البحث	١٦
٩. هيكلية البحث	١٧

الفصل الأول: المفاهيم والكليات

١-١. المفاهيم	٢٠
١-١-١. تعريف الموت الدماغي طبييا	٢٠
١-١-١-١. الموت الدماغي لغة	٢٠
١-١-٢. تعريف الموت الدماغي قانونا وشرعا	٢٤
١-٢-١-١. الموت الدماغي شرعا	٢٤
١-٢-٢. المفهوم القانوني	٢٦
٢-١. الكليات	٢٩
١-٢-١. التطور التاريخي للحماية الجنائية للميت دماغيا	٢٩
١-١-٢-١. لمحة تاريخية عن الموت دماغيا	٢٩
١-٢-٢-١. نشأة الحماية الجنائية للميت دماغيا	٣١
١-٢-٢-١. الأهمية الموضوعية للحماية الجنائية للميت دماغيا	٣٢

الفصل الثاني: المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للميت دماغيا

١-٢. التشريعات العقابية	٣٦
-------------------------------	----

۱-۱-۲. قانون العقوبات	۳۶
۱-۱-۱-۲. الموت الدماغی فی قانون العقوبات العراقی	۳۶
۲-۱-۱-۲. الموت الدماغی موتاً حقیقياً فی التشريع العراقی	۳۹
۲-۱-۲. موقف قانون الاجراءات الجزائية واثار الموت الدماغی علی المعاملات	۴۰
۱-۲-۱-۲. موقف التشريع الجزائي العراقی من الموت الدماغی	۴۰
۲-۲-۱-۲. أثر الموت الدماغی علی المعاملات	۴۳
۲-۲. المواجهة الشرعية فی الفقه الاسلامی للمیت دماغياً	۴۴
۱-۲-۲. اثر المواجهة الشرعية للموت الدماغی فی الشريعة	۴۴
۱-۱-۲-۲. أثر المواجهة الشرعية للموت الدماغی علی الحقوق المالية المحضة	۴۴
۲-۱-۲-۲. أثر الموت الدماغی علی الحقوق الشخصية المحضة	۴۷
۳-۱-۲-۲. أثر الموت الدماغی علی الحقوق المشتركة	۴۷
۲-۲-۲. التوافقية بین الموت الدماغی وترتب الالتزامات الشرعية	۴۹
۱-۲-۲-۲. العقود اللازمة من الجانبين	۴۹
۲-۲-۲-۲. العقود اللازمة من جانب واحد	۴۹
۳-۲-۲-۲. العقود غير اللازمة من الجانبين	۵۱
الفصل الثالث: الطبيعة القانونية لتقرير الوفاة للمیت دماغياً	
۱-۳. تقرير الوفاة	۵۴
۱-۱-۳. الموت الدماغی المدعم بالتقرير الطبي	۵۴
۱-۱-۱-۳. اساس الموت الدماغی المدعم بالتقرير الطبي	۵۴
۲-۱-۱-۳. الاحكام القانونية للموت الدماغی المدعم بالتقرير الطبي	۵۵
۲-۱-۳. فصل الاجهزة الانعاشية	۶۲
۱-۲-۱-۳. موقف المشرع العراقی من فصل الاجهزة الانعاشية	۶۲
۲-۲-۱-۳. موقف الشريعة الاسلامية فصل الاجهزة الانعاشية والتقرير المدعم بتقرير طبي	۶۷
۲-۳. التصرف بالمیکلية الجسدية للمیت دماغياً قانوناً وشرعاً	۷۲
۱-۲-۳. الأسس القانونية لنقل الاعضاء	۷۳
۱-۱-۲-۳. حدود التصرف فی المیکلية الجسدية ونقلها فی القانون العراقی	۷۳



٧٧	٣-٢-٢. الحكم الشرعى لنقل الأعضاء
٧٧	٣-٢-٢-١. موقف الشريعة الاسلامىة فى التصرف بالهيكلىة الجسدىة للمىة دماغىاً
٧٨	٣-٢-٢-٢. شروط التصرف بالهيكلىة الجسدىة للمىة دماغىاً قانوناً وشرعاً
٨٠	٣-٣. الخاتمة
٨٠	٣-٣-١. الاستناتاجات
٨١	٣-٣-٢. التوصىيات
٨٣	المصادر والمراجع

المقدمة

١. بيان المسألة

الموت الدماغي هو تعطيل وظائف الدماغ بشكل يؤدي الى التوقف النهائي للوظائف الدورانية والنفسية، وبالرغم من ان القانون قد قرن الموت الحقيقي بالتعطل النهائي لبعض وظائف الجسم كالتنفس والنبض. إلخ الا ان ذلك لا يعتمد عليه طبيا مما جعل القانون يستثني بعض الحالات وبدا يبي مركزا قانونيا لها منها حالة المتوقف دماغيا على اعتبار ان هنالك اجهزة طبية متطورة - الانعاش الاصطناعي - تعمل محل الانعاش الحيوي بالجسم تؤدي الى استمرار الحياة بل ان القانون قد ذهب الى اكثر من ذلك ووضع للمتوقف دماغيا مركزا قانونيا ورتب له مسؤولية مدنية واخرى جزائية اتجاه الجهات الطبية في حالة قيامها برفع تلك الاجهزة عنه وانهاء حياته دون ان تكون هنالك مبررات حقيقية او جدوى طبية قاطعة بعد امكانية علاجه من حيث الواقع العملي. وستكون الدراسة هنا متركزة حول موقف القانون الجنائي اتجاه المركز القانوني للميت دماغيا وبشكل مقارنة مع موقف الفقه اتجاه الحقوق والالتزامات المتعلقة بالموت الدماغي. وقد ركز الباحث في محاولة التركيز على وقت الوفاة الفعلية ومتى امكانية انهاء الحياة للميت دماغيا طبيا وارتباط كل ذلك بالجوانب الفقهية والجنائية.

والتفسير القانوني للموت يأخذ معنى الموت الطبيعي أو حالة المفقود المحكوم بموته وهو خارج نطاق دراستنا هنا وعرفه البعض بانه ما يعرف بالموت المدني وهذا يعني ان القانون أشار إلى بداية ونهاية شخصية الانسان كون الانسان يتمتع بالشخصية القانونية التي أسبغها عليه المشرع إلا ان هذه الشخصية تنتهي بموت الانسان. الموت عند الفقه قسمين: حقيقي، وحكمي. فأما الموت الحقيقي: فهو مفارقة الروح للجسد على وجه الحقيقة واليقين، ويعرف بالمشاهدة، ويثبت بإقامة البينة عليه أمام القضاء. أما الموت الحكمي: فهو حكم يصدر من قبل القاضي بموت شخص من الأشخاص - وإن كان لا يزال حياً - لسبب شرعي يقتضي ذلك.^١

٢. مشكلة البحث

ان من اهم الاشكاليات البحثية للموضوع:

١. عدم حسم الطب بشكل قطعي ان كان المصاب بالموت الدماغي هو موت حقيقي ام حكمي.
٢. عدم وجود نصوص قانونية مجرمة واضحة تحدد الحماية الجنائية الحقيقية للمصاب بالموت الدماغي والموجود منها غير وافي في تحقيق تلك الحماية اي انها قاصرة امام الواقع العملي.

١. أبو عمر، الموسوعة الفقهية الكويتية: ص ٤٤

٣. أهمية البحث

١. عدم وجود دراسة متكاملة تبحث فى الحماية الجنائية للمصاب بالموت الدماغى.
٢. وضع معايير امام الباحثين والمهتمين لغرض التفرقة بين الموت الحقيقى للميت دماغيا ام حكما.

٤. اسئلة البحث

السؤال الاصلى

ماهى الاحكام الجزائية للموت الدماغى بين الفقه الاسلامى والقانون الجنائى العراقى؟

الاسئلة الفرعية

١. ماهو الموت الدماغى؟
٢. ما هى المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للميت دماغيا؟
٣. ما هى الطبيعة القانونية لتقرير الوفاة للميت دماغيا؟

٥. الفرضيات البحث

الفرضية الأصلية

على الرغم من ان القانون قد قرن الموت الحقيقى بالتعطل النهائى لبعض وظائف الجسم كالتنفس والنبض. الخ الا ان اسس التجريم وحسب مايراه الباحث تكمن فى ان للمصاب بالموت الدماغى فسحة امل رغم تعطل الدماغ لديه ومن الواجب الطبي الشرعى وكذلك القانونى لابقاء على حياته حتى تتحقق عدم الفعالية الصحيحة من جراء البقاء بمكذا حالة.

الفرضيات الفرعية

١. الموت الدماغى هو تعطيل وظائف الدماغ بشكل يودى الى التوقف النهائى للوظائف الدورانية والنفسية
٢. ان الشرع او الفقه الدينى قد شمل جميع الجوانب التى تخص الانسان ومنها حالته فى المرض ومنها الموت الدماغى وجعل لها الاحكام سواء اكانت فى مجال الحقوق الشرعية له او الاغيار اما المشرع الجنائى فقد احاطة ذلك المرض بجملة ضمانات الا انها تبقى قاصرة معتمدة على الخبرة الفنية الطبية للطب اتجاء المريض بالموت الدماغى.

٣. ان كان الشخص مصابا بالموت الدماغى يعتبر لدى البعض بالميت حكما كون القوانين الجنائية قد نظمت تلك الحالة في ثنائها ولا يجوز تخطيها؛ اما الفسحة المجالية فهي مسألة طبية بحتة ويمكن الابتعاد عن الشبهة الجزائية ازاها من خلال اعتماد التقرير الجماعى واسس فنية اخرى حتى يتم فصل الاجهزة المنعشة عن المريض وتقرير موته حقيقة.

٦. الدراسات السابقة

الحقيقة يوجد الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الموت الدماغى ولكن كل دراسة قد تطرقت له من ناحية دون الاخرى والحقيقة كانت الدراسات غافلة للجوانب الجنائية تحديدا من الدراسات السابقة:

١. مشكلة تحديد لحظة الوفاة وعلاقتها بالموت الدماغى. (للباحث دعاس حميدة) بحث منشور ضمن موقع ASJP اوجه الشبه: ان دراسة الباحث دعاس قد ركزت على التحديد الطبى المدعم بالتقرير الفنى لحالة الموت الدماغى ازاء اعتبار الشخص ميتا حكما ام دماغيا حيث انها قد ركزت على الجوانب الفنية للموت من حيث سبب ظهور أجهزة الإنعاش الصناعى وأجهزة قياس عمل المخ، في ظهور حالة جديدة لم تكن معروفة من قبل في الساحة الطبية، هي ظاهرة الموت الدماغى والتي يكون فيها الشخص ميت دماغيا وبقيّة أعضائه حية، حيث طرحنا ضمن هذا المقال مشكلة لحظة الوفاة ومتى نقرر الموت الدماغى للشخص ومن المسئول عن تحديدها، من أجل إمكانية الاستفادة من أعضاء الشخص الميت دماغيا وزرعها في شخص حي بحاجة إليه و الباحث المعنى بالدراسة قد ركزت هو الآخر على التحديد الطبى المدعم بالتقرير الفنى لحالة الموت الدماغى ازاء اعتبار الشخص ميتا حكما ام دماغيا حيث انها قد ركزت على الجوانب الفنية للموت

اوجه الاختلاف: ان الباحث يعمل على بيان الحماية الجنائية المقررة قانونا للميت دماغيا ازاء اي تصرف طبي فيه شبهة جرمية سواء اكانت على سبيل العمد ام الخطأ كما يبين الاسس الشرعية ازاء ذلك اي لم يكتفى بالتحديد الطبى المدعم بالتقرير الفنى لحالة الموت الدماغى ازاء اعتبار الشخص ميتا حكما ام دماغيا وانما اضاف اليها الوجه الجنائية وموقف الفقه الاسلامى الذي كان. على خلاف الباحث دعاس حيث ان دراسته كانت تقرر فقط متى تكون لحظة الوفاة او تقرير الوفاة.

٢. الموت الدماغى وعواقبه المختلفة، للباحث (سعيد بن مبارك دخيل الأكلي) بحث منشور في مجلة قسم الدراسات الإسلامية - كلية الآداب - جامعة بيشة - المملكة العربية السعودية.

يتناول البحث واقع الموت الدماغى وتاريخه وأسبابه وحقيقته، كما تناول الباحث أسباب الموت الدماغى وحكمه قضائياً واثره على الموت الدماغى وعواقبه دون اثنين وتحديد القاعدة الشرعية في إثبات الموت موت الدماغ. وشرح سبب الخلاف على هذا الموضوع.

أوجه الاختلاف: ان الباحث يعمل على بيان الحماية الجنائية المقررة قانوناً للميت دماغياً ازاء اي تصرف طبي فيه شبهة جرمية سواء اكانت على سبيل العمد ام الخطأ كما يبين الاسس الشرعية ازاء ذلك اي لم يكتفى بالتحديد الطبي المدعم بالتقرير الفنى لحالة الموت الدماغى ازاء اعتبار الشخص ميتاً حكماً ام دماغياً وانما اضاف اليها الوجه الجنائية وموقف الفقه الإسلامى الذى كان. على خلاف الباحث دعاس حيث ان دراسته كانت تقرر فقط متى تكون لحظة الوفاة او تقرير الوفاة.

٣. الموت الدماغى (سعد بن عبدالعزيز الشويرخ مجلة) كلية الشريعة بجامعة محمد بن سعود الإسلامية.

تناول البحث مفهوم الموت الدماغى وتحدد الأحكام الشرعية المترتبة على حكم الإعدام على من مات عقله، مثل غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وتحويل ماله إلى ورثته وموقف الشريعة الإسلامية في ووجوب العدة، و تناولت الموت في النصوص الشرعية؛ و علامات الموت عند الفقهاء، علامات الموت عند الأطباء.

أوجه الاختلاف: ان الباحث يعمل على بيان الحماية الجنائية المقررة قانوناً للميت دماغياً ازاء اي تصرف طبي فيه شبهة جرمية سواء اكانت على سبيل العمد ام الخطأ كما يبين الاسس الشرعية ازاء ذلك اي لم يكتفى بالتحديد الطبي المدعم بالتقرير الفنى لحالة الموت الدماغى ازاء اعتبار الشخص ميتاً حكماً ام دماغياً وانما اضاف اليها الوجه الجنائية وموقف الفقه الإسلامى الذى كان. على خلاف الباحث دعاس حيث ان دراسته كانت تقرر فقط متى تكون لحظة الوفاة او تقرير الوفاة.

٧. أهداف البحث

تهدف الدراسة الى تحديد النقاط التي تفصل ما بين الموت والحياة للشخص المصاب بالموت الدماغى، وما يترتب على ذلك من اثار قانونية وشرعية محاولة ابراز الموقف الطبي ازاء الموت الدماغى والية التعامل اتجاه المنظومة الجسدية للمصاب بالموت الدماغى وربطها بالتجريم القانونى واسس الفقه الإسلامى، اضافة الى ان الدراسة تهدف الى تحديد المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للميت دماغياً و الطبيعة القانونية لتقرير الوفاة للميت دماغياً.

٨. منهجية البحث

نظراً لأهمية موضوع الدراسة فان الباحثة سوف تعتمد على المنهج التحليلي كون ان اي دراسة تحتاج اسس تاريخية نعرفنا على مراحل تطورها وباعتبارها من الدراسات التي ستجمع ما بين النطاق العلمى والانسانى فانها تحتاج الى سبل تحليلية للاراء والاحصائيات التي تخص موضوع الدراسة من خلال المقارنة بين احكام الميت دماغياً بين القانون العراقى والفقه الإسلامى.

٩. هيكلية البحث

تضمنت دراسة موضوع الاحكام الجزائية للموت الدماغى دراسة مقارنة مع الفقه الاسلامى من خلال ثلاث فصول فى الفصل الأول تضمن المفاهيم والكلیات من خلال مبحثين مستقلين إذ بینا فى المبحث الاول مفاهيم الدارسة من خلال بیان فى المطلب الاول: تعريف الموت الدماغى طبيا و بینا فى المطلب الثانى : تعريف الموت الدماغى قانونا و شرعا، ومن ثم بینا فى المبحث الثانى: کلیات الدارسة اذ بینا فى المطلب الأول: التطور التاريخى للحماية الجنائية للمیت دماغيا و بینا فى المطلب الثانى: الأهمية الموضوعية للحماية الجنائية للمیت دماغيا وفى الفصل الثانى بینا المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للمیت دماغيا من خلال تقسیم الفصل الى مبحثين بینا فى المبحث الأول: التشريعات العقابية من خلا بیان فیالمطلب الأول: موقف قانون العقوبات وفى المطلب الثانى بینا موقف قانون الاجراءات الجزائية واثار الموت الدماغى على المعاملات؛ اما المبحث الثانى فقد تضمن المواجهة الشرعية فى الفقه الاسلامى للمیت دماغيا اذ تضمن المطلب الأول اثر المواجهة الشرعية للموت الدماغى فى الشريعة وفى المطلب الثانى: التوافقية بین الموت الدماغى وترتب الالتزامات الشرعية، وصولاً الى الفصل الثالث: الطبيعة القانونية لتقرير الوفاة للمیت دماغياً فى المبحث الاول بینا تقرير الوفاة من خلال تقسیم المبحث الى مطلبين فى المطلب الاول: الموت الدماغى المدعم بالتقرير الطبى وفى المطلب الثانى: فصل الاجهزة الانعاشية من خلال بیان موقف المشرع العراقى من فصل الاجهزة الانعاشية ومن ثم بیان موقف الشريعة الاسلامية فصل الاجهزة الانعاشية والتقرير المدعم بتقرير طبى وفى المبحث الثانى بینا التصرف بالهیکلية الجسدية للمیت دماغياً قانوناً و شرعاً من خلال مطلبين فى المطلب الاول تضمن الأسس القانونية لنقل الاعضاء. وفى المطلب الثانى و بیان الحکم الشرعى لانقل الاعضاء ومن ثم بیان اهم الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول: المفاهيم والکليات

قبل التعرف على الطبيعة القانونية للموت الدماغی في القانون العراقي والشریعة الاسلامیة، من الضروري تحديد مفهوم الموت الدماغی على المستوى الطبی والقانونی والشرعی، وهذا مهم، لأن الخبراء القانونیین يعتمدون على الأطباء ذوي الخبرة للحکم للقضايا الطبیة أو على مستوى القانون وهذا ما سنبینه في المبحث الاول اما في المبحث الثاني نبین تاریخ ومراحل تحديد وتمییز الموت الدماغی.

١-١. المفاهيم

لتحديد مفاهيم الدراسة لا بد من تقسيم المبحث الى مطلبين المطلب الاول نبين تعريف الموت الدماغى طبييا، وفي المطلب الثانى نبين تعريف الموت الدماغى شرعاً وقانوناً.

١-١-١. تعريف الموت الدماغى طبييا

بما أن هذا مصطلح طبي جديد، لم يلمسه الأطباء القدماء الا ان الأطباء المعاصرون، عرفه بعدة تعريفات وسنبين ذلك وفقا للفروع الاتية.

١-١-١-١. الموت الدماغى لغة

«الموت فى كلام المتكلمين: ضد الحياة. وحروفها: ميم، واو، وتاء: أصل الموت الذى يدل فقدان القوة من السكون والجمود»^١.

١-١-١-١-١. مفهوم الموت الدماغى طبييا

عرف الموت منذ قرون بالتوقف الدائم للتنفس وضربات القلب، وفشل الدورة الدموية والجهاز التنفسى والرئتين، حتى تمكن الأطباء من استخدام الأقنعة الصناعية وأجهزة تنظيم ضربات القلب لإعادتها إلى حالتها الطبيعية مراجعة هذه الحالة، وطالما استمرت حياة الإنسان بعد قيامته، فهي قياسية، ويتم التعبير عن هذا الموت كموت جسدى يموت فيه الجسد، ولا توجد مشكلة فى تشخيص الموت فى هذه الحالة، ولكن بعض مظاهره قد تكون مخفية أو مشوشة من قبل أولئك الذين ليس لديهم لحظة قوية^٢، مثل عدم قدرتهم على الشعور بالنبض فى المكان المناسب، أو جعله صعباً، للتأكد من توقف التنفس تماماً أو انتظار أعراض أخرى للموت الجسدى، مثل التصلب والتعفن، فهي علامة متأخرة ولا ينبغي إحيائها بأي شكل من الأشكال ما لم يكن الحدث قريباً وهنا مبدأ (إعادة الحياة ثم إعادة تقييم) الموقف^٣، مع التقدم التكنولوجى، يمكن إعادة التنفس ومعدل ضربات القلب إلى طبيعتهما مع معدات الإنعاش، لم يعد معيار الموت الجسدى مناسباً ولم يعد بإمكانه الانتظار، ولكن هناك حاجة إلى التدخل الفورى لإنقاذ المريض، فى حالة توقف القلب والجهاز التنفسى فى أسرع وقت ممكن. ومن هنا تم ذكر معيار جديد وهو موت الجهاز العصبى أو (موت الدماغ). وأول شخص

١. ابن منظور، لسان العرب: ج ١، ص ٤٥٦٦١

٢. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٤١

٣. طه، المسؤولية الجنائية فى تحد لحظة الوفاة: ص ٣

يلفت الانتباه إلى هذا المعيل للدماغ. بعد عدة دراسات، نشر طبيبان فرنسيان بحثًا علميًا في عام ١٩٥٩ يصفان فيه الحالة التي حدث فيها غيبوبة شديدة وتوقف في التنفس بأنها (ما بعد الغيبوبة). استمر الاهتمام بهذا المعيار لفترة طويلة حتى تمت الموافقة عليه من قبل المؤتمر الثاني للأطباء للتعاطي الطبي الذي عقد في باريس عام ١٩٦٦ وكان معيار الموت هو الموت الدماغى الكامل توقف دائم ولا رجعة فيه عن وظائف المخ.^١

وبما الموت هو نهاية الحياة في جسم الإنسان، ولا يعني موت كل خلية فيه، وهذا راي اجتماع الأطباء لمدة ٢٠ عامًا في سيدني، أستراليا، في السنة المشمولة بالتقرير من الاجتماع الثالث، ١٩٦٨ م «والموت هو عملية تدريجية على المستوى الخلوي وتتفاوت الأنسجة في قدرتها على تحمل الانقطاعات» و الأكسجين هو نمو الموت البشرى، ولكن ليس موت الخلايا أو البقاء على قيد الحياة، في ظروف معينة بشكل عام ونتيجة لعدم قدرته على الحفاظ على خلايا جسمه حية مهما حاول الأطباء إنقاذه وكان الجسد على طريق التحلل، فهذه نقطة اللاعودة،^٢ يقول أحد أساتذة الطب «لكي نعرف ما هو الموت، يجب أن نسأل: متى يموت؟ وبالطبع الجواب على الموت هو حدثان يحدثان للأحياء وفي حالة الأشياء غير الحية نقول لهم أن الأحياء يموتون»، لا يمكننا تعريف الموت إلا بأنه توقف الأنشطة الحيوية كالقلب والتنفس، لأننا نعلم أن هناك حالات غيبوبة مثلاً، ولا يمكننا الحديث عن وقف جميع الأنشطة الحيوية في الخلايا، لأن الموت (للكائن الحي كله) يحدث قبل أن تموت جميع الخلايا.^٣

التعريف الطبي للدماغ: يسمى الدماغ الذي يتحكم في عمليات الجسم الحيوية بالجهاز العصبى المركزى، الذي يقوم بإرسال الإشارات والهرمونات إلى أعضاء الجسم تنتقل عبر ما يعرف بالعصب الأوامر والتعليمات، ويمثل الدماغ مركز الإدراك والوعي في الجسم، تقع الأقسام الأولى داخل الجمجمة وبداية العمود الفقري والحبل الشوكى في قناة اللثة.^٤ وعرفت اللجنة التابعة لنقابة الأطباء الأردنيين، الموت الدماغى الموت الدماغى هو تعطل دائم لا رجعة فيه يصيب جميع وظائف الدماغ.^٥

وعزفت اللجنة الرئاسية الأمريكية موت الدماغ بأنه «ضرر دائم للمخ ينتج عنه توقف دائم لجميع وظائفه، بما في ذلك جذع الدماغ».^٦

١. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٤٩

٢. البار، «الموت الإكلينيكي والموت الـ شرعى»: ص ٣٤٩

٣. سعدى، أساسيات الطب العلى: ص ٣٣

٤. سعدى، أساسيات الطب العلى: ص ٣٤

٥. الأشقر، نهاية الحياة، بحوث ندوة الحياة بدايتها ونهايتها في المفهوم السالمى: ص ٤٣٩

٦. الدقر، موت الدماغ: ص ٥٠

وتم تعريفه أيضاً على أنه حالة من فقدان غير المسؤول للتنفس التلقائى والغياب التام للأفعال الانعكاسية في جذع الدماغ.^١

ويُعرّف الموت الدماغى طبيّاً «بأنه ضرر دائم للمخ يؤدي إلى توقف دائم لجميع وظائفه، بما في ذلك وظائف جذع الدماغ كان يعلم أيضاً أن الدماغ قد توقف تماماً عن العمل ولم يكن قابلاً للحياة».^٢

وكذلك الوقف الدائم وغير القابل للعكس لجميع وظائف المخ.^٣

وقد عرّفه على هذا النحو أيضاً بانه: «انقطاع الحياة الذي يظهر في غياب الدورة الدموية، والتنفس، والنبض».^٤ وهو المفهوم الذي كان شائعاً في الطب في الماضي حدده الأطباء المسلمون على النحو التالي يوضح ابن سينا أن موت الدماغ يفسد روح الموت، أو لأنه «في الحياة يقول: عمل القلب هو علامة على العصيان».^٥

يتضح مما سبق أن الموت الدماغى يشير إلى تلف دائم ودائم لا رجعة فيه للمخ بجميع أجزائه الأربعة، وليس موت أحدها، لأنه يحتوي على وظائف متكاملة وتستمر الحياة بتفكك بعض أجزائه. من الدماغ.

وهنا سوف نعرف بعض المفاهيم التي لها علاقة في الموت الدماغى وهي الآتي.

١. مفهوم الموت الجسدى للدماغ

طبيعاً، الموت الجسدى هو توقف عمل الأعضاء الحيوية، أي (دماغ) الجهاز التنفسي، والدورة الدموية، والأعصاب المركزية، بشكل كامل ومستمر لبضع دقائق، وما ينتج عن الموت الكامل والنهائى. تعرف خلايا المخ في حالة السكتة القلبية والتنفس فقط من أداء وظائفها دون توقف الدماغ بالموت السريرى. لكن الموت القلبي والسكتة التنفسية يتبعان حتماً موت خلايا المخ «خاصة تلك التي لها مراكز عصبية حيوية في جذع الدماغ والمسؤولة عن التنفس ومعدل ضربات القلب» بعد فترة من ٤ إلى ٥ دقائق، بسبب توقف نقل الدم يأتي الجلوكوز والأكسجين من الدماغ ويعتبر هذا الشخص ميتاً (موت الدماغ)،^٦ لأن جذع الدماغ يتحكم في الجهاز التنفسي والدورة الدموية، فإن التوقف الأول عن وظيفته يؤدي حتماً إلى توقف دائم للتنفس والدورة الدموية، مما يؤدي إلى توقف القلب وموت خلايا الدماغ. وبالتالي، فإن الموت

١. الأشقر، نهاية الحياة، بحوث ندوة الحياة بدايتها ونهايتها في المفهوم السالمى: ص ٣٦

٢. الدقر، موت الدماغ: ص ٤٧

٣. سلامه، تعريف اللجنة الرئاسية بالولايات المتحدة: ص ٤٥١

4. Robert, Kastenbaum Macmillan Encyclopedia of death and dying arizona state university: P2

5. Sarbey, definitions of death: brain death and what matters in a person Journal of law and the biosciences advance access publicatins 20: P7

٦. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: صص ٢٧-٢٩

الجسدي هو في الواقع معادل لموت الدماغ أو فقط، بشرط أن يكون موت الدماغ نتيجة ثانوية للتوقف الدائم للتنفس والدورة الدموية، وبالتالي يحدث الموت الجسدي مع التوقف النهائي للمراكز العصبية الحيوية ويكون جذع الدماغ دائماً ولا رجوع فيه بعد توقف التنفس والدورة العفوية.^١ في هذا السياق، كما و يُعرّف الموت الجسيمي: «الموت الذي تُفقد فيه النفس البشرية، أي موت الشخص الذي يفقد فيه شخصيته الواعية والإدراكية بشكل دائم ولا رجوع فيه». لأنه فاقد للوعي. ولا يمكنه فهم أي منها. د. حسي أو إدراكي من حوله والتفاعل معه، وهو غير قادر على القيام بأي حركة تطوعية أو إرادية. وظيفة القلب والجهاز التنفسي، وبما أنه من المعروف طبيّاً أن الدماغ الثابت كهربائياً يمكن أن يتعافى ويعمل بشكل طبيعي، فإن موت الدماغ المستقر سريريّاً لا يمكن تحقيقه عن طريق التوقف الكامل للنشاط الكهربائي للدماغ وانخفاض وظيفة الانعكاس. يلعب جذع الدماغ دوراً رئيسياً في تحديد الموت الخطير، ويجب أن يكون الموت الدماغى هو المعيار الموثوق به لتشخيص الموت الخطير، والذي يعتمد على التوقف الدائم والنهائي للتنفس ومعدل ضربات القلب والدورة الدموية. يجب أن يؤخذ هذا المعيار في الاعتبار عند إجراء التشخيص المطلق للوفاة، ولكن يتم رفضه من قبل المشاركين في عملية الزرع لأن معايير التشخيص هذه قد لا تكون مفيدة في مجال الزرع الموت.^٢

٢. مفهوم الموت الخلوي للدماغ

هو موت الأنسجة والخلايا التي تتكون منها بعد فترة من الموت الجسدي، وتختلف هذه المرة حسب قدرة كل نسيج على إيقاف تدفق الدم والأكسجين إليه، فمثلاً أن تنقبض العضلات استجابةً لذلك. للمنبهات الكهربائية والميكانيكية حتى بعد حوالي ٤٥ دقيقة إلى ساعتين من الموت الجسدي، وتستجيب الغدد العرقية لمحفزات دوائية مناسبة تعيش فيها الحيوانات المنوية في الخصيتين أيضاً، يمكن الاستدلال على استمرار الخصائص البيولوجية لمكونات الكائن الحي بعد الموت الخطير من العمليات الكيميائية اللاهوائية التي تقوم بها الخلايا، أي العمليات التي تحدث في غياب الأكسجين وتستمر لعدة ساعات بعد الموت الجسدي،^٣ على سبيل المثال، تحويل مادة ظل الكبد إلى نشا إلى سكر، يتحلل الكحول إلى حمض أسيتيك لمدة ساعة أو ساعتين بعد الموت، ويمكن أن تخضع خلايا العضلات لتغيرات كيميائية معقدة، والقضاء التام على هذه العمليات اللاهوائية عن طريق خفض درجة حرارة الجسم وتراكم المنتجات الضارة، وكذلك تسمى انقباضات القلب المستقلة للاجتثاث بعد الوفاة الجسدية وتسجيل مخطط كهربية القلب لمدة عشر دقائق عن طريق إدخال

١. ألدقر، موت الدماغ: ص ٦٧

٢. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٢٧

٣. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٣٣

قسطرة في القلب يمكن أيضاً أن تكون الأنسجة الحية من الجلد إلى الطعم لمدة ٢٤ ساعة، وتطعيم العظام الحية لمدة ٤٨ ساعة،^١ وتطعيم الوريد الحي بعد ٧٢ ساعة من الموت الخطير، كان هذا الاستمرارية الجيدة للخصائص البيولوجية للخلية هو ما ألهم الأطباء لزراعة الأعضاء من المتوفى،^٢ يمكن إعادة العضو المزال لأداء وظيفته في الجسم الذي يقبل العضو. يحدث موت الخلايا بسبب نقص الأكسجة الكامل والعام بسبب نقص تدفق الدم الشرياني إلى الأنسجة كنتيجة حتمية لفشل القلب والجهاز التنفسي، هناك فرق بين أنواع الخلايا المختلفة في حساسيتها لنقص الأكسجين، وأكثر أنواع الخلايا حساسية هي خلايا القشرة الدماغية التي تموت خلال خمس دقائق،^٣ بينما أقل الخلايا حساسية هي الخلايا العضلية والأنسجة الضامة التي تعيش من أجلها مدة طويلة ويموت بعد حوالي ساعتين أو أكثر من الموت الجسدي. أي بعد فترات مختلفة يحدث الموت الكلي للخلايا وتتوقف عمليات التمثيل الغذائي لخلايا الأنسجة، يليها ظهور علامات وتغيرات، والجسم مع مظاهر الجثة برودة الجسم، رواسب دموية، صلابة التقيؤ.^٤

١-١-٢. تعريف الموت الدماغى قانوناً وشرعاً

١-١-٢-١. الموت الدماغى شرعاً

لمفهوم الموت الدماغى معانٍ كثيرة في القرآن الكريم والشرع، وإذا أخذنا في الاعتبار هذه المعاني فإننا نعرف معنى الموت:

١-١-٢-١-١. معاني الموت في القرآن الكريم

يقول بعض أهل العلم: «ذكر الموت في القرآن الكريم معانٍ؛ يعني تدمير قوة النمو الموجودة في البشر والحيوانات والنباتات».° نحو قول الله تعالى: «لُنَحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَا سَيِّ كَثِيرًا»^٦ «ولم يقل ميت لأن الميت مثل المذكر والمؤنث. أوه، هذا يعني إزالة القوة الحساسة؛ قول الله تعالى «وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرِجُ حَيًّا»^٧ معناه زوال القوة العقلانية التي هي الجهل».

١. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٣٣

٢. سعدي، أساسيات الطب العدلي: ص ٧٨

٣. الدقر، موت الدماغ: ص ٨٨

٤. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٣٤

٥. سعدي، أساسيات الطب العدلي: ص ٥٦

٦. سورة الفرقان: ٤٩

٧. سورة مريم: ٦٦

«وهو يعني زوال القوة العاقلة، وهي الجهالة؛ قال تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا ۚ كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^۱ ويقصد به كل مكرم يعطل الحياة ويجعلها كذلك».

۱-۱-۲-۱-۲. مفهوم الموت الدماغي شرعاً.

۱. الموت شرعاً

«عرف الموت في الفتوى الهندية «وعلامات الموت أن رجليه ضعيفتان لا تقومان مستقيمة وأنفه معوج معلق»، صدغاه، والجلد وجهه مشدود، لا يرى أي تعطف»^۲.

وعرف الحنفية الموت انه فقدان الجسد ارتباطه بالروح تظهر العلامات، وتدور الأرجل، والسبب في ذلك قول رسول الله - صلى الله عليه واله وسلم - الذي دخل أبو سلمى وانفصل. جعل الممثل بصره وأغلقه الرؤية تتبعه^۳.

وعرف الموت بشكل عام، وهو كان الأمر يتعلق بعلامات انفصال الروح عن الجسد «أن رجليه ترتخي، وذقنه تنفتح، وأنفه يميل، ويمتد جلد وجهه، وتنمو مجموعة منهم وتنكمش خصيتيه»^۴.

و (الموت ضد الحياة) لأنه أمر وجودي ولهذا قيل: تفسير الموت على أنه انخراط الحياة هو انخراط الحياة، لأن هناك ملائكين ضد الحياة يجعلان وجودها ضرورياً. وقال ابن عابدين «الموت صفة في الوجود خلقت على الحياة»^۵.

۲. تعريف الموت الدماغي شرعاً

يعرفه مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأنه: «يعتبر الإنسان من الناحية الشرعية ميتاً، إذا ظهرت إحدى العلامتين الآتيتين معروفتين بجميع الأحكام الثابتة يعتبر الشخص قد مات»^۶.

۱. إذا توقف قلبه وتعذر التنفس، توقف هذا الشوق تماماً، وقرر الأطباء أنه كان توقفاً تاماً.

۱. سورة الأنعام: ۱۲۲

۲. الهندية، مجموعة علماء الهند: ص ۱۵۷

۳. الدواني والفراوي، دار الكتب العلمية: ص ۴۳۵

۴. المجلسي، بحار الأنوار: ج ۶، ص ۱۷۳

۵. البخاري، كشف الأسرار رشح أصول البدوي: ص ۷۸

۶. البار، «الموت الكلينيكي والموت ال شرعي»: ص ۳۵۰

٢. إذا تعطلت جميع وظائف دماغه بشكل دائم، بما فى ذلك جذع الدماغ، ورأى الأطباء أن هذا الاضطراب لا رجوع فيه، وقد أخذ دماغه المختصين لتحليل ذلك.

وعُرفت الأكاديمية البحث الإسلامى الموت الدماغى «إن الموت حالة تضاد الحياة فيه؛ نويه معه الحياة عرى الجسم الحيوانى عنهما ومنه يعيشان مع حيث وجد ذا الموت معه انعدمت الحياة».^١

ويمكن تحديد وتمييز الموت عن الموت الدماغى، من خلال الكلمات التى أشار إليها السيد على حسيني السيستاني والمقصود بالميت فى الموارد المتقدمة: من توقفت رثاه وقلبه عن العمل بشكل دائم لا رجوع فيه، وأما الدماغ الميت، كل شخص رثته وقلبه يعملان حتى وإذا تم ذلك بتركيب جهاز إنعاش اصطناعى فلا يعتبر ميتاً، ويحرم قطع طرف منه لتثبيته بجسم الحى.^٢

١-٢-٢. المفهوم القانونى

لطالما سعى المعلقون إلى تعريف الموت لأن له آثاراً قانونية مهمة والمفهوم التقليدى للموت الذى يُعرّف فيه الموت بأنه: (الموت الطبيعى) الذى يتحقق بفصل الروح عن الجسد الذى يقوم عليه اختفاء جميع مظاهر الحياة وتوقف القلب.^٣ لا ينظر القانون فى المستويات والمراحل التى يمر بها الموت، كما هو الحال مع الطب، فقد وصل النظر إلى الإنسان، حياً كان أم ميتاً، أن هناك حالات ينظم فيها القانون الموت الدماغى.^٤

وقد تم تعريفه فى القانون رقم (١٣) بشأن زراعة الأعضاء البشرية والاتجار ومنع الاتجار لسنة ٢٠١٦ فى المادة (١) بالفقرة (٨) على النحو التالى: «الفصل التام بين الحياة على وجه اليقين وفى وفقاً للمعايير الطبية»،^٥ لتوضيح هذا ان القوانين العراقية، تفتقر جميع تقريباً إلى تعريف قانونى واضح لموت الدماغ، على الرغم من حقيقة أن مصطلح الموت الدماغى قد تم ذكره لأول مرة من قبل المشرع العراقى فى قانون ولأول مرة فى القانون رقم (٨٤) لسنة ١٩٨٦ (١٤) فى قانون زراعة الأعضاء البشرية والاتجار بزراعها، والملغى بالمادة (٢ / ب)، والتى تنص على: الشخص المصاب بإعاقة دماغية ووفقاً للأدلة العلمية الحديثة المعمول بها والتى تصدر بتعليمات وفى حالة موافقة والى الامر الكاملين من الدرجة

١. الذهبى، نقل الأعضاء بين الطب والدين: ص ١٠٢

٢. السيستاني، المسائل المنتخبة لعبادات والمعاملات: ص ٢٣١

٣. آدم، «أثر الموت الدماغى على الحقوق والالتزامات»: ص ٨

٤. الأشقر، نهاية الحياة، بحوث ندوة الحياة بدايتها ونهايتها فى المفهوم السلمى: ص ٤٢

٥. نشر فى جريدة الوقائع العراقية

الأولى أو الثانية وموافقة اختصاص اللجنة ثلاثة أطباء بشرط أن يكون أحدهم طبيباً متخصصاً في الجهاز العصبي بشرط ألا يكون بينهم طبيب أو الاختصاص المنفذ للعملية.^١

ومن خلال هذا النص أشار المشرع إلى من يريد خلع أحد أطرافه وزرعها في جسد آخر، ويعاني من موت دماغي، فهو رخصة للتصرف وليس تعريف.

وبالرجوع إلى التعليمات الواردة في النص نجد أن وزارة الصحة قد أصدرت الأمر رقم (٤) لسنة ١٩٨٤ يُعرّف الموت الدماغي بأنه: «حالة فقدان الوعي مع فقدان تلقائي للتنفس وغياب كامل لوظيفة الانعكاس الوريدي الدماغي»، ثم بعد إلغاء قانون زراعة الأعضاء والاتجار بالبشر رقم (٨٤) المعتمد عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام المادة (٢٤ / ف ٢) من قانون زراعة الأعضاء والاتجار بالبشر ومراجعة نصوص آخر وجدنا أن المشرع العراقي لم يحدد تعريفاً واضحاً لموت الدماغ.^٢

اما القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ في المادة (٣٤) على بداية ونهاية شخصية الشخص (٢٢) قائلة «تبدأ شخصية الشخص بإتمام ولادته الحية وتنتهي بوفاة».

وما نصت عليه المادة ٣٤ من القانون المدني العراقي هو نص عام عن بداية الحياة ونهايتها ولم يوضح (٢٣) معنى الوفاة وحقيقتها، ويجب إثبات الوفاة في المحاضر الرسمية المعدة لذلك بناءً على شهادة الوفاة التي يصدرها الطبيب بعد فحص الجثة والتأكد من الوفاة، وان المادة (٢٤) والمادة ١ (المعدلة) من قانون تسجيل المواليد والوفيات رقم ١٤١ لسنة ٢٠١١، وكذلك أحكام المادة (٧-٨) من قانون نقل الجنازة رقم ١١ لسنة ٢٠١١ بعدم جواز دفن الجنازة الميت إلا بشهادة وفاة.^٣

اما في قانون الولايات المتحدة (٣٢)، يعتبر الموت الدماغي مقياساً للوفاة لأن قانون في ولاية كانساس أقر تعريف الموت توقف الوظائف الحيوية دون أدنى فرصة لاستعادتها) وهكذا أصبحت قضية كانسا أول حالة تُدرج الموت الدماغي رسمياً في قانونها من خلال تعريف راسخ للموت، مما يعني إيقاف جميع الوظائف الحيوية للقلب والرئتين والدماغ، وبما أن التوقف دون عودة عمل الدماغ يسبب الموت، لذلك أدخل دراسة حالة كانسا للموت، واصفاً الموت الدماغي بالموت الحقيقي، مشيراً إلى أن مركز الحياة هو الدماغ وليس القلب.^٤

ومع ذلك، ان الموت الدماغي عند مستوى الاكتشاف وتم تطبيقه من قبل محكمة في ولاية كنتاكي الأمريكية عام ١٩٥٢ لقبول حالة الشخص الذي كان قلبه لا يزال ينبض وينزف، في وقت لاحق، عدلت المحكمة الموت التقليدي،

١. الأشقر، نهاية الحياة، بحوث ندوة الحياة بدايتها ونهايتها في المفهوم السلمي: ص ٤٣

٢. قانون زراعة الأعضاء والاتجار بالبشر رقم (٨٤) المعتمد عام ١٩٨٦

٣. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١

٤. الحميداي، «الموت وإثارة القانونية»: ص ٢١



ولأول مرة، طبقت معيار الموت الدماغى، ووافقت على القضاء ما قبل التشريعى باعتباره الموت الفعلى.^١ اما فى قانون الفيدرالى يسمى قانون تحديد الموت لعام ١٩٨٠ فى الولايات المتحدة (عملاً حاسماً للوفاة)، وتم تعريف الموت الدماغى على أنه «توقف لا رجعة فيه عن وظائف الجهاز التنفسى والدورة الدموية»، ولكن بعد ذلك تم تقديم قانون دماغ الموت وعندما تم القبض عليه، كان الشخص ميتاً دماغياً (٣٢) وقد تم التصديق على هذا القانون من قبل معظم الولايات الأمريكية وتم اعتماده أيضاً من قبل نقابة المحامين الأمريكية (٣١) ونقابة المحامين الأمريكية كمعيار حديث للوفاة.^٢ بينما تم تعريف الموت الدماغى على أنه قضية قانونية نابعة من مرض يفقد فيه المريض الوعى والإدراك والإحساس والإرادة بسبب موت جذع الدماغ، إلا أنه لا يملك ضروريات الحياة، وتساعد أجهزة الإنعاش الطبية على البقاء على قيد الحياة.^٣

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مفهوم الموت الدماغى فى التشريع المصرى وفقاً للمادة ١٤ من قانون زراعة الأعضاء رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ يعتبر الموت الدماغى معادلاً للموت الفعلى، لا سيما ما يسمح به القانون سابقاً كما وحسم نقل أعضاء المتوفى إلى الحى الذى يحتاج إلى هؤلاء الأعضاء، على النحو المحدد فى الفصل الأول من المادة، والذى يتضمن استحالة نقل أى عضو أو جزء من عضو أو أنسجة المتوفى لم يتأسس الجسد على وجه اليقين إلا بعد الوفاة، ومن واجب الأطباء استخدام الوسائل اللازمة لتأكيد الوفاة، لأن القوانين المصرية لا تعرف الموت كما ذكرنا من قبل، فى حين تم إجراء الفحوصات على يد ثلاثة متخصصين من الأطباء لتأكيد الوفاة، والذى يتم تطبيقه على الموتى الدماغيين الذين تضررت وظائف المخ بسبب تلف خلايا الدماغ وتدميرها بعد أن يؤكد الطبيب عدم وجود إشارة بواسطة مخطط كهربية الدماغ (EEG)، لذلك من المستحيل حدوث ذلك، وان المريض الميت دماغياً يُعاود الحياة، وكذلك الميت جسدياً الذى يعانى من اضطراب فى القلب وتوقف التنفس ووظائف المخ دون أن تلعب أجهزة الإنعاش الاصطناعى دوراً فى إعادته إلى الحياة، ولا تختلف هذه الفحوصات والفحوصات السريرية المعتمدة من قبل لجنة طبية عما تم تحقيقه بالمعايير الدولية لتشخيص الموت الدماغى كموت بشري حقيقى، مثل معيار هارفارد، بالإضافة إلى حقيقة أن المشكلة هى فقط اللجنة الثلاثية، تشخيص الموت الدماغى فقط، أما الموت حسب المعايير التقليدية فلا يتم تشخيصه إلا من قبل الطبيب، لعدم وجود تناقض فى تشخيص الوفاة.^٤

١. فيصل، «الموت الدماغى وعمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية»: ص ١١١

٢. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٢١

٣. الحميدوي، «الموت وإثارة القانونية»: ص ١٨

٤. المادة (١٤) من القانون المصرى رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم زراعة الأعضاء البشرية

١-٢. الكميات

١-٢-١. التطور التاريخي للحماية الجنائية للميت دماغيا

١-٢-١-١. لمحة تاريخية عن الموت دماغيا

كان التطبيق الأول لمعيار الموت الدماغى (موت جذع المخ) باعتباره موتاً نهائياً في عام ١٩٥٢، حين قبلت إحدى المحاكم الأمريكية في ولاية كنتاكي النظر في الدعوى الخاصة بشخص قلبه لا يزال ينبض وكان الدم المدفوع من القلب إلى دماغ ذلك الشخص يخرج من الأنف بسبب تعطل دماغه، وبهذا عدلت عن المعيار التقليدي السائد في حينها وهو توقف التنفس والنبض «أي القلب والدورة الدموية»^١.

التصور الأصلي لمفهوم الموت الدماغى لم يبدأ إلا في عام ١٩٥٩ م، عندما قام طبيبان فرنسيان إخصائيان في الأمراض العصبية بنشر بحث في الدوريات الطبية الفرنسية الخاصة بالأمراض العصبية، فبعد أربع سنوات من البحث والدراسة وصف هذان الطبيبان مجموعة من المرضى كانوا يعانون من غيبوبة عميقة جداً نتيجة ضرر بالدماغ لا سبيل إلى معالجته، وكانت السمة المشتركة بين هؤلاء المرضى هي تلف ثانوي بجذع المخ نتيجة ارتفاع مفاجئ في ضغط الدم، مع غياب كلي للأفعال المنعكسة الصادرة عن جذع المخ،

وفقد القدرة على التنفس التلقائي، وغياب منعكسات الأربطة في الأطراف، وتوقف وظيفة الحبل الشوكي، وفقد القدرة على الاستجابة لأي شيء في الوسط الخارجي المحيط بهم وأيضاً فقد المقدرة على التحكم في درجة حرارة الجسم، وقد أطلق على هذه الغيبوبة (Coma depass) أو حرفياً (حالة ما بعد الغيبوبة)، وأوصى الطبيبان بأن تضاف (حالة ما بعد الغيبوبة) هذه إلى مناقشات الغيبوبة التقليدية كفصل جديد، وقد مات هؤلاء المرضى بعد فترات مختلفة نتيجة توقف الجهاز العصبي^٢.

وبعد عام ١٩٥٩ م تم تناول (حالة ما بعد الغيبوبة) على نطاق واسع ولكن في اتجاهين رئيسيين: فمعظم الأطباء أكدوا على ضرورة تشخيص هذه الغيبوبة إكلينيكيّاً على أنها موت المخ الكلي، أما في الاتجاه الآخر فقد أكد الأطباء على أن التشخيص حالة كهروفسولوجية ويجب تسجيل توقف النشاط الكهربائي للدماغ وظهور مخطط الدماغ مسطحاً لتشخيصها على أنها موت دماغى، ذلك لأنه في بعض حالات الموت الدماغى الذي يتم تشخيصه

١. الدهان، الطبيعة القانونية للموت الدماغى في القانون العراقى: ص ٨٥

٢. الجندي، الموت الدماغى أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٤٠

إكلينيكيًا أمكن تسجيل ما يدل على النشاط الكهربائي للدماغ لساعات قليلة من التراكيب العميقة أو من القشرة المخية، بالرغم من أن رسم المخ المسجل من فروة الرأس يكون ساكنًا أي مسطحًا.^١

استمر الاهتمام الفرنسي بالموت الدماغي لما يقرب من عشر سنوات، حيث أقر المؤتمر الثاني لأخلاقيات الطب لجمعية الأطباء، الذي عقد في باريس عام ١٩٦٦ م، أن معيار الموت هو الموت الدماغي الكامل. ليس الموت نتيجة حتمية لوقف حركة القلب في الجسد.^٢

أما الاهتمام الشديد والحاجة الملحة إلى اتخاذ الموت الدماغي كمعيار لتحديد لحظة الوفاة فقد بدأت عندما استطاع البروفيسور الفرنسي المشهور «كريستيان برنارد» إجراء أول عملية نقل قلب من إنسان «يحتضر» إلى إنسان حي بإحدى مستشفيات كيب تاون بجنوب أفريقيا في ٣ ديسمبر ١٩٦٧ م، بالرغم من أن عمليات نقل القرنية والكلية قد أجريت بنجاح قبل هذا التاريخ دون الحاجة إلى تحديد لحظة دقيقة وسريعة للوفاة، والسبب في ذلك أن عمليات نقل القلب لا تنجح إلا إذا انتزع القلب من الشخص وهو لا يزال ينبض «القلب النابض».

وكان أول من وضع المواصفات العلمية والطبية الخاصة بتحديد موت الدماغ هي لجنة (ad-hoc) إدهوك في جامعة هارفارد الأمريكية عام ١٩٦٨ م،^٣ فقد نشرت هذه اللجنة المكلفة من مدرسة هارفارد الطبية تقريراً نص على: «أي شخص في غيبوبة عميقة، بشرط أن لا يكون تحت تأثير أي عقار أو يعاني من هبوط درجة الحرارة لمدة ٢٤ ساعة مستمرة لا يستجيب خلالها للمؤثرات الخارجية ولا يستطيع التنفس التلقائي ويعاني من غياب منعكسات جذع المخ مثل منعكس القرنية ومنعكس حدقة العين ومنعكس القصبة الهوائية وكذلك المنعكس الحراري، يجب اعتباره في غيبوبة لا عكسية»، وقد عادت اللجنة الغيبوبة اللاعكسية بالموت، واعتبرت أن مخطط المخ الكهربائي المسطح ذو أهمية عظيمة لإثبات الموت الدماغي^٤ وبعد أن نشرت مدرسة هارفارد الطبية معاييرها للموت الدماغي، جذب الموت الدماغي انتباه العالم وخاصة، فريق نقل الأعضاء وأطباء المخ والأعصاب والتخدير والعناية المركزة بأمريكا وبريطانيا، حيث وجد كل منهم في الموت الدماغي ضالته المنشودة، فقد حقق الموت الدماغي لفريق نقل الأعضاء ضمان انتزاع الأعضاء بحالة سليمة وبالتالي نجاح عمليات النقل، كما رفع الحرج عن الأطباء المعالجين للغيبوبة العميقة التي يقف أمامها الطب عاجزاً باعتبار أصحابها أموات.^٥

١. الجندي، الموت الدماغي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٤١

٢. سعدي، أساسيات الطب العدلي: ص ٥٦

٣. لدغش، «الموت الدماغي والإنعاش الصناعي»: ص ١٧٥٠

٤. لدغش، «الموت الدماغي والإنعاش الصناعي»: ص ١٧٥٠

٥. عبد الجليل والدهان، «الطبيعة القانونية للموت الدماغي في القانون العراقي (دراسة مقارنة بالقانونيين المصري والأمريكي)»: ص ١٠٨

كما اشترط أن يكون مضي على الغيبوبة وعدم الحركة التلقائية مدة ١٢ ساعة بدلاً من ٢٤ ساعة و ٤ دقائق لتوقف التنفس التلقائي بعد نزع جهاز التنفس الصناعي، وأيضاً غياب الأفعال المنعكسة بجذع المخ. وعرف هذا المعيار بمعيار مينسوتا (Minnesota Criterion)، وأشار هذا المعيار إلى أن توقف النشاط الكهربائي للدماغ الذي يتولد من خلايا القشرة المخية ليس إلزاماً لإثبات الموت الدماغي.^١

ومنذ ذلك الحين أصبح هناك شبه إجماع في الرأي بالمجتمع الغربي على أن الموت الدماغي يمثل المعيار الطبي والقانوني والأخلاقي للموت الإنساني، بالرغم من أن معيار مينسوتا لم يشر إلى افتراض وقوع الموت بموت الدماغ، هذا القبول الاجتماعي للموت الدماغي أتاح الفرصة إلى الاعتراف القانوني (التشريعي) بالموت الدماغي في ٩٠٪ من الولايات الأمريكية ومعظم الدول الغربية، «طبقت محكمة أمريكية في كنتاكي معيار الموت الدماغي كمعيار قانوني للوفاة وعدلت معيار السكتة القلبية والجهاز التنفسي في دعوى قضائية من قبل شخص كان قلبه لا يزال ينبض أثناء طرد الدم من الأنف وإثبات المسؤولية الجنائية على أساس أكثر من الموت الدماغي للشخص».^٢

ولكن إلى حد الساعة لا زال البعض رافضاً معيار الموت الدماغي بل ويعتقد أن الموت الدماغي قد تم التخطيط له لرفع الحرج عن الأطباء المعالجين حتى يتخلص الأطباء ويتحرروا من العبء الثقيل الذي فرضه عليهم مرضى تلف الدماغ الشديد، وأيضاً للحصول على الأعضاء بحالة سليمة وضمان نجاح عمليات نقل القلب بالذات ولتهدئة وتلطيف مشاعر الخوف والقلق التي تنجم من الخلاف والجدل القائم حول انتزاع الأعضاء من المتوفين لعمليات النقل.^٣

٢-١-٢-١. نشأة الحماية الجنائية للميت دماغياً

يعود ارساء الحماية للجثة الى عدم امكانية القطع النهائي مع ماضي الانسان وذلك لمجرد فقدانه لصفته الوجودية لحياته وأفعاله السابقة تضمن له قدراً من الحق في الكرامة وذلك بحماية جثته، وهذه الحماية ليست ميزة من ميزات عصرنا الراهن بل انها تعتبر في طريق الاضمحلال بالمقارنة مع ما كانت تكفله المجتمعات القديمة من حماية، فالشعوب البدائية اعتبرت أن الميت يبقى حاضراً ويجب على الآخرين الامتناع عن كل ما يمكن أن يغضبه أو الاعتداء على جثته تحت أي ظرف كان.^٤

١. الجندي، الموت الدماغي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٤١

٢. بعض طلبة العلم [الكتاب مرقم آليا] بحوث لبعض النوازل الفقهية المعاصرة

٣. الجندي، الموت الدماغي أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض: ص ٤٣

٤. الدايم، أعضاء جسم الانسان ضمن التعامل القانوني: ص ١٨٤

«وزاد الاهتمام بهذه الحماية ومحاولة تطهيرها في ظل ما شهدته العالم، خاصة في القرن الماضي، من أحداث شنيعة تكررت بشكل لافت، وهي الاعتداء على حرمة الموتى وانتهاك حقوق الإنسان. قبره تم تفجيره وحرقه واستخراج رفاته وتدنيسه»^١.

ان التحرك الدولي لحماية الموتى في إطار القانون الانساني يعود بجذوره التاريخية الى القرن التاسع عشر ميلادي، اذ كان للمعركة الضارية التي دارت بين الجيشين الفرنسي والنمساوي عام ١٨٥٩م التي خلفت أعدادا هائلة من الجثث بلغت عشرات الآلاف تغص بها ساحات القتال قد تركت دون تدبير لأمرها، مما أسهم في تحول كتابات مواطن سويسري يدعى هنري دودان شهد خلال مروره بموقع المعركة هذا المنظر المروع، وقد وجه نداء مهيبا في كتابه تذاكر سولفيرينو الى المجتمع الدولي يدعو فيه الى ضرورة تبني موقف دولي لإغاثة الضحايا، وكانت أولى بوادر النداء الانساني تشكيل جمعية انسانية محايدة أطلق عليها فيما بعد اسم (اللجنة الدولية للصليب الاحمر)، ثم التحرك الحكومي لعدد من الدول الذي انطلق من عقد المؤتمرات الدولية الحديثة عام ١٨٦٣م لإضفاء الحماية الرسمية على ضحايا النزاعات المسلحة بصورة عامة والموتى بصورة خاصة.^٢

إن حرمة جسم الانسان وسلامته من أهم الحقوق المتعلقة بالإنسان أثناء حياته وبعد موته، ومعنى هذا الحق أن يتمتع جسد الانسان بحماية قانونية داخلية وحتى دولية، وعلى هذا الأساس نصت التشريعات المقارنة على حمايته من الاعتداءات التي تقع عليه مثل تجريم القتل، والضرب المفضي الى الموت، أو عاهة مستديمة، كم تسعى التشريعات الى فرض المزيد من الحماية في مواجهة أي اعتداء على الجسد الانساني والرقابة على الوظيفة الطبية.^٣

١-٢-٢. الأهمية الموضوعية للحماية الجنائية للميت دماغيا

مما لاشك فيه أن ما يحدث من اعتداء على جثث الموتى، من سرقة وقذف وسب وهتك للإعراض دون المراعاة لحرمتهم، أمر جدير بالاهتمام فهو من المواضيع المهمة التي تبحث وتدرس ويتعمق في أحكامها ومسائلها بالقدر الذي يوصل إلى إظهار الحكم الشرعي، والموقف الذي اتخذته القانون في هذا الإطار.^٤

فقد سعت معظم التشريعات السماوية الى تكريم الانسان في قائم حياته، واحترام حرمة الجسدية، فإن هذا المبدأ لا يعرف استثناءا اذا ما توفي الانسان وفارق الحياة، حيث لابد من اقرار لحماية الميت وتحقيق سلام الأموات الذي يعبر عنه

١. عليي، الجثة في القانون، محاضرة ختم التمرين، الهيئة الوطنية للمحامين: ص ٥٠

٢. هاشم، الحماية الدولية للموتى في النزاعات المسلحة دراسة مقارنة بالشريعة الاسلامية: ص ٥٠

٣. الحلبي وإيمان، «الموت الدماغى للإنسان والتصرف في أعضائه بين ضرورة طبية واشكالات قانونية»: ص ٥١٠

٤. حيللو، «الحماية الجنائية للموت الدماغى»: ص ٤٥

الفقهاء الفرنسيون ب (la paix des morts) والذي يعتبر نظير احترام الحياة الخاصة التي ينعم بها الانسان طيلة حياته وقبل مماته. ويبقى أبرز ممثل للإنسان بعد مماته هو جثته والتي وقع الحرص على حمايتها، ووقع تجريم انتهاك حرمتها.^١ وقد اعتبر القانون في الأصل الموت حدثاً وليس عملية. أما تقليدياً، تم تعريف هذا الحدث على أنه توقف جميع أجهزة الجسم الرئيسية عن العمل (القلب والرئتين والدماغ) مترابطة لدرجة أن موت أحد المكونات سيؤدي بسرعة إلى وفاة البعض الآخر عندما يفتقر الفرد إلى أنظمة دعم القلب والجهاز التنفسي.^٢ ومع ذلك، شهد منتصف القرن العشرين ظهور أجهزة التنفس الصناعي، وأجهزة تنظيم ضربات القلب، وزرع الأعضاء، والتطورات التكنولوجية الأخرى التي بدأت تشكك في فهم المجتمع للموت.^٣

في مايو ١٩٦٨م، نشرت مجلة الجمعية الطبية الأمريكية افتتاحية تصف معضلة حول عمليات زرع الأعضاء الحيوية بقولها: "من الواضح أنه إذا. تؤخذ الأعضاء [مثل الكبد والقلب] بعد الموت بفترة طويلة، وتقل فرصتهم في البقاء على قيد الحياة لدى شخص آخر. من ناحية أخرى، إذا تمت إزالتها قبل أن يقال أن الموت قد حدث وفقاً للمعايير الأكثر صرامة التي يمكن للمرء استخدامها، فقد تم ارتكاب جريمة قتل".^٤

بعد أشهر، في أغسطس ١٩٦٨م، نشرت اللجنة المختصة لكلية الطب بجامعة هارفارد لفحص تعريف الموت الدماغي تقريراً وضع أول تعريف رسمي لموت الدماغ وفقاً لهذه المعايير، فإن الأفراد الذين تعرضوا لإصابة دماغية رضحية تسببت في دخولهم في غيبوبة لا رجعة فيها، وفقدوا القدرة على التنفس تلقائياً، سيعتبرون ميتين. كان المبرران اللذان قدمتهما اللجنة لهذا التحديد العصبي الجديد للوفاة هما:

١. السماح بسحب أجهزة دعم الحياة من الأشخاص الذين أصيبوا بإصابات دماغية لا رجعة فيها ومدمرة.

٢. معالجة العقبات التي تحول دون زرع الأعضاء

وعلى ذلك، اهتم فريق عمل من الأطباء والفلاسفة وعلماء الأخلاقيات الحيوية في وقت لاحق بشرح أن المعيار العصبي لم يتم إنشاؤه فقط لغرض تسهيل زيادة زراعة الأعضاء بل وصف آخرون إجراءات لجنة هارفارد على أنها اتخذت من منظور أخلاقي (بدلاً من منظور بيولوجي) - تحديد معايير الوفاة بناءً على الغرض الأساسي الذي قد يخدمونه في السماح بزراعة الأعضاء.^٥

١. عليي، الجثة في القانون: ص ٨٠

2. Medical, Association 1968 What and when is death? The Journal of the American Medical Association: p 204

3. Magnus, Wilfond, Accepting brain death The New England Journal of Medicine: p94

4. Goldsmith, Dead and/or alive: Choosing among the not-so-uniform statutory definitions: p61

5. Bernat, The New England Journal of Medicine 2013: p91

الفصل الثاني: المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للميت دماغيا

ان بيان المواجهة الجنائية والقانونية للميت الدماغى في التشريع العراقي والشرعية الإسلامية، لا بد من الانطلاق من بيان التشريع العقابي، الموت الدماغى، سواء على مستوى الطب، وهو أمر مهم، كما يثق القانونيون والأطباء من ذوي الخبرة بالمسائل الطبية، أو على مستوى القانون، وهذا ما سنخصصه على النحو التالي.

المبحث الأول: التشريعات العقابية

المبحث الثاني: المواجهة الشرعية في الفقه الاسلامي للميت دماغيا

٢-١. التشريعات العقابية

في ظل التشريعات العقابية يلاحظ عدم وجود أي تحديد لمعيار الموت وغياب تعريف قانوني للموت الدماغي، من خلال فحص نصوص التشريع العراقي،^١ وكذلك إحجام الفقهاء عن النظر في مسألة الموت لأن الموت مرتبط بالروح والروح أمر الخالق تعالى.^٢ قد استند التشريع العراقي على التعريف الطبي للموت الدماغي الذي تم وضعه من قبل لجنة طبية شكلت لهذا الغرض.

كما ورد في الفقرة الأولى من تعليمات وزارة الصحة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ (حالة فقدان الوعي المصحوب عن طريق فقدان التنفس التلقائي والغياب التام للأفعال الانعكاسية للوريد الدماغي) والتعليمات المحددة في فقرته الثانية هي شروط تشخيص الموت الدماغي، وفيما يلي سيتم تقسيم المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للميت دماغيا إلى مطلبين الأول في قانون العقوبات والثاني في قانون الاجراءات الجزائية.^٣

٢-١-١. قانون العقوبات

٢-١-١-٢. الموت الدماغي في قانون العقوبات العراقي

في دراسة نصوص القوانين العراقية، لم نجد أي نص قانوني موثوق به حول موضوع الموت الدماغي، بخلاف ما ورد من مراجع مختصرة في مشروع قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها، والذي اقر من قبل البرلمان العراقي المنعقد في ١٨ شباط ٢٠١٦ وقانون زراعة الأعضاء الانسانية^٤ والتعليمات الخاصة بزراعة الأعضاء البشرية رقم ١ لسنة ١٩٨٩ وما ورد في دستور مهنة الطب المعمول به في العراق لسنة ٢٠٠٢ وما دلت عليه تعليمات السلوك المهني الصادرة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٤ من قبل نقابة الأطباء العراقية.

وقد تم تضمين ذلك في الفصل الثاني من قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها، والذي أقرته جلسة مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٠١٦/١٨/٢ تحت مسمى لجان تنظيم عمليات زراعة الأعضاء البشرية، مادة (٣) أولاً، فقد احتوت تشكيل لجنة داخل وزارة الصحة بقرار من الوزير تسمى (اللجنة التنظيمية العليا لزراعة الأعضاء البشرية) والتي

١. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ المادة ٣٤ قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠، قانون الأحوال الشخصية رقم

١٨٨ لسنة ١٩٥٩م

٢. الفضل، التصرف القانوني في الأعضاء البشرية: ص ١٤٢

٣. تعليمات وزارة الصحة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧م

٤. قانون عمليات زراعة الأعضاء البشرية المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦، وتعليمات زرع الأعضاء البشرية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧



تتولى بدورها مهمة تشكيل لجنة طبية متخصصة من ثلاثة أو أكثر من الأطباء، بما في ذلك أخصائي الجهاز العصبي، لتأسيس الموت الدماغي في المستشفيات والمراكز الطبية المرخصة لإجراء عمليات زرع الأعضاء^١، على الرغم من أن التعليمات الصادرة بموجب القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ تظل سارية المفعول إلى أن تصدر وزارة الصحة تعليمات أخرى^٢، أي أن إثبات الموت الدماغي يكون بالرجوع إلى التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ المعمول بها وضرورة استيفاء الشروط المذكورة في الأدلة وتشخيص الموت الدماغي من قبل الأطباء.

حيث دخل في قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لعام ١٩٨٦^٣ في المادة الثانية منه ما يأتي يتم الحصول على الأعضاء البشرية بغرض إجراء عمليات زرع على ميت دماغياً ووفقاً للأدلة العلمية الحديثة السائدة الصادرة بتعليمات، أي الإذن بإزالة أعضاء بشرية من ميت دماغياً ووفقاً للتعليمات الصادرة لهذا الغرض، وصدرت التعليمات بناءً على المادة السادسة من نفس القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ م الصادر عن وزارة الصحة، والتي حددت الموت الدماغي في الفقرة الأولى حالة فقدان الوعي المصحوبة فقدان لا يمكن تعويضه للتنفس التلقائي والغياب التام للأفعال العاكسة لجذع الدماغ، بالإضافة إلى ذلك، حددت هذه التعليمات الشروط الواجب توافرها في حالة موت الدماغ، والتي تمر بثلاث مراحل^٤، حيث نص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ على أن عمليات زراعة الأعضاء البشرية تفرض عقوبات على من يخالفها^٥.

أما ما نصت عليه التعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٩ الصادرة عن وزير الصحة فقد نصت في مادتها (الأولى) «عند استعمال أعضاء ميتة دماغياً، إقرار خطي بالهدية قبل الوفاة أو إقرار كتابي من أحد والدي المتوفى بكامل الأهلية من الدرجة الأولى أو الثانية من حيث القرابة»، ما هو مبين في هذه المادة يعتمد بشكل أساسي على مشروعية استخدام أعضاء ميتة الدماغ وفقاً للضوابط الواردة في الأحكام من أقسام هذه التعليمات.

١. المادة (٣) أولاً و ثانياً الفقرة (د) من مشروع قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها و المصوت عليه من قبل البرلمان بتاريخ ٢٠١٦٢١٨

٢. المادة (٢٧) ثانياً مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية لسنة ٢٠٠٩

٣. أما بالنسبة للقوانين التي سبقت القانون المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦، فقد أجاز القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨١ والخاص بعمليات زرع الكلى الملغي الحصول على الكلى من المصابين بالموت الوظيفي، أي موت الدماغ التام وحسب تخطيط الدماغ

٤. الفقرة ٢ أ من التعليمات بالرقم (٣) لسنة ١٩٨٧ على الشروط الأولية في تشخيص الموت الدماغي، في حين ذكرت الفقرة ٢ ب الفحوصات اللازمة لتشخيص الموت الدماغي، وأخيراً ما نصت عليه الفقرة ٢ ج من التعليمات توقيت الفحص وإعادة

٥. المادة (٤) من قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ والتي نصت بقولها «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تزيد على الف دينار أو باحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام هذا القانون»، المواد (٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧) من الفصل الخامس بند العقوبات

بينما ورد في دستور مهنة الطب لعام ٢٠٠٢، النافذ في العراق والصادر عن نقابة الأطباء العراقية، محددًا الحالات التي تم فيها تشخيص الموت الدماغي، وبالفعل في كثير من الحالات عند وضعها على أجهزة الإنعاش لا يكون الطبيب متأكدًا من موت الدماغ، لأن هذه الحالات تتميز بالإغماء التام والتوقف التلقائي عن التنفس، وتحتاج إلى سرعة عالية لمحاولة إنقاذ ثم بقايا المصابين. على جهاز التنفس الصناعي، ولكي يشخص الطبيب الموت الدماغي، يجب أن تكون هناك علامات استنتاجية وتعتبر هذه العلامات من المؤشرات الطبية للموت الدماغي المعتمدة عالميًا في الوقت الحاضر، لذلك يقوم الطبيب باستنباط هذه العلامات لتشخيص الموت الدماغي وتحديد وقت الوفاة.

واستقرأ مما ذكر أعلاه نجد أن المادة الثانية من القانون العراقي بشأن زراعة الأعضاء البشرية وزرعها نصت على الموت الدماغي بشكل مباشر وصريح، أي أنها سمحت بخصم أو استئصال الأعضاء^١ من مات دماغياً بعد استيفاء الشروط المذكورة في الفقرة ٢ / أ، ب، ج من التعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٧، وأن الموت الدماغي يتم تشخيصه بشكل صحيح باستخدام جميع الوسائل الطبية الأساسية، وإلا يكون الطبيب مسؤولاً عن الأخطاء الناتجة عن التشخيص الخاطئ، كما تبني معيار الموت الدماغي لإثبات الوفاة، ويسمح هذا النص القانوني بإزالة ونقل وزرع الأحياء الذين هم في أمس الحاجة إلى هذه الأعضاء دون المسؤولية القانونية للأطباء، مما يفسر أن الموت دماغي وفقاً لهذا النص القانوني، يكون الشخص في الواقع ميتاً وإذا أردنا تطبيق ما ورد في المادة (٢ / ب) من قانون زراعة الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٣) من قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار في عام ٢٠١٦ والقسم (أولاً) من التعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ وما ورد في الجدول الخامس من دستور ٢٠٠٢ بشأن سلوك المهنيين الصحيين ف يعتبر الموت الدماغي مصدرًا للحصول على الأعضاء البشرية في حالة قيام الطبيب بإزالة أجهزة الإنعاش الموضوعة على الدماغ الميت بغرض الاستفادة من أعضائه لنقلها وزرعها لشخص على قيد الحياة يحتاج إلى هذه الأعضاء.

في الحالة الظاهرة، يعتبر هذا الفعل جائزاً إذا كان مبنياً على أسس علمية معتمدة، بينما تدخل الطبيب عملياً يعتبر قتلاً لأنه وقع على شخص حي وفقاً لقانون العقوبات العراقي^٢، لأن قلب الميت والتنفس لا يزالان يعملان مع وجود أجهزة الإنعاش الاصطناعي، وهذا مؤشر على الحياة وفقاً لأحكام القانون الأخير، ونص دستور أخلاقيات مهنة الطب لعام ٢٠٠٢ على مسألة قتل الرحمة أو الموت الرحيم في النقطة (التاسعة) التي احتسبها المشرع هو القتل العمد مع سبق

١. الفقرة (ب) من المادة الثانية في شطرها الآخر من قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية بالرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ «في حالة موافقة أحد أقاربه الكامل الأهلية من الدرجة الأولى أو الدرجة الثانية وموافقة لجنة مشكلة من ثلاثة أطباء اختصاصيين بضمينهم طبيب اختصاص بالأمراض العصبية على أن لا يكون من بينهم الطبيب المعالج ولا الطبيب الاختصاصي المنقذ للعملية»

٢. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩



الإصرار المتكامل بغض النظر عن الدوافع والدوافع، مع ضرورة التنبيه إلى أن قواعد دستور آداب المهنة ملزمة وقواعد معمول بها لعمل الأطباء.

باختصار، يحدد القانون الحالي الخاص بزراعة الأعضاء البشرية الأساليب والشروط التي يتم اتباعها لتحديد الموت الدماغي وكيفية التعامل مع الحالة بمجرد إثبات التشخيص، خاصة وأن مسألة الموت الدماغي هي موضوع طبي يتعلق بشكل أساسي بالموت الدماغي. أخلاقيات وروح الطب، ويمكن للأطباء بصفتهم السلطة المختصة أن يقرروا وفاة الشخص حسب موته الدماغي بعد إجراء جميع الفحوصات التشخيصية للعلماء المعتمدين وفقاً للتعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧. مع ضرورة التأكيد من أن الوفاة قد حدثت بالفعل، لأن استئصال عضو بشري دون التحقق يعتبر جريمة،^١ بالإضافة إلى ما يسترشد به نقابة الأطباء في هذا الصدد، أي أن الواقع العملي المقبول في الأوساط الطبية فيما يتعلق بالموت الدماغي يختلف عن حالة القوانين العقابية والمدنية في هذا أن قانون العقوبات العراقي يجرم فقط من يعتدي على حياة الإنسان، وبالتالي يخلق تضارباً في أنه يتعلق بتكليف عمل الطبيب في حال رفع الأجهزة البقاء على قيد الحياة للأشخاص المتوفين دماغاً على أساس أن الطبيب الذي ارتكب تم قتل الجريمة وفق قانون العقوبات العراقي، بينما نلاحظ أن المشرع العراقي فضل تبني الموت الدماغي،^٢ بموجب القوانين المتعلقة بزراعة الأعضاء البشرية والتعليمات الصادرة بناء على ذلك، واعتبار الشخص في حالة الموت الدماغي موتاً حقيقياً، حيث أنه يسمح بإزالة الأعضاء منه، كان على المشرع أن يحدد السلطة المسؤولة عن إزالة الأعضاء الاصطناعية. أجهزة إنعاش الأشخاص في حالة الموت الدماغي وتحديد الضوابط لهذا الغرض لتجنب العديد من المشاكل القانونية في هذا السياق.

٢-١-١-٢. الموت الدماغي موتاً حقيقياً في التشريع العراقي

قيل سابقاً إن القانون العراقي من القوانين التي تعترف بالموت الدماغي كموت حقيقي فيما يتعلق بمسألة نقل وزرع الأعضاء البشرية، ووفقاً لما ورد في المادة (٢ / ب) من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ بشأن زراعة الأعضاء البشرية والتعليمات السابقة الصادرة في وفي هذا الصدد وما ورد في المادة (٣ / أولاً) من مشروع قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الإتجار بها لعام ٢٠٠٩، وتظهر الصلة القوية بين زراعة الأعضاء والموت الدماغي في هذه القضية، والسبب هو أن زراعة الأعضاء تتم واستمرار القلب بضخ الدم وتبقى الدورة الدموية حتى تكون عمليات النقل ناجحة، والبيان المعاكس

١. زعال، عودة التصرف الغير مشروع بالأعضاء البشرية في القانون الجنائي: ص ١٢٧

٢. الحميداوي، «الموت وإثارة القانونية»: ص ٧٤

هو أن توقف القلب والدورة الدموية في هذه الأعضاء يؤدي إلى موتها وعدم قدرتها على العمل، لذلك يجب نقل هذه الأعضاء خلال حياتها.^١

٢-١-٢. موقف قانون الاجراءات الجزائية واثار الموت الدماغى على المعاملات

لتحديد موقف قانون الاجراءات الجزائية واثار الموت الدماغى على المعاملات لابد من تقسيم المطلب الى فرعين وفقاً لتقسيم الاتى.

٢-١-٢-١. موقف التشريع الجزائى العراقى من الموت الدماغى

اعتمد المشرع الجنائى العراقى معيار الموت الدماغى لتحديد وقت الوفاة، في حين تم تنظيم قواعد وشروط حدوث الوفاة في قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع استخدامها في الفقرة (د / ٢) من المادة ٢٠٣.^٢ وتجدر الإشارة إلى أن الوفاة تأتي على صورتين، الأولى طبيعية أو حقيقية، والتي ذكرناها سابقاً، والثانية هي الموت القضائي، وتتمثل في صدور حكم قضائي بوفاة المفقود. لفترة من الزمن، أو وفاة ممثلة بقرار من القاضي بوفاة شخص مع العلم بالحياة أو احتمال حدوثها في قاصر.^٣

وقد عرف المشرع العراقى المفقود في المادة (٨٦) من قانون رعاية القاصرين العراقى رقم (٧٨) لسنة ١٩٨٠ المعدل بأنه «الغائب الذي انقطعت اخباره ولا تعرف حياته او مماته».

أما بالنسبة لدعوى إثبات الوفاة، لا تملك المحكمة الحق في الحكم بوفاة أي شخص مفقود من تلقاء نفسها بل لابد لصدور مثل هذا الحكم، من دعوى ترفع إلى المحكمة المختصة من قبل من له مصلحة قانونية في هذا الحكم، «الورثة أو الموصي له او زوجة او شريكة» ضد القيم على المفقود بالإضافة إلى قيمومته،^٤ وبإقامة هذه الدعوى تتولى المحكمة مسألة الفصل في موضوعها تمهيدا لإصدار الحكم بالوفاة وتبدأ المحكمة بأول اجراء من اجراءات الدعوى المتمثل في البحث عن

١. البار، «الموت الإكلينيكي والموت ال شرعي»: صص ١٩٨-١٩٩

٢. تنص الفقرة (٢د) من المادة (٣) من قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها العراقى «يتم الحصول على الأعضاء لأجل اجراء عمليات الزرع من المصاب بموت الدماغ حسب الادلة العلمية الحديثة والمعمول بها التي تصدر تعليمات في حالة موافقة احد اقاربه الكامل الاهلية من الدرجة الأولى او الدرجة الثانية وموافقة لجنة مشكلة من ثلاث اطباء اختصاصيين بينهم طبيب اختصاص بالأمراض العصبية على أن لا يكون من بينهم الطبيب المعالج ولا الطبيب الاختصاص المنفذ للعملية»

٣. صيوان، المورد القانوني: ص ٥٢٩

٤. شيل، «مدى مشروعية عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية»: ص ٢٦٣

المفقود والتحري عنه، والذي يستعين فيه بالصحف والاذاعة والتلفزيون ووسائل الاعلام الأخرى، كما أنها تستعين أيضا بالجهات الادارية للوقوف على اخبار المفقود في حدود اختصاصها.^١

إذا تم الاعتراف بوفاة المتهم كأحد الأسباب القانونية للسقوط، سواء كانت حقيقية أو قانونية، كما هو موضح أعلاه، بعد بدء القضية، يقرر قاضي التحقيق أو المحكمة وقف الإجراءات القانونية. وتنتهي القضية الجنائية. الحاكم الذي يفرض الورثة.^٢

وفيما يتعلق بالوضع الظاهر، فإن القوانين والتعليمات التي سبق ذكرها والتي أشارت إلى الموت الدماغى واعتبرته مصدرًا أوليًا للحصول على أعضاء بشرية بغرض قطعها وزرعها لمن يحتاجها من الأحياء، فيعتبر لإثبات الموت الدماغى بمعالجة الأطباء بعد تشخيصه بالطرق العلمية من حدوثه بغض النظر عن استمرار ضربات القلب والتنفس، ثم إزالة أجهزة الإنعاش الاصطناعي، حيث أن هذا أمر في حدود صلاحياتهم الأمر الذي لا يشير أي مسؤولية قانونية، بل الواقع العملي يشير إلى اتجاه مختلف.

ويمكن للمرء أن يبحث عن ذلك بعدة حقائق وأدلة عملية تشرح شيئاً غير الموقف الظاهر تعتبر إزالة أجهزة الإنعاش الاصطناعية من المتوفى دماغاً جريمة قتل بموجب قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لعام ١٩٦٩، كون الميت دماغيا يعتبر شخصا حيا ما دام قلبه ينبض وتنفسه مستمر مع وجود الكمامات الصناعية، وهذا يدل فقط على وجود مظاهر من مظاهر الحياة وفق قانون العقوبات العراقي يعتبر كل من يعتدي على حياة شخص ما قد ارتكب فعلاً يجرمه القانون الأخير،^٣ وبالتالي فإن إزالة الأجهزة المنقذة للحياة من الدماغ الميت يعرض الطبيب للمساءلة كما ذكرنا سابقاً.^٤

فيما يتعلق بالأدلة العملية، من خلال الزيارات المتكررة لوحدة العناية المركزة في بعض المستشفيات ورؤية مرضى موت دماغ، تم إدخال شابة تبلغ من العمر عشرين عامًا إلى مستشفى الصدر الجامعي في أبريل ٢٠١٦، وكانت حالته صحية. تم تشخيصه من قبل الأطباء على أنه ميت دماغياً حسب المتاح لكنها بقيت على جهاز الإنعاش الاصطناعي لعدة أيام حتى توقف قلبها عن النبض وتوقف تنفسها تمامًا أثناء وجودها تحت جهاز الإنعاش، مما دفع الأطباء إلى رفع وإزالة جهاز الإنعاش بعد التأكد من عمل القلب والتنفس بشكل جيد حيث تتطلب وظيفة الطبيب، وفقاً لمدونة أخلاقيات المهنة ودستور مهنة الطب، أن يبذل الأطباء المعالجون جهودهم لإنقاذ حياة المريض وعدم التسرع في الحكم على وفاته، وهو الأمر

١. المجالي، نظام توفيق، شرح قانون العقوبات القسم العام: ص ٥٨

٢. المادة (١٥٢) من قانون العقوبات العراقي

٣. الخلف والشاوي، المبادئ العامة في قانون العقوبات: ص ١٧٩

٤. شيل، «مدى مشروعية عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية»: ص ٢٦٣

الذى سبق مناقشته، بالإضافة إلى تجنب المسؤولية القانونية في حالة إزالة أجهزة دعم الحياة ولا يزال القلب والتنفس يعملان بشكل مصطنع. كما أنه يمنعهم من المثول أمام المحكمة، وهذا هو الحال بالنسبة للعديد من المستشفيات في البلاد.^١

وبناءً على ذلك يجوز للقاضي ترك تقرير الخبير أو الاعتماد على أقوال الشهود، وقد يأخذ شهادة أحد الشهود ويترك شهادة الآخرين، وقد يفقد الاعتراف به ويعتمد على تقرير الخبير أو العكس. وبذلك تكون قد قدمت جميع الأدلة - بما في ذلك أدلة الطب الشرعي - على مبدأ حرية الإثبات، التي لا يلتزم فيها القاضي بأداة الإثبات، حتى لو كانت علمية، تطبيقاً لأحكام المادة (٢١٣). من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي الذي جاء فيه: «أ- تفصل المحكمة في الدعوى بناء على قناعتها بأنها تنبع من الأدلة المقدمة في أي من أدوار التحقيق أو المحاكمة وهي الاعتراف وشهادة الشهود. ومحضر التحقيق والمحاضر والبيانات الرسمية الأخرى وتقارير الخبراء والفنيين والافتراضات والاختبارات وغيرها المنصوص عليها في القانون».^٢

كما وتعتبر جريمة انتهاك حرمة الميت من الجرائم الاجتماعية المنصوص عليها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل حيث نصت المادة (٣٧٤) على ان «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين من انتهك عمدا حرمة جثة أو جزءا منها أو رفات أدمية وحسر عنها الكفن و اذا وقع الفعل انتقاما من الميت أو تشهيرا به فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات»^٣، كما نصت المادة (٣٧٣) منه على انه: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من انتهك أو دنس حرمة قبر أو مقبرة أو نصب لميت أو شوه عمدا شيئا من ذلك».^٤

وان الإنسان بعد وفاته يصبح جسدا بلا روح فإذا كان يستطيع رد الاعتداء الحاصل عليه في حياته فلا يستطيع ذلك بعد وفاته وإن جريمة انتهاك حرمة الموتى من الجرائم المهمة لكونها تخالف الشرع والقانون حيث أكدت الشرائع السماوية على ضرورة حمايتها من الاعتداء فهي مساكن خصصت لهم لكي يرقدوا بها بسلام ولذلك حرص المشرع حمايتها ولم يجز القانون فتح القبر إلا بأمر القاضي في حالة الاشتباه بحادث جنائي.^٥

١. البزركاني، قانون العقوبات، القسم العام بين التشريع والفقه: ص ٢٧٦

٢. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي

٣. المادة (٣٧٤) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل

٤. المادة (٣٧٣) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل

٥. الزبيدي، جريمة انتهاك حرمة الموتى، مجلس القضاء الاعلى: ص ٩٥

ان حماية جثة الميت وقبر الإنسان بعد وفاته يمثل قيمة قانونية وحق من حقوق الإنسان الأخرى فلم تعد النصوص القانونية التي وضعها المشرع العراقي كافية لردع الجناة لذا توجب تدخل المشرع العراقي ليتخذ الإجراءات التي يضمن من خلالها ردع هذه الظاهرة.^١

٢-٢-١-٢. أثر الموت الدماغي على المعاملات

ينص القانون المدني العراقي^٢ في المادة (٣٤) على أن حياة الإنسان تبدأ بالولادة الكاملة وتنتهي بالموت فهذا يعني أن القانون يمنح الشخصية الاعتبارية للفرد منذ الولادة والوفاة، ونلاحظ أن قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار القسري يعرف الموت في المادة الأولى من الفقرة الثامنة، باستثناء حالة لم يكن الموت الدماغي معروفاً، وتوصل الباحث إلى استنتاج يمكن من خلاله اعتبار الموت الدماغ مثل الجنون التام لأن الاثنين يفتقران إلى القدرة على الإدراك والتمييز، وإذا لم يكن الجنون المطبق مثل الموت الدماغي، فلا بد من التنبيه إلى أن هناك تأخيراً معيناً قد يصل إلى أسابيع أو شهور، اعتماداً على حالة المريض بين الموت الدماغي والوفاة الفعلية، وهذا التأخير لا يترك أي موقف قانوني. معقدة إلى حد ما وتثير مشاكل يمكن تصورها في المعاملات المدنية القضايا الشخصية والجنائية، على سبيل المثال لا الحصر.^٣

في الأمور الجنائية نتخيل أن الشخص ارتكب جريمة قتل وهرب، وأثناء هروبه سقط على يد شخص آخر دون قصد، ثم نُقل إلى المستشفى على إثر ذلك، وعُثر عليه بعد قيامه بارتكاب جريمة. الفحص السريري عليه أنه كان في حالة موت دماغي فهل يكون موته الدماغي سبباً لإسقاط التهم الجنائية الموجهة إليه؟^٤ ثم جاء شقيق القاتل ودخل المستشفى وطعن الميت دماغه (الجاني) وقتله. هل يعتبر هذا عملاً تسري عليه أحكام المادة (٤٠٦) من قانون العقوبات، وبالتالي فإن مرتكب الجريمة هو القاتل العمد مع سبق الإصرار، أم أن فعله يتمثل بجثة (جريمة مستحيلة)، كل من هذه التصورات يمكن يترك لنا مشهداً قانونياً معقداً غير واضح لأن القانون العراقي يفتقر إلى نص واضح لتحديد ماهية الموت الدماغي.

١. الزبيدي، جريمة انتهاك حرمة الموتى، مجلس القضاء الاعلى: ص ٩٥

٢. المحمود، شرح المرافعات المدنية رقم ١٤ لسنة ١٩٦٩: ص ٩٨

٣. الحسيني والمبارك، قانون جزائي: ص ٢٠٧

٤. يعد من أسباب سقوط الدعوى الجزائية موت المشتكى عليه منه عليه وفقاً للمادة ٤٠٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ النافذ

٢-٢. المواجهة الشرعية فى الفقه الإسلامى للميت دماغيا

لقد سادت المواجهة المشروعة فى الفقه الإسلامى للموت الدماغى فى الأوساط العلمية والفقهية، وهى معيار حديث للموت يُعرف بالموت الدماغى أو موت جذع الدماغ. الجدل حوله لا يزال قائما. ثم نعرض فى المطلب الأول: أثر التوجيه القانونى على الموت الدماغى فى الشريعة، وفى المطلب الثانى، التوافق بين الموت الدماغى وتوفير الالتزامات القانونية.^١

٢-٢-١. أثر المواجهة الشرعية للموت الدماغى فى الشريعة

إن أثر المواجهة الشرعية للموت الدماغى فى الشريعة لابد من تقسيم الدراسة إلى فرعين وهى وفق الآتى.

٢-٢-١-١. أثر المواجهة الشرعية للموت الدماغى على الحقوق المالية المحضة

هذه هى المواجهة التى تتحول فى النهاية إلى أموال وتشمل: ديون الخصوم، وحقوق الاحتفاظ بالمبايع لدفع الثمن، وحقوق الرهن لإرضاء المدينين، وحقوق الآيات، وحقوق المدين. الأطراف وحقوق الارتفاق.

٢-٢-١-٢. أثر الموت الدماغى على الديون فى ذمة الغرماء

اتفق الفقهاء على أن موت الدائن لا يؤثر على الديون المستحقة له على الخصوم، وأنهم ينتقلون إلى ورثته كسائر الأموال التى تركها؛ لأن ديون الأمم من مال حقيقى أو حكيم لأنها تؤول إليه. المال وقت الدفع، ويتم تحويلها إلى الورثة كما كانوا فى حالة معيشية.

ما نقل فوراً للورثة، وما تم تأجيله أو نقله بالتقسيط لأنه متأخر إلى مدته؛ لأن الأجل عندهم لا يقع بوفاة الدائن.^٢ وقال الظاهرية: من مات وعليه دين مؤجل انتقل فور وفاته إلى ورثته بعد وفاته، وتبطل المدة بوفاته. الديون للميت الدماغ تبقى فى حوزته؛ لأنه لم يمت حقاً، وبقي فى الحالة التى كان فيها؛ حالته أو مدفوعاته، ولا ينتقل إلى الورثة حتى إعلان وفاته.

٢-٢-١-٣. أثر الموت الدماغى على الحق فى الدية وأثر الأطراف

اتفق الفقهاء على أن الدية والتعويض يقع على الجاني فى الجريمة العمد وأهله فى الخطأ، أما إذا مات الضحية نتيجة الجريمة أو توفى بعد وجوب الحق فى التعويض فما هو مصير هذا الحق، هل يعتبر ملكاً له، ومن بين أمور أخرى ماله، حتى

١. مهدي، شرح القواعد العامة لقانون العقوبات: ص ٧٩٧

٢. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات: ص ٣٥٤



تُسدد ديونه منه وتنفذ منه وصاياه، والباقي بعد ذلك لورثته حسب ما على الله تعالى، أو يفقد حقه في امتلاكها، ويكون هذا لأجل ورثته بدونه حتى لا يسدد عليه ديونه ولا ينفذ شيء من رغبته؟ يختلف الفقهاء حول هذه النقطة إلى رأيين: ذهب الجمهور من الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة والشافعية في المعتمد، إلى فكرة أن دية النية والخطأ هي مال يصيب أموال الميت، لأنها تحل محل نفسها، وروحها له، فتحل محله، ولأنها تحل محل أعضائه في حياته فيحل محله أيضاً بعد وفاته، ويجوز تحديد العقار له بعد وفاته، كمن أقام شبكة ونحوها، وسقط بعد مطاردة موته، فدفعت منها ديونه، تنفذ أوامره منه، وتسدد منه جميع حوائجه من تجهيزات ونحوها، وما يتبقى بعد ذلك لورثته على أحكام الميراث. ومنهم من قال: إن الدية مثبتة للورثة منذ البداية، ولا تعود للميت على الإطلاق، حيث أن المقتول لا يدفع دية إلا بعد وفاته، وإذا مات، فإن مالها باطل، ولذلك فلا يجوز أن تدفع عليها ديونها، ولا أن تنفذ إرادتها عليها.^١ والراجح أنهم في ملكه؛ لأنهم لا ينقلون ميراثه إلا بالدخول في ملك الميت؛ للميت دماغاً الحق في التعويض عن نفسه ولا لغيره حتى تتحقق وفاته، وينقل بدية لملك الورثة.

٢-٢-١-٣. أثر الموت الدماغي على حقوق الارتفاق

حق الارتفاق هو حق مؤلف على عقار لمنفعة غير منقولة تعود لشخص آخر غير مالك للعقار الأول، ويشمل حقوق الارتفاق؛ حق الشرب وحق التيار وحق المجرى وحق الطريق وحق الارتفاق. اختلف الفقهاء في تمويل حقوق الارتفاق فعند الحنفية، ليس الأمر مجرد نقود، لأنه أشياء لا يمكن امتلاكها والاحتفاظ بها. لذلك قالوا: لا يجوز بيعها وتأجيرها والتنازل عنها. بشكل مستقل، لكنهم يعتبرونها حقوقاً مالية لأنها مرتبطة بأصول مالية، ومن هناك سمحوا ببيعها على أساس العقارات وهو ما ثبت لصالحه، ولكن عند جمهور الفقهاء من المذهب المالكي والشافعي والحنبلي، فهو مثل المال، وقد أباحوا بيعه واستقلاله.^٢ ولا يجادل الفقهاء في أن هذه الحقوق لا تسقط بوفاة صاحب الحق، بل تنتقل إلى ورثته نتيجة الملكية التي ثبت لمصلحته، لأنها حقوق مالية، بمعنى النقود. وهي مرتبطة بأصول مالية، وبالتالي ليس للوفاة أي تأثير عليها، سواء قيل إنها أموال بحد ذاتها أو حقوق متعلقة بالأصول المالية.^٣

١. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات: ص ٣٢١

٢. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ص ١٨٩

٣. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ص ١٩٢

والراجح أن حق الاستبعاد للميت دماغاً يبقى في حوزته، ولا ينتقل إلى ورثته إلا بعد إثبات وفاته، أياً كان وصفه بمال أو حقوق مالية.^١

٢-٢-١-١-٤. أثر الموت الدماغى على حقوق المرتهن

الرهن هو المال الذي يشكل سند دين يستوفى بثمنه إذا لم يكن من الممكن استرداده من المستحق. وبهذه الوثيقة، يصبح المرتهن أكثر استحقاقاً للرهن من بقية الدائنين، بحيث إذا كان على المرتهن ديون أخرى لا تغطيها أمواله، وباع الرهن ليدفع ما عليه، فيحق للمرتهن أن أن يسدد دينه من ثمنه أولاً، وإن بقي شيء فهو لبقية المدينين.^٢

اتفق جمهور الفقهاء على أن حقوق الدائن المرهون لا تبطل بوفاته، بل تنتقل إلى ورثته، وعليه: مرهون الميت الذي عليه دين عليه، ينتقل إلى ورثته برهنه وتبقى العين لهم بيدفا، وتتعلق بها بقية حقوق المرتهن المعلومة لدى الفقهاء، واختلفوا في أثر الوفاة، وفي حقوق المرتهن، إذا مات قبل استلام الرهن فهل تنتقل إلى ورثته أم تنتهي بوفاته؟ وهذا على قولين: ذهب جمهور الفقهاء من المذهب الحنفى والشافعى والحنبل إلى بطلان الرهن بوفاة المرتهن قبل شفاء العين المرهونة، ولا ينتقل إلى ورثته؛ لأن الرهن لا يجب إلا بالقبض إذا مات المرتهن قبل أن يصبح عقد الرهن ملزماً، فإنه يبطل، ويرى المالكيون أن حقوق المرتهن تنتقل إلى ورثته، ويلزم المرتهن بحيازة العقار المرهون متى طلب ذلك. ما لم يفسح العقد حتى يفلس أو يمرض أو يموت، لأن الرهن على الملكية واجب بمجرد العقد دون توقف على قبض^٣ إذا مات الإنسان دماغياً قبل تسلم الأموال المرهونة، فلا يسقط حقه في التملك، بل يبقى حتى وفاته، وينتقل ميراثه إلى ورثته.^٤

٢-٢-١-١-٥. أثر الموت الدماغى على حق حبس المبيع لاستيفاء الثمن

يختلف الفقهاء حول حق البائع في تعليق البيع لاستيفاء السعر ويرى غالبية فقهاء المذهب الحنفى والمالكي والشافعى أن للبائع الحق في تعليق البيع والامتناع عن التسليم للمشتري حتى يستلم الثمن الذي هو عليه في الحال، أو المبلغ الحالي إذا تم تأجيل جزء منه، وأما إذا تأجل الثمن، فلا يحق للبائع أن يتمتع، بشرط موافقتهم المتبادلة على تأخير، ويرى الحنابلة أن البائع لا يحق للبائع أن يتمتع عن البيع حتى يدفع الثمن إذا كان الثمن. دين فوري، أي ما لم يُحدد أو يؤجل، وكان حاضراً معه في المجلس، أما إذا غاب الثمن عن المجلس، فيمكن للبائع تعليق البيع لاستلام الثمن، وترى غالبية المذاهب

١. الجابري، مفاهيم الحقوق والعدل في النصوص العربية الإسلامية في حقوق الإنسان: ص ٢٣٤

٢. ابن قدامة، المغني: ص ٤٣

٣. ابن قدامة، المغني: ص ٤٤٦

٤. الزلمي، مدى سلطان الإدارة في الطلاق في شريعة السماء وقانون الأرض خلال ٤٠٠٠ سنة: ج ١، ص ٣٤٥

الحنفي والمالكي والشافعي أنه في حالة وفاة صاحب هذا الحق، فإن حقه في الذي لا يخسره بموته بعد تقريره، بل ينتقل إلى ورثته، ولا يؤثر موته على سقوطه بعد براهينه.^١

للميت دماغاً الحق في رفض البيع عن طريق الولي أو الوكيل، ولا يخسر هذا الحق إلا بدفع الثمن أو التحقق من وفاته، فينتقل حق رفض البيع إلى الورثة كميّرات والله العظيم أعلم.^٢

٢-٢-١-٢. أثر الموت الدماغي على الحقوق الشخصية المحضة

وهذا ما ثبت للإنسان شخصيته وذاته والصفات والمعاني المتوفرة لديه والتي تميزه عن غيره مثل حق الحضانة وحق الولاية. على النفس والمال، حق الظهور في العوده، وحق الأجر بعد دفعه، وحق أصحاب العمل في وظائفهم، حيث تسقط وتضيع هذه الالتزامات بموفاة ذويها أو أصحابها ولا يكون كذلك موروث منهم. لا يفقد الإنسان أي حق من الحقوق الشخصية البحتة بسبب الموت الدماغي، وله حقوق شخصية أو وصي كاملة حتى وفاته والله تعالى أعلم.

٢-٢-١-٣. أثر الموت الدماغي على الحقوق المشتركة

وهي حقوق تجمع بين وجهين متشابهين، مثل الحق المالي، والتشابه مع الحق الشخصي، ويختلف الفقهاء في إعطاء الأولوية لواحد من المتشابهين على الآخر حتى يدرك، وهي:

٢-٢-١-٣-١. أثر الموت الدماغي على حق الخيار

يتضمن عددًا من الخيارات المطلوبة من قبل أحد الطرفين المتعاقدين أو كليهما لتنفيذ العقد. اختلف الفقهاء في تأثير الموت على الخيار في ثلاثة أقوال: ذهب الشافعيون لينقلوا الخيار بالموت إلى الوريث، وقال الحنابلة إن الاختيار سقط بالموت، وقد قال بعض الحنابلة إذا طلب المتوفى ذلك في حياته، فإنه ينتقل إلى الورثة كميّرات ولا يسقط، وإلا فإن الموت الدماغي لا يؤثر على الاختيار بأي شكل من الأشكال فإن الخيار موروث.^٣

١. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات: ص ٢٩٧

٢. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات: ص ٢٩٨

٣. النووي، المجموع شرح المذهب: ص ١١

٢-٢-١-٣. أثر الموت الدماغى على حق الشفعة

اختلف الفقهاء في معرفة ما إذا مات صاحب الشفاعة قبل أخذه بها، فهل ينتقل هذا الحق إلى ورثته، أم يسقط وينتهي بوفاته؟ وهذا مبني على ثلاثة أقوال: قال الشافعيون والمالكيون والحنابلة في حسابهم: حق الشفاعة حق مالي، فيرث من الميت كما يرث ماله، ويحل ورثته مكانه. قال والحنفية: إذا مات الشفيع قبل الشفاعة بطل شفاعته سواء كانت وفاته قد حدثت قبل الطلب أو بعده، فالشفاعة ما هي إلا خيار لدى الملك، وهي وصية وإرادة لأخذ أو إجازة، ولا يرث إلا إذا مات الشفيع بعد صدور الحكم مع هو أو المشتري يعيدها إليه، وقد قال الحنابلة بالتفصيل إذا مات الشفيع قبل الطلب بقدرة شفاعته، ولم ينتقل إلى الورثة، ولكن إذا مات الشفيع بعد طلبه، تنتقل الشفعة إلى ورثته، لأن الطلب ينتقل من الملك إلى الشفيع فيكون تورثه.^١

لا يؤثر الموت الدماغى على حق الوسيط في الشفاعة؛ إذا كان قد طلبها قبل مرضه، إلا إذا أعلن وفاته، انتقل ميراثه إلى ورثته.

٢-٢-١-٣. أثر الموت الدماغى على أجل الدين

مدة الدين حق للمدين، ومن ثبت له هذا الحق فلا يحق للدائن أن يطالب بالدين قبل أن يحين موعده. اختلف الفقهاء في هذا الموضوع في ثلاثة أقوال: قال جمهور فقهاء الحنفية والشافعي والمالكي والحنبلي في صيغة واحدة، يسقط المصطلح، وينحل الدين بوفاة المدين، ويبطل جميع الديون المؤجلة التي يدين بها، مهما اختلفت آجال استحقاقها، تصبح مستحقة عند وفاته،^٢

استثنى المالكيون من هاتين الحالتين. وقالوا: الدين المؤجل لا يجوز فيه الموت، فإذا قتل الدائن المدين فلا يجوز دينه، لأنه عجل به قبل وقته، ثم عوقب بالحرمان، وإذا اشترط المدين ذلك. لا يسدد الدائن الدين المؤجل الذي كان عليه عند وفاته، فيعمل بشرط.^٣ قال الحنابلة في المذهب: لا يجوز الدين المؤجل بوفاة المدين إذا وثق عليه الورثة أو غيرهم رهناً أو كفيلاً، وإن لم يكن موثقاً به حل، وقد قال بعض الحنابلة ذلك. المصطلح لا يجوز بالموت إطلاقاً، وإذا كان الورثة أو غيرهم لا يثقون بالدين؛ لأن الأجل حق للميت، ويرث منه كسائر حقوقه.^٤

١. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ص ٢٥

٢. السرخسي، المبسوط: ص ١٨٧

٣. ابن قدامة، المغني: ص ٢٩٥

٤. ابن قدامة، المغني: ص ٤٨٩

الموت الدماغي لا يؤثر على الديون المؤجلة، ويصبح شرطاً له فقط، إذا تأكد وفاة المريض، وحضر فور وفاته؛ لأن سداد الديون مرتبط بتركة الميت، وعلو على حق الورثة في الميراث، والله تعالى أعلم.

٢-٢-٢. التوافقية بين الموت الدماغي وترتب الالتزامات الشرعية

تنشأ هذه الالتزامات من العقد وتنقسم إلى ثلاثة أقسام، الالتزامات الناشئة عن العقود الضرورية من كلا الجانبين، الالتزامات الناشئة عن العقود الضرورية من جانب والالتزامات الناشئة عن العقود المصرح بها غير الضرورية من كلا الجانبين. من كل قسم لتوضيح قرارهم:^١

١-٢-٢-٢. العقود اللازمة من الجانبين

هذه هي العقود التي يترتب عليها التزامات متبادلة لكل من طرفي العقد، ومن أمثلة عقود البيع ما يلي: اتفق الفقهاء على أن البيع عند الضرورة لا يسقط الالتزام الناشئ عن أحد المتعاقدين تجاه الآخر ولا ينقض بوفاته، وإذا مات البائع وفاء ورثته بالتزاماته تجاه الآخر. مشتر في حالة وفاة المشتري، يجب على ورثته الوفاء بواجباته والتزاماته تجاه البائع، في حدود ما تركه.^٢

قال صاحب المغني: وإذا توفي المتبايعان، فقد ورثوا مكانتهم، لأنهم يأخذون أموالهم ويثرون حقوقهم، وهذا ما يحتاجون إليه أو يصبحون لهما.^٣

إذا مات أحد طرفي عقد البيع، فإنه سيموت دماغياً. لا تؤثر وفاته على التزامه بالعقد، لأنه واجب على الولي أو الوكيل أو القيم أو القيم حسب الأحوال، ولا ينقل التزاماً إلى الورثة إلا عند ثبوت وفاته بعلامات ذلك. وقد أخبر العلماء الفقهاء والله العظيم أعلم.

٢-٢-٢-٢. العقود اللازمة من جانب واحد

هذه عقود تستلزم التزاماً على أحد الطرفين المتعاقدين دون الآخر: مثال على ذلك عقد الضمان، وهو مطلوب من جانب الضامن بدلاً من الضامن؛ عند الفقهاء نوعان: ضمان للمال، وضمانة للروح.^٤

١. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: ج ٦، ص ٢٣٤

٢. النووي، المجموع شرح المذهب: ص ٢١١

٣. ابن قدامة، المغني: ص ٢٨٩

٤. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات: ص ٢٢٢

جاء في فتح القدير: لا خلاف بين الفقهاء في أن للمكفول رب العدل إذا مات، ولا يخسر الضمان، وأنه يضمن المال أو الحياة، و ينتقل الحق إلى ورثته كسائر الحقوق الموروثة فيأخذون مكانه للمطالبة بالدين أو تسليم المكفول به.^١ وبالتالي، إذا مات صاحب الحق المكفول له في عقد الضمان، ينتقل حق الضمان إلى الولي أو الوكيل أو الوديع للمال، حسب الأحوال، ولا ينتقل الميراث إلى الورثة إلا إذا ثبت موته نهائياً بالعلامات التي قالها أهل العلم.^٢ أما في حالة وفاة الكفيل يختلف الوضع باختلاف الفقهاء حسب نوع الكفالة سواء كان ضماناً مالياً أو ضماناً ذاتياً: ١. الكفالة بالمال: وذهب جمهور الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة إلى وجوب التزام الكفيل بدفع المال فيه لا ينقرض ويسقط بوفاته، بل يؤخذ من تركته؛ لأن ماله مخصص لهذا، فيلتزم بإرادته أو بوريثه ليحل محل الميت.

وبالتالي، إذا توفي الكفيل في ضمان مالي بموت دماغى، فإن التزامه بالضمان لا ينتهي؛ بل هو في ماله، ولا يطلبه الورثة حتى يقين موته، والله تعالى أعلم.

٢. الكفالة بالنفس: تباين الفقهاء في شأن مفعول وفاة الكفيل على وجوب إحضار المكفول به علي رأيين فقال المالكية والحنابلة والحنفية أي أن التزام الكفيل بإحضار المكفول لا ينتهي بوفاته، ولا يعفى منه، فيطالب ورثته بإحضاره، وإذا لم يفعلوا ذلك أو تعذر، يأخذ من التركة مقدار الدين المستحق على المكفول به.^٣ وقال الحنفية والشافعية: يبطل الكفالة بوفاة الكفيل، إذ لم يتم التحقق من إصدار الكفيل المطلوب بعد وفاة الكفيل، وطلب التسليم لا يوجه إلى ورثته، لأنهم لم يضمنوا له شيئاً، بل بالأحرى يتكون له ما عنده وليس ما عليه. ثم لا شيء للمكفول له في تركته، لأن ماله لا يصلح لأداء هذا الواجب.^٤

ترداد احتمالية إبطال الكفالة الشخصية بوفاة الكفيل؛ لأنه التزام شخصي على الكفيل، ولا يطالب به الورثة، وبالتالي إذا مات الكفيل بضمان شخصي ذهني، تبطل الكفالة لأن الكفيل فقد أهليته، وليس بسبب وفاته.^٥

أما إذا مات المكفول به في الكفالة فقد قال جمهور الفقهاء من المذهب الحنفى والمالكي والشافعي والحنبلي أن الكفالة مرفوعة من قبل الكفيل، ولا يشترط شيء، النفس المكفولة قد ذهبت، لم يتمكن الكفيل من إحضارها، ولأن الحضور صودرت من قبل الكفيل برأ الكفيل بناء على ذلك، لأن ما التزم به له سقط من الأصل، فيعذر الفرع، مثل

١. الشوكاني، فتح القدير: ص ١٧١

٢. الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: ص ٢١٢

٣. الشوكاني، فتح القدير: ص ١٧٢

٤. البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع: ص ٣٩٧

٥. البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع: ص ٣٩٩



الكفيل إذا أنفق الضامن الدين باسمه أو تبرأ منه قال ابن رشد: يجب على الكفيل الوفاء بما عليه، فإن الكفيل وثيقة حق، فإن لم يكن ذلك ممكنا من ديون، يكتفي بالوثيقة كرهن، و لأنه لم يكن من الممكن إحضارها، وجب على كفيله أن يدفع ما عليه، وكأنه غائب.^١

والأرجح أن التزام الكفيل في الكفالة بالنفس ينتهي بوفاة المكفول، وبالتالي، إذا توفي المكفول دماغيا، يسقط التزام الكفيل بسبب فقدان المكفول للأهلية ليس بسبب وفاته.^٢

٢-٢-٣. العقود غير اللازمة من الجانين

هذه هي عقود جائزة؛ لكنها ليست ملزمة، ويمكن لكل طرف من أطرافه أن يتجنب التزامه، وعلى سبيل المثال عقود الهبة هذه قبل القبض:^٣

اختلف الفقهاء في بطلان الهبة بوفاة المانح قبل أن يلزم العقد بالقبض على قولين: قال الحنفية والمالكيون وبعض الشافعية وبعض الحنابلة: تبطل الهبة بوفاة المعطي قبل القبض قال الشافعي والحنابلة: إذا مات الواهب قبل القبض لهبته لم يتم فسخ عقد الهبة، لأنه أصبح ضرورياً، ولم يبطل بالوفاء، مثل البيع بشرط الخيار، ويحل وريث الواهب مكانه ليأخذها ويأذن بها، و لديه الخيار على القيام بذلك إذا أراد، أقبض، وإذا أراد فلن يقبض عليه.^٤

والراجح أن الهبة تبطل بوفاة الواهب قبل أن يستحوذ الموهوب عليه للهبة، وبالتالي إذا مات المتبرع قبل أن يحوز عقد الهبة؛ لا يتم إلغاء التبرع بوفاة المتبرع لكن تفقد أهليتها قبل القبض.^٥

١. ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد: ص ٢٩٠

٢. ابن نجيم، الأشباه والنظائر، وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات: ص ١٢٣

٣. الشوكاني، فتح القدير: ص ٤٥

٤. ابن قدامة، المغني: ص ٢٤٣

٥. ابن قدامة، المغني: ص ٢٥٠

الفصل الثالث: الطبیعة القانونية لتقرير الوفاة للمیت دماغياً

في نظر القانون، الشخص إما على قيد الحياة أو ميت، وهناك حالة خاصة ينظمها القانون للحكم على الموت، وهي حالة إصدار حكم بوفاة المفقود بسبب عدم معرفة مصير شخص معين، لكنه لا يعتبر بأي شكل من الأشكال موتاً طبيعياً وأن التفسير القانوني للموت يأخذ معنى الموت الطبيعي أو حالة المفقود، وقد عرفت بعض القوانين الغربية ما يُعرف بالموت المدني، وهذا يعني أن القانون يشير إلى بداية ونهاية شخصية الإنسان، حيث يتمتع الشخص بالشخصية الاعتبارية التي منحها له المشرع، ولكن تنتهي هذه الشخصية بموت الإنسان. عن بداية ونهاية شخصية الإنسان بقول (شخصية الإنسان تبدأ بإتمام ولادته حياً وتنتهي بوفاة) وأن ما ورد في المادة ٣٤ من القانون المدني العراقي هو نص عام حول بداية ونهاية العمر ولم توضح معنى وحقيقة الوفاة، ويجب إثبات الوفاة في المحاضر الرسمية المعدة لذلك بناءً على شهادة الوفاة التي ينظمها الطبيب بعد فحص الجثة وتأكيد الوفاة، وهذا هو ما عدلت المادة (٧) والمادة (٨) من قانون تسجيل المواليد والوفيات رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧١، كما ورد في المادة (٧) من قانون نقل الجنازة رقم ٦٩ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز لدفن الموتى إلا بشهادة الوفاة.^١

١. مراد، مسؤولية الدولية غير التعاقدية عن أعمال وأخطاء أطباء المستشفيات العمومية: ص ١٣٠

٣-١. تقرير الوفاة

مثلما كان تحديد الوفاة مهمًا من الناحية الطبية، فإن الموت يمثل حقيقة قانونية لها آثارها في الحياة القانونية، والتي تتعلق بحقوق والتزامات الشخص وورثته وجميع العقود والإجراءات القانونية التي قام بها، وكذلك ارتباطه بحقوق جسد الإنسان حتى وإن كان ميتاً وهذا مرتبط بفكرة نقل الأعضاء البشرية ولا يعرف القانون الموت بمستويات تدريجية كما هو الحال مع الطب الذي جعل الموت على شكل ثلاثة مستويات، تدريجياً إلى الموت السريري، حيث يتوقف القلب والرئتان عن العمل وبقي خلايا الجسم على قيد الحياة لفترة تختلف من عضو إلى آخر، وفي نهايتها تموت هذه الخلايا، والموت في ذلك الوقت يسمى الموت الخلوي، وهي المرحلة الثالثة من الموت التي يكون فيها المرض مستحيلًا طبيًا لكي يعود الإنسان إلى الحياة.^١

وفي هذا المبحث سنتناول دراسة الموت الحقيقي المدعم بالتقرير الطبي في المطلب الأول و المطلب الثاني فصل الاجهزة الانعاشية.

٣-١-١. الموت الدماغى المدعم بالتقرير الطبي

اتفق الفقهاء والأطباء في الحكم على عمومية الموت بفصل النفس عن الجسد، في الحالات التي لا تدخل فيها أجهزة الإنعاش الاصطناعي، وهذه هي الحالة الأكثر شيوعاً للميت في العالم، والذي قد يتحقق بموت الدماغ وتوقف القلب عن النبض وكذلك التنفس، إلا أن ظهور وانتشار غرف العناية المركزة والأجهزة الطبية الحديثة ودورها في إبقاء المريض على قيد الحياة، لم يؤثر في توجهات العديد من الفقهاء المعاصرون والأطباء في اعتبار الموت الدماغى موتاً حقيقياً، حيث اتفقت معظم الآراء الطبية على أن الموت الدماغى هو موت حقيقي للإنسان وإن اختلفت آراؤهم في تحديد معياره، الأمر الذي أدى إلى ظهور مدرستين.^٢

٣-١-١-١. اساس الموت الدماغى المدعم بالتقرير الطبي

حيث اعتبرت الموت الدماغى موت كامل الدماغ بكل أجزائه وغياب جميع منعكساته وهذا هو رأي المدرسة الأمريكية في حين اعتبر الموت الدماغى كافياً عند موت جذع الدماغ وهذا هو رأي المدرسة البريطانية. ومتى قيل باعتبار الموت الدماغى موتاً حقيقياً، فأن ذلك يعني أن هذا الشخص قد زالت عنه مظاهر الحياة وترتبت عليه الآثار ذاتها التي تترتب على الموت بمفهومه التقليدي، وأصبح على هذا القول في عداد الأموات وزالت عنه أهلية الوجوب والأداء وانتهت

١. محمد، «ثبات المسؤولية الطبية»: ص ٢١

٢. زهرة، «التعويض عن الأخطاء الطبية في التشريع»: ص ١١١

الشخصية القانونية وفقاً للفقهاء القانونيين وما استقرت عليه العديد من التشريعات الوضعية باعتبار الموت الدماغي موتاً حقيقياً.^١

عند اعتبار الموت الدماغي موتاً حقيقياً، تبرز قضية مهمة، وهي القتل الرحيم، الذي يجرى المريض من آلامه غير القابلة للشفاء، أي أنها عملية تسريع وتخفيف نهاية حياة المريض. معاناته من جميع جوانب الحياة باستثناء عمل الجهاز التنفسي والقلب من خلال أجهزة الإنعاش الاصطناعي، ناهيك عن تكاليف العلاج والمعاونة التي تعيشها أسرة المريض نتيجة رؤية المريض في حالة يائسة.^٢

وكانت القوانين في العالم اجمع بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا قبل ظهور أجهزة الإنعاش الاصطناعية تنص على أن الموت يرتبط بتوقف القلب والدورة الدموية، حتى ظهور مفهوم الموت الدماغي فقد أولى القانونيون اهتماماً كبيراً بحقيقة الموت وفقاً للمفهوم الحديث، فدرسوا التقارير والتي وضعها الأطباء في موت الدماغ وبناءً على ذلك صدرت مراسيم تشريعية (أنظمة وتعليمات) في الكثير من البلدان العالم تقضي بأن موت الدماغ هو موتاً حقيقياً للإنسان، والتي من شأنها أجازت الحصول على أعضاء الميت دماغياً بحالة سليمة تضمن نجاح عمليات النقل وزرعها لمرضى أحياء هم في حاجة إليها فضلاً عن رفع الحرج عن الأطباء المعالجين لحالات الغيبوبة النهائية التي يقف أمامها الطب عاجزاً.^٣

ونص التشريع على شروط معينة لتشخيص الموت الدماغي للتأكد من عدم الشك بحدوثه بشرط أن تكون هناك تعليمات واضحة وشروط محددة ووجود عدد معين من الأطباء ذوي الخبرة والمتخصصين لتأكيد تشخيص الموت الدماغي. للمريض، وأن تنطبق هذه الشروط والإجراءات، سواء استفاد منها من أعضاء المتوفى أم لا، واشترط وجود فريقين مستقلين من الأطباء، الفريق الأول لغرض تشخيص الموت الدماغي، وفريق آخر يستهدف زرع العضو المأخوذ من المخ الميت، لمنع بعض الأطباء من إعلان الوفاة المبكرة للمتبرع حتى يتمكنوا من إجراء عملية زرع العضو منه.^٤

٣-١-٢. الأحكام القانونية للموت الدماغي المدعم بالتقرير الطبي

لغرض بيان الحكم القانوني من الموت الدماغي بالنسبة للتشريعات التي تقر بكون الموت الدماغي موتاً حقيقياً، سنسعى إلى تقسيم الدول بشكل عام من حيث موقفها من الموت الدماغي، فهناك دول تقر طبياً وشرعياً بان الموت الدماغي موتاً حقيقياً، إلا أنه لا توجد فيها تشريعات قانونية بشأن الموت الدماغي مثل، بريطانيا، والأردن وجمهورية

١. رياض، الأخطاء الطبية في الجراحات العامة و التخصصية: ص ٥٨

٢. الحاج العربي، معصومية الجثة في الفقه الإسلامي على ضوء القانون الطبي والفتاوى الطبية المعاصرة: ص ١٥

٣. نصر الدين، مسؤولية طبيب التخدير في القانون المقارن و الشريعة الإسلامية: ص ٣٨

٤. شرف الدين، الأحكام الشرعية للأعمال الطبية: ص ٥٩



مصر، وعلى الرغم أن بعض هذه الدول قد شرعت قوانين خاصة لنقل وزراعة الأعضاء، وأشارت إلى جواز الاستئصال ونقل الأعضاء من الميت دماغياً إلى الأحياء الذين هم في حاجة إلى هذه الأعضاء، وهناك دول تقرر قانوناً بأن الموت الدماغى موتاً حقيقياً وتضمنت تشريعاتها النص على ذلك صراحة كما هي الحال للولايات المتحدة الأمريكية أما بالنسبة للدول التي لا تعد الموت الدماغى موتاً حقيقياً.^١

وباستعراض نصوص التشريعات العراقية نلاحظ عدم وجود أي معيار للوفاة وغياب تعريف قانوني للوفاة، وكذلك إحجام الفقهاء عن الخوض في قضية الموت لأن الموت مرتبط بالروح، والروح هي للخالق.

كما اعتمدت التشريعات العراقية على الطب لمواجهة الموت الدماغى الذي طورته لجنة طبية شكلت لهذا الغرض. وأثبتت تعليمات وزارة الصحة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ في فقرتها الأولى حالة فقدان الوعي المصحوب بفقدان تلقائي لا رجعة فيه للتنفس وغياب تام للتدابير الانعكاسية، والتعليمات المحددة في فقرتها الثانية وهي: الشروط. لتشخيص موت الدماغ. أما التشريع المصرى فالموت هو الانفصال التام للروح عن الجسد ويستحيل بعد ذلك العودة إلى الحياة، بينما القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٠ بتنظيم زراعة الأعضاء البشرية لم ينص على نص. الموت.^٢

ونلاحظ انه جعل الموت الدماغى بعد تشخيصه من قبل الأطباء بخبرتهم وفق ضوابط معينة موتاً طبيًا، ثم يكون الموت قانوناً بمجرد تنظيم شهادة الوفاة لإعلان الموت الرسمي والتي ينظمها قانون الولادات والوفيات المصرى رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦، حيث ترك هذا القانون للطبيب سلطة تقرير حالة الوفاة وبيان سببها، بعدها ينظم شهادة الوفاة لغرض إعلان الوفاة والحصول على تصريح بدفن الميت، لكن نرى إن تنظيم شهادة الوفاة لا تعد تعريفاً قانونياً للموت أكثر من كونها وسيلة لإثبات واقعة الموت وأمور تنظيمية من اجل دفن الميت بتصريح ويقيد في سجلات الرسمية للدولة اما القانون في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تبني الموت الدماغى كمعيار للموت حيث ذهب قانون ولاية كانساس الأمريكية الصادر عام ١٩٧٠ إلى^٣ وأنه توقف جميع الوظائف الحيوية دون أدنى إمكانية لعودتها مرة أخرى وعليه أصبحت ولاية كانساس أول ولاية تشمل رسمياً موت الدماغ في نظامها الأساسي من خلال ما ورد بتعريف الموت والذي يعني توقف جميع الوظائف الحيوية المتمثلة بالقلب والرئتين والدماغ وبما ان توقف عمل الدماغ بلا عودة يسبب الموت لذا فقد شمل تعريف ولاية كانساس للموت باعتبار الموت الدماغى موتاً حقيقياً، مقررًا إن مركز الحياة هو المخ وليس القلب، ورغم أن بدايات الموت الدماغى على مستوى الاكتشاف و ما طبقته محكمة في ولاية كنتاكي الأمريكية عام ١٩٥٢ حول قبول نظر

١. علي، «الضرر في المجال الطبي»: ص ٦٥

٢. حسين، مسؤولية الأطباء والجراحين في التشريع العراقي و المقارن: ص ١٠١

٣. محمد، الحق في سلامة الجسم و أثر التطور العلمى على حمايته جنائية: ص ١٥٩



دعوى لشخص كان قلبه ما زال ينبض ويخرج الدم من أنفه فعدلت المحكمة حينها من الموت التقليدي، وطبقت لأول مرة معيار الموت الدماغي و إي إن القضاء سبق التشريع في الأخذ بمعيار الموت الدماغي واعتباره موتاً حقيقياً.^١

و أن دور القانون هو إصدار تعليمات تحدد فيها الضوابط التي يتبعها الأطباء في تحديد الموت الدماغي بعد تشخيصه بشكل دقيق مع عدم رفع أجهزة التنفس الصناعي إلا بعد توقف القلب والتنفس عن الحركة، وهنا يتحقق الموت التام والذي عبر عنه فقهاء المسلمين بخروج الروح من الجسد وانتزاع الروح من كامل جسم الإنسان وإن أزاله أجهزة الإنعاش عن الميت دماغياً مع استمرار تنفسه وعمل قلبه يرتب المسؤولية المدنية والجزائية.^٢

بينما يمكننا أن نرى أنها قضية قانونية ناشئة عن مرض يفقد فيه المريض الوعي والإدراك والإحساس والإرادة بسبب موت جذع الدماغ، إلا أنه لا يملك ضرورات الحياة وأجهزة الإنعاش الطبية تساعد على ذلك. ابق على قيد الحياة. يتم ضخ الدم إليه عن طريق أجهزة التنفس الاصطناعي، بما في ذلك الجهاز الهضمي والكبد والبنكرياس والكلية وكذلك جلد المريض وشعره وأظافره و التنفس الاصطناعي.^٣

فيما يتعلق بالقانون العراقي، عند مراجعة نصوص القوانين العراقية، لم نجد نصاً قانونياً موثقاً به حول موضوع الموت الدماغي، باستثناء ما ورد في مراجع مختصرة في مشروع قانون منع الاتجار بالأعضاء البشرية وزرعها. فيه الذي أقره مجلس النواب العراقي بجلسته ١٨ شباط ٢٠١٦. قانون زراعة الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦، تعليمات زراعة الأعضاء البشرية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧، تعليمات زراعة الأعضاء البشرية رقم ١ لسنة ١٩٨٩ وكذلك أحكام دستور مهنة الطب النافذ في العراق لسنة ٢٠٠٢ وتعليمات السلوك المهني الصادرة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٤ لاتحاد الأطباء العراقي. جاء في الفصل الثاني من قانون عمليات زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها الذي أقرته جلسة مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٨ تحت مسمى لجان تنظيم الأجهزة. زراعة الأعضاء البشرية المادة (٣) / أولاً والتي تضمنت تشكيل لجنة في وزارة الصحة بقرار من الوزير تسمى (اللجنة التنظيمية العليا لزراعة الأعضاء البشرية) والتي بدورها تتولى مهمة تشكيل لجنة طبية متخصصة من ثلاثة أو أكثر. بما في ذلك الأخصائيين الطبيين في الجهاز العصبي. ١٩٨٦ ساري المفعول حتى إصدار تعليمات جديدة من قبل وزارة الصحة،^٤ أي أن فحص الموت الدماغي يتم مع مراعاة التعليمات الصادرة عن وزارة الصحة رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ المعمول بها، وأن الشروط المذكورة في اختبار وتشخيص الموت الدماغي

١. شوقي، القانون الجنائي والطب الحديث: ص ٥

٢. بدر، «المسؤولية المدنية و الجمالية للطبيب»: ص ٣٨

٣. العلي، «المسؤولية المدنية عن أخطاء الفريق الطبي»: ص ٢٣١

٤. محمد، «ثبات المسؤولية الطبية»: ص ١٧٧

يجب أن يستوفى الأطباء. بينما جاء ذلك فى قانون زراعة وزراعة الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ فى المادة الثانية منها تضمنت ما يلى «يتم الحصول على الأعضاء البشرية للزراعة من. ب- شخص مصاب بموت دماغى وبحسب الحديث البينة العلمية الفعالة الصادرة بتعليمات»^١.

وهذا يعنى إجازة اخذ الأعضاء البشرية من المصاب بموت الدماغ وحسب التعليمات التى تصدر لهذا الغرض، وقد صدرت التعليمات استناداً إلى المادة السادسة من القانون نفسه بالرقم (٣) لسنة ١٩٨٧ من وزارة الصحة والتى عرفت الموت الدماغى فى الفقرة الأولى «حالة فقدان اللاعائد للوعي المصحوب بالفقدان اللاعائد لقابلية التنفس التلقائى والانعدام التام للأفعال الانعكاسية لعرق الدماغ»، فضلاً عن أن هذه التعليمات قد حددت الشروط الواجب توافرها فى الموت الدماغى والتى تمر بثلاث مراحل، وقد رتب القانون عمليات زرع الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ عقوبات على من يخالفه أما ما ورد بتعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ والصادرة عن وزير الصحة فقد جاء فى المادة (أولاً) منها «عند استعمال أعضاء من مريض موت الدماغ يجب توفر إقرار خطى بالتبرع قبل الوفاة أو إقرار خطى من أحد أقرباء المتوفى لكامل الأهلية من الدرجة الأولى أو الثانية من حيث القرابة»^٢.

و ما ورد فى هذه المادة يعتمد بشكل أساسى على جواز استخدام أعضاء من متوفين دماغياً وفق الضوابط الواردة فى أحكام مواد هذه التعليمات، بينما ورد فى الدستور المهني الطبي لسنة ٢٠٠٢ وسارى المفعول. فى العراق وصادر عن نقابة الأطباء العراقية يحدد الحالات التى يتم فيها تشخيص الموت الدماغى، وذلك لأنه فى كثير من الحالات عندما يتم وضعهم على أجهزة الإنعاش لا يتأكد الطبيب من موت الدماغ، فهذه الحالات هى يتميز بالإغماء التام والتوقف التلقائى عن التنفس، ويحتاجون إلى سرعة كبيرة لمحاولة إنقاذ المصاب ثم إبقاء المصاب تحت أنفاسه، ولكي يشخص الطبيب الموت الدماغى يجب أن تكون هناك علامات استنتاجية وأن هذه العلامات تعتبر من بين المؤشرات الطبية للموت الدماغى المعتمدة عالمياً فى الوقت الحاضر، ومن ثم يقوم الطبيب باستنباط هذه العلامات لتشخيص الموت الدماغى و تحديد لحظة الوفاة، حيث نجد أن المادة الثانية من قانون زراعة وزراعة الأعضاء البشرية العراقى نصت على الموت الدماغى بشكل مباشر وصريح، أى أنه سمح بإزالة أو إزالة أعضاء من الدماغ ميتة بعد استيفاء الشروط المذكورة. فى الفقرة ٢ / أ، ب، ج من التعليمات رقم ٣ لسنة ١٩٨٧،^٣ وأن يتم تشخيص الموت الدماغى بشكل صحيح وذلك بالاستعانة بجميع الوسائل الطبية الأصولية وألا سيكون الطبيب مسؤولاً عما يقع من خطأ نتيجة التشخيص الغير

١. قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦

٢. علي، «الضرر فى المجال الطبي»: ص ٦٥

٣. فودة، البراءة وعدم العقاب فى الدعوى الجنائية: ص ٢٥٧

صحيح، كما أخذت بمعيار موت جذع الدماغ في تحقق الموت، وهذا النص القانوني يبيح إجراء الاستقطاع ونقلها وزرعها للأحياء الذين هم في أمس الحاجة لهذه الأعضاء دون تحقق المسؤولية القانونية للأطباء والذي يفسر أن الميت دماغياً وفق لهذا النص القانوني هو شخص ميت حقيقة.^١

وإذا ما أردنا تطبيق ما ورد بالمادة (٢ / ب) من قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٧ والمادة (٣) من مشروع قانون عمليات زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها لسنة ٢٠١٦ والمادة (أولاً) من تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ وما ورد بالملحق الخامس من دستور السلوك المهني الطبي لعام ٢٠٠٢ والتي تعتبر الميت دماغياً مصدراً من مصادر الحصول على الأعضاء البشرية على حالة سحب الطبيب لأجهزة الإنعاش الموضوعة على الميت دماغياً لغرض الاستفادة من أعضائه لغرض نقلها وزرعها لشخص حي بحاجة إلى هذه الأعضاء، فإن ظاهر الحال يعد هذا الفعل مرخص به إذا كان بناء على أسس علمية معتمدة، في حين أن تدخل الطبيب من الناحية العملية يكيف على أنه جريمة قتل لوقوعها على شخص حي وفقاً لقانون العقوبات العراقي لكون قلب وتنفس الميت دماغياً لا يزال يعمل مع وجود أجهزة الإنعاش الاصطناعي، وهذه بحد ذات دلالة على الحياة وفقاً لنصوص القانون الأخير، وقد نص دستور السلوك المهني الطبي لعام ٢٠٠٢ على مسألة القتل بدافع الشفقة أو موت الرحمة في البند (تاسعاً) والذي عدّه المشرع جريمة قتل عمد متكاملة الأركان بغض النظر عن الدوافع والبواعث، مع ضرورة الإشارة إلى أن قواعد دستور السلوك المهني الطبي قواعد ملزمة لعمل الأطباء وواجبة التطبيق وخلاصة ذلك، إن قانون زراعة الأعضاء البشرية النافذ حدد الطرق والشروط التي يتم إتباعها لتحديد الموت الدماغي وكيفية التعامل مع الحالة بعد ثبوت التشخيص ولا سيما إن موضوع الموت الدماغي موضوعاً طبياً يتعلق أساساً بأخلاق وروح الطب، والأطباء بصفتهم الجهة المختصة التي بإمكانها تقرير موت الشخص تبعاً لموت دماغه بعد إجراء كافة الاختبارات التشخيصية العلمية المعتمدة وفق تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧، مع ضرورة التأكد من حصول الموت بشكل قطعي، لأن استئصال العضو البشري دون التأكد من ذلك يعتبر جريمة.^٢

فضلاً عما يسترشد به من نقابه الأطباء في هذا الصدد، أي إن الواقع العملي المتعارف عليه في الأوساط الطبية بالنسبة للموتى دماغياً يختلف عن الحال بالنسبة للقوانين العقابية والمدنية من حيث إن قانون العقوبات العراقي قد اكتفي بتجريم من يعتدي على حياة الإنسان، وهذا بالنتيجة يخلق تضارباً فيما يتعلق بتكليف فعل الطبيب في حاله رفعه لأجهزة الإنعاش عن الميت دماغياً على اعتبار إن الطبيب مرتكباً لجريمة قتل وفق لقانون العقوبات العراقي، بينما نجد إن المشرع العراقي قد أثر بتبني الموت الدماغي، من خلال القوانين الخاصة بزراعة الأعضاء البشرية والتعليمات الصادرة بموجبها،

١. علي، مسؤولية الطبيب الجنائية في الشريعة الإسلامية: ص ٨٨

٢. حسني، الاعتداء على الحياة في التشريعات الجنائية العربية: ص ٨٢

واعتبار الشخص الميت دماغياً شخص ميت حقيقة حيث أجازت استئصال الأعضاء منه لهذا كان على المشرع إن يحدد الجهة المسؤولة عن رفع أجهزة الإنعاش الاصطناعي عن الموتى دماغياً وتحديد ضوابط لذلك لتفادي العديد من الإشكاليات القانونية في هذا السياق.^١

وكادت أقوال الفقهاء أن تصل إلى حد أن الموت هو انفصال النفس عن الجسد، إذ نظر الفقهاء إلى الموت من منظور ديني ميتافيزيقي يقوم على انفصال الروح عن الجسد، ولا تدرك النفس. بالعقول البشرية أو الحواس، ولا أحد يعرف حقيقة الروح، وفي هذا يقول الله تعالى عنها «ويسألونك عن الروح. قل أن الروح بأمر ربي، أعطوني بعض المعرفة عنها». علم. قدميه ليست مستقيمة.^٢

واتفق بعض الفقهاء مثل الحنابلة والحنفية في الحكم على القاعدة العامة للموت بفصل النفس عن الجسد، في الحالات التي لا تدخل في أجهزة الإنعاش، وذلك بسبب توقف التنفس وانقطاع النفس. القلب من الضرب. من الممكن الحفاظ على وظائف التنفس والقلب من خلال أجهزة الإنعاش الاصطناعي. فهل يحكم على موت الإنسان بمجرد الموت الدماغى، ولا ينظر إلى عمل القلب، أو يجب على القلب أن يتوقف عن النبض ليحكم بموت الإنسان، وأن يكون موت دماغ الإنسان. بغير قلبه لا يعتبر موتاً؟ تتوقف الروح حتى يحكم عليها بموت الإنسان، وهذا ما قاله الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، فإن الموت الدماغى لا يعتبر موتاً حقيقياً، بل يدخل مرحلة الموت ولا يعتبر. وفاة شرعية، ولا يترتب عليها أحكام شرعية إلا تلك التي يترتب عليها فقدان الأهلية ومرض الوفاة.^٣

أما عن الآثار القانونية لتحديد زمن الوفاة على حق الميراث فالإرث هو ما يخلفه المورث من أموال جمعها وتملكها أثناء حياته، حيث يعد الميراث من أسباب كسب الملكية بصفة عامة ومن أهم أسباب كسب الملكية العقارية على وجه الخصوص حيث أن المشرع وضعاً فصلاً بعنوان طرق اكتساب الملكية ونص في القسم الأول من هذا الفصل على الاستيلاء والتركبة باعتبارهما من أسباب كسب الملكية.^٤

كون قانون الأسرة هو المرجع في تحديد شروط الإرث، وتحديد الورثة وأجزاءهم، والحقوق المتعلقة بالميراث وتحويل أموال التركات، وما لم يرد في النص يتم الرجوع إليه وفق الأحكام في الشريعة الإسلامية، تتطلب ثلاثة شروط لإثبات حق الميراث: موت الموصي، وحياة الوارث، وعلم القرابة. وأهم هذه الشروط موت الموصي. من الشروط الأساسية لحق الإرث

١. فاضل، «الجراحة التجميلية و المسؤولية المدنية المترتبة عنها»: ص ٤٣

٢. حسني، أسباب الإباحة في التشريعات العربية: ص ٢٢٢

٣. طه، المسؤولية الجنائية في تحد لحظة الوفاة: ص ٥٤

٤. الشواربي، مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات: ص ١١١

وانتقاله إلى الورثة موت الموصي. بالموت تنتقل أموال الميت وحقوقه إلى ورثته الشرعيين بحسب قوله تعالى. من مات دون أولاد وله أخت فلها نصف ما ترك. الله عز وجل. الميراث المشروط بموت الميراث، فقال له: (هلك)، وحياة الوارث كما قال (له أخ) فيكون من شروط الميراث موت الموصي. وإدراك حياة الوريث.^١

وبالتالي، فإن تحديد وقت الوفاة له آثار قانونية وقانونية مهمة على مسائل الميراث، سواء تعلق الأمر بتقسيم التركة، أو ميراث الآخرين، أو الاحتفاظ بالآخرين، وبالنظر إلى الخلاف حول الموت دماغياً، فهل يعتبر نعمة له؟ الوارث الذي به ينتقل الميراث إلى ورثته أم لا؟ بعد وفاة حقيقية يرى أن إرثه ينقسم بمجرد تشخيص موته الدماغي دون انتظار توقف التنفس والدورة الدموية، والتي تستمر من خلال جهاز الإنعاش، والذي بمجرد رفع جهاز الإنعاش يتوقف عن التنفس وينزف ويبدأ من هذا. التاريخ يبدو أن الموت يعلن بمجرد ثبوت الموت الدماغي، والعقوبات المترتبة على الوفاة من هذا التاريخ، أي الميراث والمختلفة. أما أولئك الذين يعتقدون أن الموت الدماغي ليس شرعياً أو قانونياً وأنه ليس نهاية حياة الإنسان، فليس لهم الحق في تقسيم ميراثهم طالما استمر قلبهم في العمل واستمرت الدورة الدموية في العمل طوال حياتهم. يعيش. الأعضاء الداعمة، بينما يجادل آخرون بأنها ليست موروثاً للاشتباه في وفاته، لذلك من غير المنقسم تركته لأن حياته وموته مشكوك فيهم.^٢

أيضاً إذا كان هذا الشخص في هذه الحالة، فلن يرث إلا بعد التحقق من وفاته؛ لأن حياته ثبتت يقيناً وحياته في هذه الحال مشكوك فيها. يجنبى أو لا يرث، يرث لمن يرى أن موت دماغ الموت ليس موتاً حقيقياً، لأنه ما زال حياً والموت الدماغي لا يعتبر موتاً حقيقياً، طالما أن الدورة الدموية ما زالت تعمل والقلب ينبض رغم ذلك. تحت التنفس الاصطناعي. في حين أن أولئك الذين يقولون إن موت الدماغ بعد الموت حقيقي يرون أنه ليس وراثياً على أساس أن موت الدماغ هو موت حقيقي ينتج عنه كل آثار الموت الحقيقي. من قطع رأسه. لأن هذا الشخص لا يرث من أي شخص آخر؛ لأن شرط الإرث هو إتمام حياة الوارث بعد الميراث، وحياة هذا الشخص حياة مشكوك فيها، ويحدث الشك. لا تتعارض مع اليقين.^٣

ويعتقد بعض المعاصرين أنه لا يرث من غيره لأن حياته لم تكتمل، والبعض يرثه بسبب وفاته وبقاء أصل الحياة. ثم مات أخوه بالدم وترك أحاً آخر، ولكن إذا اعتبرناه ميتاً ترث الأم الثلث لعدم تعدد الإخوة، ويحتفظ الأخ بالباقي. الإبقاء على النهي عن موت الإنسان بالدماغ ثم مات والده نيابة عنه وعن ابن ولد.^٤

١. الجواهري، أخطاء الأطباء: ص ٧٠

٢. عبد الحميد، النظرية الحديثة في خطأ الطبيب الموجب للمسؤولية المدنية: ص ٣١

٣. منصور، المسؤولية الطبية: ص ١٦٦

٤. وحيد الدين، النظرية العامة الالتزام: ج ١، ص ٢٤

٣-١-٢. فصل الاجهزة الانعاشية

٣-١-٢-١. موقف المشرع العراقى من فصل الاجهزة الانعاشية

لو اردنا ان نحدد موقف المشرع العراقى من حكم ايقاف اجهزة الانعاش الصناعى عن المريض الذى وصل مرحلة موت الدماغ يصعب علينا ذلك خاصة واننا نفتقر الى قانون طبي ينظم العلاقة بين المرضى والاطباء، اذ لم يوجد فى بلدنا سوى قانون نقابة الاطباء وقانون زرع الاعضاء البشرية وتعليمات السلوك المهني التي لا تفى بالغرض في تنظيمها لكل الاعمال الطبية وعليه فان مشرنا اقتصر في هذه المسألة على تحديد معيار موت الدماغ وعده دليلا على موت الانسان وذلك في قانون زرع الاعضاء البشرية رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦ في المادة الثانية / ف ب منه عندما أشار الى امكانية الحصول على اعضاء الانسان المصاب بموت الدماغ وزرعها لاشخاص بحاجة اليها إذ جاء فيها ما يأتي:^١

«يتم الحصول على الاعضاء لاجل اجراء عمليات الزرع من: أ. من تبرع بها او يوصي بها حال حياته ب. المصاب بموت الدماغ وحسب الادلة العلمية الحديثة المعمول بها التي تصدر بتعليمات في حالة موافقة احد اقاربه الكامل الاهلية من الدرجة الاولى او الدرجة الثانية وموافقة لجنة مشكلة من ثلاثة اطباء» كما اشارت تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧^٢ في المادة الثانية / ف ١ منها الى الشروط الواجب توافرها لتشخيص موت الدماغ هي فقدان الوعي التام وانعدام القابلية على فتح العين وفقدان الاستجابة الحركية للمحفزات كافة، فضلا عن اعتماد المريض في تنفسه على جهاز خاص وهو جهاز الانعاش الصناعى وكون المريض مصاباً بمرض عضوي واضح وغير قابل للعلاج كالنزف داخل الدماغ والتهابات واورام الدماغ.^٣

لكن ومن وجهة نظرنا هذا لا يفي بالغرض مقارنة باهمية هذا الموضوع وحساسيته المتعلقة بارواح المرضى، لذلك نأمل من مشرنا تشريع قانون طبي او على اقل تقدير تشريع قانون خاص ينظم مسألة الانعاش الصناعى بكل تفاصيلها مع الاخذ بنظر الاعتبار يجب التمييز بين الموت وموت الدماغ، فلا يمكن ان نعدهما كلمتين مترادفتين وخاصة ان الشخص الذي مات دماغه يمكن ان يعيش تحت اجهزة الانعاش الصناعى اياما او اسابيع او اشهرا او سنوات متى توافرت لهم العناية والتغذية اللازمة.^٤

هذا ما أكدته البروفيسور الياباني (في آج) بقوله «المصاب بموت الدماغ لديه الاستعداد للتحسن في خلال أشهر لذلك من الخطورة بمكان تقبل فكرة ان موت الدماغ تعني الموت» وكذلك البروفيسور سيسيروكومييرا من جامعة ساو باولو

١. محمد، «ثبات المسؤولية الطبية»: ص ١٧٧

٢. عودة، التشريع الجنائي في الإسلام مقارنة بالقانون الوضعي: ج ٢، ص ٢٣

٣. تعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٨٧

٤. الحمداني، «موت الدماغ ليس هو الموت»: ص ٧٨



يقوله: «عدد كبير من مرضى اصابات الدماغ حتى لو كانوا في غيبوبة يمكن ان يتمثلوا للشفاء ويعودوا الى مزاوله حياة طبيعية ربما يكون نسيجهم العصبي في حالة سكون وليس تلف نتيجة نقصان التورية الدموية المؤقت بالاصابة وهذه الحالة معروفة حالياً باسم (ظل شحة التورية الدموية)»^١.

ونستنتج من هذا ان المريض المصاب بموت الدماغ يعد في عداد الاحياء وعليه لابد ان توفر له العناية اللازمة من تغذية وتركيب اجهزة الانعاش الصناعي لانه قد يتمثل للشفاء لانه بتركيبها سوف تزود خلايا الدماغ بالدم والاكسجين وبعبكسه فان مسؤولية الطبيب المدنية والجنايئة ستتهض، فمن الناحية المدنية هو ملتزم التزاما بوسيلة تجاه المرضى فعليه ان يبذل العناية اللازمة ومعيارها هو (الرجل المعتاد) أي العناية التي يبذلها الطبيب بالاختصاص نفسه ودرجة كفاءته وخبرته، فمتى أخطأ طبيب الانعاش بذلك تخضت مسؤوليته المدنية فضلاً عن المسؤولية الجنائية لانه سوف يكون مرتكباً لجريمة قتل بتوافر اركانها فليس من حق طبيب الانعاش رفع الاجهزة الا بعد التأكد من موت جميع اعضاء وخلايا جسم الانسان.^٢

اضافة الى ضرورة التأكيد على تركيب اجهزة الانعاش ورفعها من قبل اطباء متخصصين، فمن غير المعقول ان نسمح لا شخص ليسوا بذى كفاءة وخبرة بتركيب هذه الاجهزة ورفعها كمساعدى الاطباء مثلاً، كما تجدر الاشارة الى مسألة في غاية الاهمية الا وهي ضرورة التأكيد على عدم انفراد طبيب الانعاش باتخاذ قراره في رفع اجهزة الانعاش الصناعي عن المريض انما يجب ان يتم ذلك من قبل فريق طبي متخصص لا يقل عن ثلاثة اطباء متى ثبت لهم فقدان الامل بعودة الحياة الطبيعية للمريض مع ضرورة تحرير ذلك بشهادة وفاة مصدقة.^٣

هذا كله يتعلق بموقف المشرع العراقي الذي جاء مطابقاً لموقف التشريعات العربية كلائحة اداب وميثاق شرف مهنة الطب البشري المصري لعام ١٩٧٤، وقانون الآداب الطبية اللبناني رقم ٢٨٨ الصادر في ٢٢/٢/١٩٩٤، ومدونة اخلاقيات الطب الجزائري رقم (٩٢-٢٧٦) لعام ١٩٩٢ إذ لم تتناول بالتنظيم مسألة الانعاش الصناعي رغم اهميتها ولكن تجدر الاشارة في هذا المجال الى قانون موت الدماغ الذي صدر في ولاية كنساس الامريكية عام ١٩٧٠ كان مضمونه هو تحقق الوفاة بمجرد موت الدماغ ثم تبعه قانون فنلندا لعام ١٩٧١ الذي جاء مؤيداً لقانون ولاية كنساس في ضرورة ايقاف اجهزة الانعاش الصناعي في هذه الحالة، كما اصدرت الكليات الملكية في بريطانيا بياناً اكدت فيه ان اعلان الوفاة يجب ان يتم بمجرد تشخيص حالة موت الدماغ وهذا ما يبرر للطبيب حق ايقاف اجهزة الانعاش الصناعي^٤ وبهذا فان هذه القوانين عدت

١. عبد الكريم، «إشكالية التفرقة بين الخطأ الجنائي و الخطأ المدني في الممارسات العلمية في القانون والقضاء»: ص ٦٣

٢. الدايات، عمليات نقل الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون: ص ٤٥٦

٣. الحمداني، «موت الدماغ ليس هو الموت»: ص ١٢٣

٤. بن عمران، المعايير الطبية الدماغية كبديل لتشخيص الموت: ص ١٢٠



موت الدماغ مبرراً لرفع اجهزة الانعاش الصناعى عن المريض، الا اننا لا نتفق معها للأسباب التى ذكرناها انفا من كل ما تقدم نجد لزماً علينا تسليط الضوء على موقف القضاء^١ من هذه المسألة المهمة، فقد حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية ان ثار الرأي العام الأمريكى بقضية تتلخص وقائعها فى ان فتاة تدعى (كارين كوبنلان) دخلت المستشفى وهى فى حالة غيبوبة عميقة منذ عام (١٩٧٥-١٩٨٧) أى انها فاقدة للدراك والاتصال بالعالم الخارجى، الا ان خلايا دماغها كانت لا تزال حية فعدت فى عداد الاحياء بفضل استخدام اجهزة الانعاش الصناعى واستمرت على هذه الحال عدة سنوات وعندما تأكد والدها من ان شفاء ابنته مسألة ميؤوس منها طلب من الاطباء ايقاف هذه الاجهزة لوضع حد لحياتها الا ان الاطباء رفضوا هذا الطلب على اساس انه يتعارض مع قواعد مهنة الطب ولان المريضة تعد فى عداد الاحياء حتى يثبت وفاة جميع خلايا جسمها، فلجأ والد الفتاة الى المحكمة الابتدائية بنيوجيرسى للحصول منها على حكم يوقف اجهزة الانعاش الصناعى، الا ان المحكمة هى الاخرى رفضت، بصفة أن هذا الفعل مخالف لاخلاق مهنة الطب من جهة ومخالف لحق الانسان فى الحياة من جهة اخرى^٢ وبهذا نجد ان القرار الذى اصدرته المحكمة الابتدائية بنيوجيرسى جدير بالتأييد لمطابقته لاخلاق وواجبات الطبيب تجاه مرضاه من جهة، ولان القانون يحمى حياة الانسان وتكامله الجسدى من جهة اخرى.

الا ان موقف القضاء هذا ليس ثابتاً ففي قرار آخر اصدرته محكمة اسكتلندية جاء فيه: «اذا كان الشخص ميتاً من وجهة النظر الطبية (دماغه ميتاً) فان رفع اجهزة الانعاش عنه لا يعتبر سبباً فى موته»^٣ ويفهم من هذا القرار ان موت الدماغ يعنى الموت ذاته وعليه فان رفع اجهزة الانعاش الصناعى بعد التأكد من موت الدماغ لا يعد فعلاً يعاقب عليه القانون لان المريض اصلاً ميت فرفع الاجهزة عنه لا تشكل فعلاً غير مشروع، الا اننا لا نؤيد هذا الاتجاه، وقد جاء فى قرار آخر مشابه لقرار المحكمة الاسكتلندية اصدرته محكمة الجنايات فى لندن جاء فيه ما يأتى «وان كان الطبيبان قد اتهما بالتسبب فى قتل مريض برفع اجهزة الانعاش عنه الا انه قد تقرر براءتهما متى ثبت ان رفع الاجهزة كان بعد موت الدماغ»^٤.

فحتى هذا القرار عدّ موت الدماغ دليلاً على الموت وبالتالي لا مسؤولية على الطبيب ان اتخذ قراراً برفع اجهزة الانعاش عن المريض وهذا ما لا نتفق معه ومع ذلك فان جانباً من الفقه القانوني^٥ ذهب الى القول: انه بالرغم من ان الاطباء وجدوا ان كل من اصيب بموت الدماغ انتهى به الامر الى توقف قلبه بعد زمن قصير لكن مع ذلك فان هناك عدة

١. بالنسبة لموقف القضاء العراقى لم نجد قراراً بهذا الخصوص الا ان الواقع العملى لمهنة الطب يقضى بايقاف اجهزة الانعاش الصناعى بمجرد موت الدماغ

٢. فتحية، «مسؤولية الطبيب الجنائية فى ضوء أحكام الشرع والقضاء»: ص ٣٩

٣. محمد، «عبء إثبات الخطأ الطبي فى القواعد العامة و التوجهات الحديثة الفقه و القضاء»: ص ٢٣

٤. محمد، «الخطأ الطبي»: ص ٤٨

٥. فاضل، «إثبات الخطأ الفنى أمام القاضي المدنى»: ص ١٨٣

وبعد أن وقفنا على الموقف القانوني والفقهى للتشريعات الدول التي تعتبر الموت الدماغى موتاً حقيقياً دون اشتراط توقف القلب والتنفس عن أداء وظائفهما اصطناعيا، واستناداً إلى ما سبقت الإشارة إليه من حيث تقسيم الدول بحسب موقفها من موت الدماغ إلى دول تقر طبياً وشرعياً بالموت الدماغى ودول تقر قانوناً بالموت الدماغى، فصار علينا أن نقف على موقف الدول التي لا تقر بان الموت الدماغى موتاً حقيقياً رهم أصحاب القول الآخر، وحسب رأيهم، إن موت دماغ الشخص دون قلبه لا يعد موتاً بل لا بد من توقف القلب والتنفس توقفا تاما حتى يحكم بموت الإنسان وهذا ما يعرف بالموت الجسدى والتي سبق الإشارة إليه الجدل والخلاف جميع المحافل الطبية والقانونية والشرعية حول معيار الموت الدماغى فايده البعض كما ذكرناه مسبقا وانتقده البعض الآخر إلى حد التشكيك في جميع معايير وهو ما يسمى بالرأى المعارض للموت الدماغى واعتبر أن موتى الدماغ ليسوا موتى وما هم إلا مرضى تم تشخيص حالاتهم بأنها وفاة لجنى الأعضاء البشرية منهم، ويعتقدون أن عددا لا بأس به من هؤلاء المرضى الذين تم جنى أعضائهم وكان من الممكن أن يفيقوا من غيبوبتهم لو تمت له إجراءات الإفاة المعتادة ويستند أصحاب هذا الرأى إلى العديد من الحجج الطبية والتي بدورها انعكست على الواقع القانونى، فضلا عن أن مفهوم موت الدماغ يختلف من بلد لبلد آخر، بل انه في البلد الواحد تكون معايير موت الدماغ المقبولة في إحدى المناطق أو الولايات غير مقبولة في الأخرى.^٢

اذ ان هناك بعض هذه الحجج الطبية، والتي تجعل جميع العلامات والاختبارات التشخيصية التي يتم بها إثبات الموت الدماغى مشكوك فيها، حتى نجح الطب في تشخيص الحالة بأنها موت دماغى فان ذلك لا يعتبر موتا حقيقياً والتي يمكن تلخيصها بالآتى:

١. يدرك الأطباء العاملين في وحدة العناية المركزة أن المصاب بموت الدماغ يحتفظ بالوظائف الحيوية بالجسم من خلال عمل القلب وجهاز التنفس اصطناعيا وهذا لا يترتب عليه الحكم بموت هؤلاء المرضى وذلك لاستمرار عمل الكبد

١. الحمداني، «موت الدماغ ليس هو الموت»: ص ١٣٠

٢. المحمدى، «القضايا الطبية المعاصرة»: ص ٤٧

والكليتين والهضم والامتصاص ويظل الجسم محتفظاً بحياة الحياة في جسده، وكما أن الجنين ينمو رغم كون أمة قد توقف منحها وتم الولادة في موعدها الطبيعى وهذا دليل استمرار حياة الموتى دماغياً على وجه اليقين.^١

٢. وجود عدة شواهد عملية فضلاً عن ما أشارت إليه المراجع العلمية ووسائل الإعلام والتي تؤكد ثبوت بعض الحالات التي حدثت فيها عيبوبة أو توقف للدماغ عن العمل ثم أفقت من غيبوبتها بعد فترات تتراوح بين عدة ساعات أو بضعة أيام أو أسابيع وعاد المريض إلى الحياة ومارس نشاطه الطبيعى على نحو وهذه الشواهد العملية اعتبرت حسب أنصار الموت الدماغى بأنها خطأ بالتشخيص ليس إلا.^٢

٣. من الواضح أن انتزاع الأعضاء الحيوية يؤدي إلى قتل شخص حي، وهي جريمة قتل مع سبق الإصرار يحاكم الأطباء بسببها لذلك سارع أطباء زراعة الأعضاء، بعد نجاح أول عملية زرع قلب بشري في جنوب إفريقيا في ديسمبر ١٩٦٧، إلى الاجتماع في هارفارد بأمريكا في أوائل عام ١٩٦٨ وأطلقوا عليه (مفهوم الموت الدماغى) وما سبق ذكره، مع بهدف حماية الأطباء من المساءلة الجنائية عن جريمة قتل هؤلاء المرضى بعد استئصال أعضائهم سيموت بسبب انتزاع عضو مهم وهو القلب باقى الأعضاء مثل الكلى والقرنيات العيون والتي يمكن انتزاعها فترة مناسبة من الموت الجسدى، وعليه فالموت الذى تموت فيه خلايا الدماغ كنتيجة حتمية لتو القلب والتنفس هو الموت الطبى إي الموت الجسدى ويصبح الموت قانوناً وشرعاً بعد إعلان الموت بشكل رسمى عند تنظيم شهادة الوفاة كما بيناه سابقاً، في حين أ الموت الدماغى استمرار عمل القلب والتنفس اصطناعياً فهو ليس موتاً حقيقياً وهذا رأى غالبية الأطباء ممن ليس لا تربطهم علاقة بنقل الأعضاء حيث يؤكدون على انه لغرض الاعتداد بالموت الدماغى كموت حقيقى لابد من توقف القلب والتنفس فترة من الوقت تكفى لتلف موت خلايا الدماغ أى أن توقف القلب هو المعيار النهائى الحاسم لنهاية الحياة الجسدية.^٣

٤. لقد ثبت مؤخراً أن الأساليب المستخدمة والأساليب الفنية لتشخيص الموت الدماغى غير مناسبة لتشخيصه، وأن جهاز مخطط كهربية الدماغ (EEG) له نتائج مشكوك فيها، ويتم التشخيص في فترات زمنية قصيرة دون انتظار. لفترة كافية تشمل ظهور علامات موت معينة. تم تشخيص حالتها على أنها ميتة في الدماغ وأعيدت إلى الحياة على النحو الوارد أعلاه. من بين ٧٦ مريضاً تم تقييمهم من قبل طبيب في كوبنهاغن لتحديد معايير موت الدماغ بالنسبة لهم، استعادت امرأة تبلغ من العمر ٣٢ عاماً وعيها الكامل وعادت إلى الحياة بعد اختيارها كأحد الموتى الدماغيين لاستخراجها. أو أن انقطاع وظائف الدماغ بما في ذلك جذعه ليس نهائياً، وأنه لا يشمل جميع وظائف الدماغ، وإذا كان

١. رياض، الأخطاء الطبية في الجراحات العامة و التخصصية: ص ٢٤٣

٢. رياض، الأخطاء الطبية في الجراحات العامة و التخصصية: ص ٢٤٤

٣. العلي، المسؤولية الجنائية للطبيب: ص ٨١



يشمل، فإنه يعكس خلافاً في وظائف الدماغ، وليس الموت، وأن الدماغ ليس أهم جزء من الجسم. لا يعني الموت على الإطلاق.^١

٥. من الحقائق العلمية المؤكدة أن أعضاء الجثة ليست مناسبة للزرع وتعمل مرة أخرى في أجسام المرضى الأحياء، وعلى هذا الأساس، فإن الأعضاء التي يتم زرعها وإزالتها من الدماغ الميت هي أعضاء مأخوذة من الأشخاص الأحياء بآمان. إبطال الادعاء بأن موت الدماغ هو الموت الفعلي لشخص مصاب بهذا المرض، وبالتالي إبطال الادعاء بشأن موت الدماغ، وبناءً على الحجج السابقة لبعض الأطباء، والتي يعتمدون عليها في التفكير في الموت الدماغي. كموت غير حقيقي، اقتصر الموت الحقيقي على الموت الجسدي، وهو اضطراب في وظائف المخ مع توقف القلب والتنفس تمامًا.^٢

٣-١-٢-٢. موقف الشريعة الإسلامية فصل الأجهزة الانعاشية والتقرير المدعم بتقرير طبي

أن الشريعة الإسلامية تعد مصدراً رئيساً في القانون العراقي، فقد ذهب الدستور العراقي إلى أن الشريعة الإسلامية مصدر أساس للتشريع ولا يجوز سن أي تشريع يتعارض من ثوابت الإسلام، وكذلك نصت المادة (١) من القانون المدني العراقي النافذ رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١ المعدل على «٢ - فإذا لم يوجد نص يمكن تطبيقه حكمت المحكمة بمقتضى العرف فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون دون التقيد بمذهب معين». فضلاً عن المجتمع يتأثر بالشريعة الإسلامية إلى حد كبير سواء وجد النص في القانون أو لم يوجد وسواء وافق الشريعة أو عارضها، ومن خلال الاطلاع على أهم مراجع الشريعة المعاصرة يتبين لنا أن الفقه الإسلامي وفتاوى رجال الدين تذهب إلى اعتبار موت الدماغ مرضاً وليس موتاً، ومن ثم لا يجوز إنهاء حياة الميت دماغياً.^٣

فيتضح موقف المرجع الديني السيد أبو القاسم الخوئي (رحمه الله) من الموت الدماغي من خلال إجابته على الاستفتاء الذي وجه إليه في هذا الخصوص والذي جاء فيه «إذا نجح الطبيب في إعادة النبض للقلب المتوقف عن الحركة، ولكن تبين بطرق التشخيص أن المخ قد مات، فتكون حياة المريض كحياة النبات، فلا تبقى هذه الحياة إلا تحت جهاز التنفس الصناعي والأدوية والمغذيات، بحيث لو فصل عنها الجسد لحظة لتوقف قلبه عن النبض أيضاً ومات كالمخ، فهل يجوز هنا إيقاف جهاز التنفس عنه؟» وقد أجاب السيد الخوئي (رحمه الله): «في مورد السؤال، لا يجوز الإيقاف في حد نفسه»، ومن خلال الجواب نستطيع القول إن السيد الخوئي لا يرى في الموت الدماغي موتاً شرعياً. وانتهج النهج ذاته المرجع الديني

١. الحمداني، «موت الدماغ ليس هو الموت»: ص ١٢٣

٢. البار، «أجهزة الإنعاش»: ص ٣١

٣. يحيى، «المسؤولية الجنائية عن خطأ الطبيب»: ص ٧٦

العلامة السيد علي حسيني السيستاني ويمكن ان نلتمس ذلك من خلال ما اشار اليه بقوله «المقصود بالميت في الموارد المتقدمة هو من توقفت رثائه وقلبه عن العمل توقفاً نهائياً لا رجعة فيه وأما الميت دماغياً مع استمرار رثائه وقلبه في وظائفهما وان كان ذلك عن طريق تركيب اجهزة الانعاش الصناعية فلا يعد ميتاً، ويحرم قطع عضو منه لإلحاقه ببدن الحي مطلقاً»^١. وقد وجهت الى سماحة السيد السيستاني العديد من الاستفتاءات الشرعية حول موضوع الموت الدماغى والتي تتشابه في مضمونها، فقد ورد السؤال الآتي واجابته وكان ما هو «رأى سماحتكم بالنسبة لتحقيق الموت، وهل يكون موت الدماغ علامة له، ولو كان القلب لا يزال يعمل، ولو بواسطة أجهزة التنفس الطبية مع العلم بأن هذا يعد ميتاً طبياً. ثم هل يجب بذل المال على الولي، الذي هو يكلفه الجهاز ولو كان مضرراً به لاسيما مع عدم وجود مال المريض؟»^٢

«كان الجواب ان موت الدماغ ليس موتاً عرفاً، ولا يترتب عليه أحكام الموت، بل يعد حياً، فيحرم رفع الأجهزة عنه، ويعتبر هذا الرفع قتلاً يترتب عليه أحكامه، ويجب دفع التكلفة من ماله إذا كان له مال، وإلا فمن بيت المال كالزكاة ونحوها»^٣.

وهو ما يوافق موقف الفقه الإسلامى المعاصر في العديد من الدول الإسلامية ومنها المملكة العربية السعودية حيث أصدرت هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية فتوى في هذا الموضوع والتي لم تعد الموت الدماغى موتاً حقيقياً وجاء بنص الفتوى «بعد المناقشة وتداول الرأي في الموضوع قرر المجلس انه لا يجوز شرعاً الحكم بموت الإنسان، الموت الذي يترتب عليه احكامه الشرعية، بمجرد تقرير الاطباء انه مات دماغياً، حتى يعلم انه مات موتاً لا شبه فيه، تتوقف معه حركة القلب و التنفس مع ظهور امارات الموت الأخرى الدالة على موته يقيناً، لان الاصل حياته، فلا يعدل عنه إلا بيقين»^٤.

وهو ما قرره المجمع الفقهي الإسلامى كذلك والتابع لرابطة العالم الإسلامى وخلاصة القول كان على المشرع أن يكون أكثر وضوحاً في ما يتعلق بالموت الدماغى من حيث اعتباره موتاً حقيقياً ويرتب آثار الموت أو لا يعتبره موتاً حقيقياً وان هذا من شأنه أن يضع المهنيين والأطباء المنخرطين في زراعة الأعضاء أمام خطر قانوني، كون ما ذكر أعلاه يفسر عدم وضوح الرؤيا لدى الأطباء من الموقف القانوني من الموت الدماغى، فضلاً عن التناقض بين الوضع الظاهر والواقع العملي الذي تشهده المستشفيات حيث كان على المشرع أن يحدد الجهة المسؤولة عن رفع أجهزة الإنعاش الاصطناعي عن الموتى دماغياً وتحديد ضوابط صريحة بذلك تفادياً لما سيحدث من إشكاليات قانونية في هذا السياق والتي سبق ذكرها.^٥

١. محمد، الحق في سلامة الجسم و أثر التطور العلمى على حمايته جنائية: ص ٨٠.

٢. السيستاني، استفتاء حول الموت الدماغى الموقع الرسمى لل مرجعية الدينية العليا: ص ١٢٠.

٣. السيستاني، استفتاء حول الموت الدماغى الموقع الرسمى لل مرجعية الدينية العليا: ص ١٢٠.

٤. العلي، المسؤولية الجنائية للطبيب: ص ٢١٧.

٥. عبد الفتاح، «هل الإنعاش الصناعى يطيل الحياة أم يعيدها»: ص ٢٣.

ومن المسلم به أن النفس المعصومة مصونة، ويحرم قتلها، ولا يجوز دم المسلم إلا بإذن الشرع الحكيم. يحرمه الطبيب أو غيره في حكمه، ولا يجوز شرعاً. وهو قتل محرم سواء كان المجني عليه أو وليه.^١

وقد اجتمعت الأدلة والنصوص الشرعية التي حرمت هذا النوع من القتل: قال الله تعالى: «ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصائم به لعلكم تعقلون» أن الرسول قال: «وأن الرسول قال «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا». والشافعيون يقولون إن الإذن بالقتل لا يسمح بالقتل. لأن عصمة الروح لا تحل إلا بما نصت عليه الشرع، والرضا بالقتل ليس منها، فهو مثل العدم الذي لا أثر له في الفعل، فيبقى الفعل محرماً، ويعاقب عليه كما ههو قتل مع سبق الإصرار.^٢

والراجح في مذهب الإمام مالك أن الإذن بالقتل لا يبيح الفعل ولا تسقط العقوبة، ولو تبرأ المجني عليه من دمه مقدماً. لأنه برأه من حق لم يكن يستحقه بعد، وبالتالي يعتبر الجاني قاتلاً مع سبق الإصرار.^٣

وذهب الإمام أحمد بن حنبل إلى أنه لا عقاب لمن يدفع؛ لأن المجني عليه حق العفو عن العقوبة، والإذن بالقتل يعادل العفو عن القتل، ولكن عمومية الأدلة. يشمل تحريم قتل النفس كل فعل أو سبب ما يقتل عادة بقصد إجرامي في جريمة عمدية.

و من القرآن الكريم: قال تعالى: «ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً» و قال تعالى: «وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا إن الله يحب المحسنين».^٤

و قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً».

وأوضحت هذه النصوص القرآنية أن الإسلام يحرم القتل. إن الاعتداء على حياة الإنسان بالفساد والدمار اعتداء على بناء الله تعالى، والقتل بدافع الرحمة والرحمة عمل يهدم بنية الله تعالى. لأن جسم الإنسان وحياته من بناء الله تعالى.

وما جاء في السنة يدل على خطورة هذا العمل، إذ قيل عن النبي ﷺ قال: «من تردى من جبل فقتل نفسه، فهو في نار جهنم يتردى فيه خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن تحشى شماً فقتل نفسه، قسمه في يده بتخشاه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً، ومن قتل نفسه بحديدة، فحديدته في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالداً مخلداً فيها أبداً». قال ابن حجر

١. حسن، «قتل الرحمة»: ص ٨٠.

٢. نصر الدين: نقل وزراعة الأعضاء البشرية في القانون المقارن والشرعية الإسلامية، دراسة مقارنة: ص ٣٤٥

٣. الحمداني، «موت الدماغ ليس هو الموت»: ص ٢٠٠

٤. المنشاوي، الطب الشرعي وأدلته الفنية ودوره في البحث العلمي عن الجريمة: ص ١٠٢

العسقلاني: «وفي هذا الحديث تحريم قتل النفس سواء كانت نفس القاتل أم غيره، وقتل الغير يؤخذ تحريمه من هذا الحديث بطريق الأولى، وفيه الوقوف عند حقوق الله تعالى ورحمته بخلقه حيث حرم عليهم قتل نفوسهم، وأن الأنفس ملك الله وفيه. فضيلة الصبر على البلاء وترك التضجر من الآلام لثلا يفرضي إلى أشد منها، وفيه تحريم تعاطي الأسباب المفضية إلى قتل النفس». وأيضاً ما أخرجه البخاري في صحيحه عن الحسن عن جندب بن عبد الله أن الرسول قال: «كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح، فجزع، فأخذ سكيناً فخر بها يده، فما رفاً الدم حتى مات، قال الله تعالى: بادرنى عبدي بنفسه، حرمت عليه الجنة»^١.

قال ابن دقيق العيد في شرحه لحديث جندب: «الحديث أصل عظيم في تمجيد قتل الإنسان نفسه أو غيره، لأن روحه ليست ملكه أيضاً، فيصرف فيها على أساس». ما يراه جاء من الأحاديث التي تدل على كراهية الرغبة في الموت، وهذا ما رواه مسلم. قال في صحيحه عن أنس: قال: قال رسول (ص): «لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به، فإن كان لا بد متمنياً فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»^٢.

وان الإسلام يحث على الصبر؛ لأن فيه عوضاً عن الآلام والأوجاع لقوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين»، وقد جاءت السنة الشريفة مؤكدة على وجوب الصبر، ما أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك أن الرسول (ص) قال: «إذا ابتليت عبدي بحبيتيه ثم صبر؛ عوضته عنهما الجنة» وأخرج مسلم في صحيحه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب قال: قال رسول الله (ص): «عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له» وقد بين الرسول الكريم الأفعال التي تهلك فاعلها يوم القيامة، قال رسول الله (ص): «اجتنبوا السبع الموبقات قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^٣.

«وإذا كان الحكم السابق في تحريم القتل الرحيم بإذن المجني عليه محرم، من باب أولى سيكون الحكم بجرمة ذلك بعد رضا أولياء المجني عليه ويدل لذلك ما روي عن رسول الله (ص) من أعان على قتل مؤمن يشتر كلمة لقي الله مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله»^٤.

١. الأبراشي، مسؤولية الأطباء والجراحين: ص ٤٥

٢. حمدان، مشروعية الانتفاع بأعضاء آدمي: ص ٢٧٩

٣. المحتسب بالله، المسؤولية الطبية المدنية والجزائية: ص ١٥٢

٤. نصر الدين، مسؤولية طبيب التخدير في القانون المقارن و الشريعة الإسلامية: ص ١٤٠

ولا خلاف بين العلماء على أن هذه الصورة تتفق مع الصورتين السابقتين، وهي بموافقة المجني عليه أو بموافقة أوليائه، وهو تحريم القتل الرحيم، ولكن هناك حالات يكون فيها موافقة المجني عليه. لا يشترط الضحية، وهو ما ذكره المجمع الفقهي في جلسته العاشرة أنه قد تكون هناك بعض الحالات التي لا يملك فيها الضحية القدرة على الرضا أو عدم الرضا، فبدلاً من موافقته موافقة والدي الضحية. مأخوذ وهم:^١

١. إزالة أجهزة الانعاش من ميت دماغياً: يحدث هذا إذا قررت لجنة طبية متخصصة وموثوقة أن المريض يعاني من موت دماغي، ولا فائدة من علاجه، وأنه وصل إلى نقطة اللاعودة. - الإذن من وليه بإخراج جهاز الإنعاش الذي يتوقف بعده التنفس وضربات القلب، علماً بأن إذن ولي المريض في هذه الحالة ليس شرطاً وجوباً، بل هو فتوى. لأن الفتوى أبحاث نزع الأجهزة، وبالتالي فإن الفعل جائز، وقد شرعنا في هذه الحال.^٢

٢. الإجهاض العلاجي الإجباري: لا يلجأ إليه هذا النوع إلا في حالة الضرورة التي تواجه الأم فيصبح الحمل أو استمراره خطراً على حياة الأم، لذا فإن إجهاض الجنين هو الحل الوحيد لإنقاذ حياة الأم وحياة الأم. استحالة الجمع بينها وبين جنينها، لذلك يجب على الأطباء الموثوقين توفير أم الحياة لجنينها؛ لأنه لا يمكن إنقاذ حياة الأم إلا بإسقاط الجنين، وهذا يندرج في مبدأ: "يرتكب أهون الشرين وأهون الشرين". لا يشترط الحصول على إذن لا من الأم أو الأسرة؛ لأنها ضرورة ولكن تقرير الأطباء كاف.^٣

١. المحتسب بالله، المسؤولية الطبية المدنية والجزائية: ص ١٤٣

٢. نصر الدين، مسؤولية طبيب التخدير في القانون المقارن و الشريعة الإسلامية: ص ١٣٠

٣. كاظم، المسؤولية المدنية للطبيب: ص ١٣١



٣-٢. التصرف بالهيكليّة الجسدية للميت دماغياً قانوناً وشرعاً

إن حرمة جسم الإنسان وسلامته من أهم الحقوق المتعلقة بالإنسان أثناء حياته وبعد موته، ومعنى هذا الحق أن يتمتع جسد الإنسان بحماية قانونية داخلية وحتى دولية، وعلى هذا الأساس نصت التشريعات المقارنة على حمايته من الاعتداءات التي تقع عليه مثل تجريم القتل، والضرب المفضي إلى الموت أو عاهة مستديمة، كما تسعى التشريعات إلى فرض المزيد من الحماية في مواجهة أي اعتداء على الجسد الإنساني والرقابة على الوظيفة الطبية، خاصة أمام ما تشهده العلوم الطبية من تقدم وتطور هائل وبروز عمليات التلقيح الاصطناعي وتصنيع الكائنات والمحافظة على الأعضاء البشرية بعد موت الإنسان أو ما يسمى بالغيوبة المستمرة بوصله بأجهزة الإنعاش والتصرف في أعضائه، والموت الدماغى للإنسان وتكييفه الشرعى من أهم المسائل المستحدثة التي ثار حولها جدلاً طبياً وفقهياً ذلك أنه وفي وقت مضى كان ينظر إلى الموت لحظة واحدة وهي مفارقة الروح الجسد لكن ومع التطور العلمى والبيولوجى تبين أن هناك مراحل للموت والموت الدماغى أحد المراحل التي يفضل فيها نقل العضو البشرى، رغم أن هذا التطور الحاصل في المجال الطبى بالخصوص في مجال نقل الأعضاء البشرية من الأموات إلى الأحياء قد لاقى أملاً لعلاج الأمراض المستعصية وتحقيق الشفاء وإزالة الألام عن آلاف المرضى مما يعكس ذكاء البشرية، لكن وفي نفس الوقت نتج عنه قلب للمبادئ المستقر عليها في الأعمال الطبية والبيولوجية وكذا تلك المتعلقة بحق الشخص في سلامته وتكامل جسمه والتي جسدت تنظيمياً في شكل قواعد قانونية واجتهادات شرعية وفقهية، خاصة إذا خرج هذا النوع من الممارسات (زرع الأعضاء) عن الأطر الشرعية والقانونية والأخلاقية للعلوم الطبية الأمر الذي استدعى وجود أساس شرعى وقانونى يستند عليه الأطباء لإجراء عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية.^١

لقد كرم الله الإنسان وفضله على سائر المخلوقات، ولهذا يتمتع جسده بقداصة عظيمة، وهي لا تقتصر عليه وهو على قيد الحياة، بل تتعدى ذلك لتشمل الجسد الذى يحظى بمكانة عظيمة. والحماية القانونية. خاصة فيما يتعلق بزراعة الأعضاء ونقلها، بما في ذلك التحكم في موت الدماغ طبياً وقانونياً. الموت الدماغى هو مورد مهم لعمليات زرع ونقل الأعضاء البشرية. لذلك، وضعت تشريعات مختلفة مجموعة من الضوابط القانونية للتخلص من الأعضاء المتوفاة دماغياً، وهي التحقق من الوفاة من قبل لجنة طبية، وعدم مشاركة الفريق الطبى. التحقق من الوفاة، وإصدار تقرير طبي بحدوث الوفاة، وضرورة الحصول على إذن من الطبيب الشرعى، وموافقة أقارب المتوفى، وإضافة المشرع بموافقة الأقارب. للميت دماغياً، والتي تشكل ضمانات أساسية لحماية كرامة الميت وأقاربه مقدمة ركزت تشريعات مختلفة على موضوع حرمة الجسد البشرى؛ و قدسيته حيث لا تقتصر هذه القدسية على الجسد الحى فقط بل تمتد إلى الجسد الميت، حيث نظمت القوانين و التشريعات



الوضعية مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها لتحديد لحظة الوفاة لما تكتسبه من أهمية باعتبارها الحد الفاصل بين الحياة و الموت التي كانت في بداية الأمر تعتمد على معايير تقليدية حيث يعتبر فيها الشخص ميتا مثل توقف القلب و الرئتين و الدورة الدموية، إلا أنه بالتطور العلمي والتقدم التكنولوجي باتت هذه المعايير قاصرة للتحقق من لحظة الوفاة فإتجه العالم إلى معايير أخرى حديثة تمثلت في اعتبار الشخص ميتا إذا ماتت خلايا المخ على الرغم من بقاء قلبه حيا مما أدى بالتشريعات إلى مزامنة الأحداث الطبية بوضعها في إطارها القانوني، وتحديد الأسس والمعايير التي ترسم حدود^١.

وفي هذا المبحث سنتناول دراسة الأسس القانونية لنقل الاعضاء في المطلب الاول والمطلب الثاني الحكم الشرعي لنقل الأعضاء.

٣-٢-١. الأسس القانونية لنقل الاعضاء

٣-٢-١-١. حدود التصرف في الهيكلية الجسدية ونقلها في القانون العراقي

نص المشرع العراقي في المادة (٢٠) من قانون زراعة الأعضاء البشرية رقم (١١) لسنة ٢٠١٦ على «عقوبة الحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات وغرامة لا تقل عن (٢٠٠,٠٠٠) مليوني دينار ولا تزيد. من (٥٠٠,٠٠٠) خمسة ملايين دينار كل من نزع عضو أو جزء منه أو نسيج من سبيات دون وصية منه أو موافقة ورثته خلافا للأرصدة القانونية» جثة المتوفى إذا فعل المتوفى عدم تغيير حياته بالتبرع بالعضو موضوع الجريمة، وما إذا كان المتوفى لم يتخلى أبداً عن عضو أو جزء منه أو نسيج بشري لشخص آخر، أو اتهم بالتخلي عن عضو أو نسيج بشري باستثناء أن الجاني قد اقتلع عضواً أو نسيجاً بشرياً غير الموصى به، أو أزال عضواً آخر بالإضافة إلى العضو الموصى به^٢.

وتكمن العلة في تحريم المشرع العمليات استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية من جثث الموتى من دون وجود وصية أو موافقة ورثته في تجسيد احترام إرادة المتوفى ومشاعر ورثته بما يضمن حرمة الجثة ومعصوميتهما وتجسيد الضمانات والشروط القانونية التي يتعين على الطبيب مراعاتها في اثبات واقعة الموت سواء كانت الفنية منها أو الإدارية وقطع الطريق أمام كل انحراف من شأنه فتح المجال أمام التعامل بالأعضاء البشرية المستأصلة من جثث الموتى حيث هذه الجريمة لا ينتج عند ارتكابها أي آثار او علامات ظاهرة، كون الشخص المستأصل منه العضو سوف يدفن بعد مدة قصيرة وتندثر بقاياه إلى الأبد، مما يسهل على الجاني طمس آثارها وإخفاء الحقيقة ولبحث جريمة استئصال الأعضاء من الميت دون وصية أو موافقة ورثته^٣.

١. الفضل، النظرية العامة للالتزامات: ص ٦١

٢. سعد، «مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه»: ص ٤٨

٣. سعد، «مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه»: ص ٥٠

ويتوافر الركن المادى للجريمة محل الدراسة إذا توافرت عناصره الثلاثة:^١

١. السلوك الإجرامى: حيث يتحقق الركن المادى فى جريمة استئصال الأعضاء البشرية من الميت دون وجود وصية أو الحصول على موافقة ورثته خلافا لقانون زرع الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ بتوافر عنصرين، يتمثل السلوك الإجرامى لهذه الجريمة بإجراء عملية استئصال العضو أو جزء من عضو أو نسيج بشري من جثمان الميت، ويتم ذلك بارتكاب أي فعل يؤدي إلى نزع عضو أو النسيج بشري من جنة الميت، وكما هو الحال في الأفعال المكونة لركن المادى في جرائم نقل الأعضاء البشرية بين الأحياء والأصل في السلوك الإجرامى الله يستوي فيه أن يكون إيجابيا أو سلبيا يترتب عليه تغيير في العالم الخارجى، الا انه لا يتصور، ونحن نرى أن تقع هذه الجريمة بنشاط سلبى أي بالامتناع عن إجراء العملية من قبل الطبيب، وذلك لأنها لا يمكن أن تقوم إلا بالتزاع العضو أو النسيج من جثمان الميت، ولذلك لا يتصور وقوعه إلا بسلوك إيجابى، ولا يشترط في هذا السلوك أن يكون محدد بل يكتفى أي نشاط من شأنه أن يؤدي إلى نقل العضو أو النسيج البشري من جنة الإنسان الميت، ومع ذلك يلزم أن يتم مراعاة الحد الأدنى من الأصول العلمية اللازمة للنقل العضو أو النسيج البشري من جثمان الميت بشكل سليم يصلح للزرع فيما بعد في جسم إنسان آخر أو الحفظ في بنك الأعضاء البشرية.^٢

٢. النتيجة الاجرامية حيث يلزم ان يترتب على السلوك الإجرامى الذي يرتكبه الطبيب أو الفريق الطبى نتيجة إجرامية تتمثل في انفصال العضو أو النسيج البشري من جنة الميت بسبب العملية الاستئصال التي قام بها الطبيب وتتحقق عندما ينطوي السلوك الإجرامى على مساس بأعضاء أو أنسجة الجثة عن طريق تمزيق هذه الأنسجة، اذا لا يتصور نقل العضو البشري إلا عن طريق المساس بأنسجة الجثة سواء كان هذا المساس عميقا أو سطحيًا، وبعض النظر عن نوع الأداة أو الآلات المستخدمة، ليستوي أن تكون الأدوات المعتادة كالمشرط أو المناظير الطبية أو عن طريق الآلات المستحدثة، وبناء عليه لا تتحقق هذه الجريمة إلا إذا حدث انتزاع للعضو أو النسيج البشري من جثمان الميت، ولا يكون ذلك إلا إذا انفصل هذا العضو أو النسيج من الميت وفقد اتصاله به، أو بمعنى آخر لا يتحقق السلوك الإجرامى في هذه الجريمة إلا إذا ترتب على النقل نتيجة محددة تتمثل في انتقال العضو موضوع الجريمة من الجثة أو انفصال هذا العضو منها بالقطاع الرابطة المادية الطبيعة.^٣

١. الحلوسى، الخطأ المهني والخطأ العادى في اطار المسؤولية الطبية: ص ٢١٨

٢. كامل، مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية: ص ٦٩

٣. خالد، زراعة الأعضاء بين الأطباء: ص ١٢٣



٣. العلاقة السببية حيث يلزم أن يرتبط السلوك الإجرامي بالنتيجة الإجرامية برابطة سببية أي أن يكون انفصال العضو أو النسيج من جثة الميت ناتجة مباشرة عن عملية الاستئصال، فلا يكفي لتحقق الركن المادي للجريمة أن يقع السلوك الإجرامي من الطبيب وان تحدث النتيجة بل يلزم فضلاً عن ذلك أن تنسب هذه النتيجة إلى ذلك السلوك بعلاقة سببية. ولذلك يتعين لاكتمال الركن المادي في جريمة استئصال الأعضاء البشرية من السيت دون وجود وصية أو دون الحصول على موافقة ورثة أن تكون النتيجة الإجرامية المتمثلة في فقد منفعة العضو أو النسيج البشري ناتجة مباشرة عن سلوك الجاني الطبيب المتمثل في نقل العضو من حثة الميت، أي أن تكون هنالك علاقة سببية بين السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية.^١

٤. انتقام الوصية أو موافقة الورثة حيث يشترط لقيام هذه الجريمة إضافة إلى توافر عناصر الركن المادي أعلاه أن تكون عملية الاستئصال من جثمان الميت قد تمت من دون وجود وصية مسبقة صادرة من المتوفى أو دون إبداء الورثة موافقتهم في حالة عدم وجود وصية من المتوفى وقد تكون الوصية أو الموافقة قد صدرت فعلاً، لكنها صدرت خلاف الشروط المحددة في قانون، فإن الوصية أو موافقة الورثة ستكون باطلة ولا يعتد بها الإباحة عملية الاستئصال، إذ العمل الباطل لا أثر له، وقد أكد المشرع على ضرورة أن تكون الوصية صحيحة بعبارة (خلافًا للموازنين الشرعية) التي أوردها في المادة (٢٠) من قانون المذكور،^٢ ولذلك يلزم أن تتوافر لدى الموصي كافة الشروط التي تجعل من وصيته منظمة حسب الأصول، وبناء عليه فإن الجريمة تقع كاملة سواء لم تكن هنالك وصية يبين المتوفى فيها رغبته بالتبرع أو نسيج بشري من جثته بعد مماته أو لم تصدر موافقة من ورثته حال تخلف هذه الوصية على ألا تتعارض موافقة الورثة بعد وفاة مورثهم مع إرادة المتوفى أثناء حياته.^٣

٥. الركن المعنوي للعقوبة، تعتبر جريمة انتزاع عضو أو نسيج بشري من الجثة بدون وصية أو موافقة الورثة جريمة متعمدة من الضروري أن يكون لها نية إجرامية عامة بالعنصرية والمعرفة والإرادة. الحصول على عضو أو جزء منه أو نسيج بشري من جثته بعد وفاته، أو إذا لم يصرح الورثة عن موافقتهم على إزالة أعضاء أو أنسجة من ورثتهم، أو أوصى بإزالة عضو بشري غير العضو. العضو الذي أزاله الطبيب، ومن الضروري أيضاً أن تكون إرادة الجاني، على الرغم من هذه المعرفة، هي إجراء عملية استئصال العضو أو الأنسجة البشرية، ونرى أنه لا يلزم لقيام هذه الجريمة توافر القصد الخاص وهو نية زرع هذا العضو في جسم إنسان آخر مريض فقد يكون القصد من الاستئصال الأعضاء من الجثة هو زرع العضو أو حفظه في بنك الأعضاء البشرية وخاصة إذا العضو المراد استئصاله هو قرنية العين حيث يتم استئصالها وحفظها في

١. زكي، الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون: ص ١٣١

٢. زيد، التخدير شرعاً وقانوناً: ص ٤١

٣. الحمداي، «موت الدماغ ليس هو الموت»: ص ٢٠٦



البنك المخصص لها إذا كان المتوفى أثناء حياته قد أوصى بذلك.^١

و يعاقب كل من يجري عملية استئصال عضو أو جزء من عضو أو نسيج بشري من جثة الميت دون موافقة الميت بموجب وصية أو موافقة ورثته بعد وفاته بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن (٢٠٠٠٠٠٠) مليوني دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار. ويلاحظ من استقراء نص المادة (١٨) ونص المادة (٢٠) من القانون المذكور أن هنالك تعارضاً في تجريم استئصال الأعضاء أو الأنسجة من جثمان الميت، ويتمثل هذا التعارض في قيام المشرع بالنص على تجريم نقل الأعضاء البشرية من الموتى في المادة (١٨) من القانون السالف الذكر وذلك في عبارة (كل من استأصل عضواً أو جزء منه عضو أو نسيجاً من إنسان حي أو ميت)، وقد حدد عقوبة السحل مدة لا تقل عن عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن عشر ملايين دينار ولا تزيد عن عشرين مليون دينار من جهة، كما نص المشرع في المادة (٢٠) من ذات القانون على عبارة (كل من استأصل عضواً أو جزء منه أو نسيجاً من ميت دون وجود وصية منه أو موافقة ورثته) وحدد عقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن مليوني دينار ولا تزيد على خمسة ملايين دينار لكل من يقوم باستئصال الأعضاء من الموتى من جهة أخرى.^٢

ويتضح مما ورد أعلاه تجريم عملية استئصال الأعضاء من الموتى بموجب المادتين أعلاه وتحديد عقوبتين للفعل وهو مسلك متقدم، ولذلك نقترح إجراء التعديل بحذف كلمة (الميت) من المادة (١٨) لإزالة التعارض أعلاه مع تشديد العقوبة لهذه الجريمة إلى السجن والغرامة لما يمثل هذا الفعل من التهالك لحرمة ومعصومية اللجنة وبالنسبة لموقف المشرع المصري يبدو من استقراء نصوص قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن زرع الأعضاء البشرية عدم تضمينه أي نص يعاقب على إجراء عملية استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية من جثث الموتى بدون وصية أو موافقة الورثة رغم اشتراطه ضرورة توافر الوصية الإباحة نقل الأعضاء من الجثث بموجب نص المادة (٨) من القانون المذكور والتي نصت على «إذا كان الميت قد أوصى بذلك قبل وفاته بوصية مثبتة في أي ورقة رسمية أو أقر بذلك وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون»، ولذلك لا بد من الاستناد على العقوبة الواردة في المادة (٢٣) من القانون المذكور التي تنص على أن «يعاقب بالحبس وبالغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أي حكم آخر من أحكام هذا القانون أو اللائحة التنفيذية» وعليه تكون العقوبة المقررة على من يرتكب الجريمة محل الدراسة في ضوء القانون المصري هي عقوبة الحبس أو الغرامة التي لا تتراوح بين ثلاثة آلاف جنيه وعشرة آلاف جنيه أو بهما معاً.^٣

١. فهمي، النظام القانوني للطبيب والمشفى الخاصة: ص ٢٦

٢. طه، المسؤولية الجنائية في تحد لحظة الوفاة: ص ١٥٨

٣. الحسين، تصرف طبيب التخدير قانونياً: ص ١٧٢

وتجدر الإشارة أن قانون الصحة العامة الفرنسي في المادة (١٢٧٢-٢) نص على عقوبة الحبس مدة سبع سنوات وغرامة (١٠٠٠٠٠) مائة ألف يورو على كل من يرتكب الجريمة استئصال الأعضاء من الميت دون موافقته، ويمتد التجريم سواء ارتكبت الجريمة تامة أو شرع فيها.^١

٣-٢-٢. الحكم الشرعي لنقل الأعضاء

٣-٢-٢-١. موقف الشريعة الإسلامية في التصرف بالهيكلية الجسدية للميت دماغياً

تطرح زراعة ونقل الأعضاء البشرية العديد من الصعوبات والعديد من المشاكل على المستويات الأخلاقية والدينية والطبية والقانونية، حيث تنطوي هذه العمليات على جوانب قانونية وطبية ودينية واجتماعية متعددة. أصبحت الطريقة ضرورة علاجية لبعض المرضى الذين يلجأون إلى استبدال الأعضاء التالفة في أجسامهم بأعضاء بديلة مأخوذة من أجساد الآخرين، وذلك لصالح الإنسان وسلامته.

لذلك فإن عمليات نقل ونقل الأعضاء البشرية تعتبر استثناء من مبدأ تحريم التخلص من جسم الإنسان، ولا يمكن اعتبار التقدم الطبي سبباً لإهدار حرمة جسم الإنسان ما دام القانون يكفل هذه الحماية. الهدف من التقدم في مجال الطب هو توفير الصحة العامة التي يجب أن تتوافق مع عمل العلاج الطبي مع مبدأ حرمة جسم الإنسان، وبالتالي لا يجوز الإضرار بجسم الإنسان إلا كعقبة للصحة. تعتبر الاعتبارات وزرع الأعضاء البشرية حالات مشروعة للضرر بجسم الإنسان، ولكن توافر ضوابط معينة تتعلق بالتزام هذه العمليات بالخضوع للنظام العام وضرورة الامتثال لشروطه.^٢

وبعد ظهور نوع جديد من العلاج يتمثل في نقل وزرع الأعضاء والأنسجة البشرية، أثار ذلك جدلاً بين الفقهاء والأطباء حول شرعية أو صحة التعرض للجنة البشرية، لذلك كان الأهم من ذلك توضيح النطاق مشروعية نقل الأعضاء والأنسجة البشرية. كان لعلماء الشريعة موقعان حيث يوجد موقف إيجابي وموقف معاكس. أما بالنسبة لمن يؤيد مشروعية نقل الأعضاء والأنسجة البشرية، وهو جزء كبير من الشريعة الإسلامية، فقد أيد الفقهاء نقل الأعضاء والأنسجة البشرية من الموتى إلى الأحياء لإنقاذ شخص آخر هو في أمس الحاجة إليها. أعضاء. المذهب الحنفي الصحيح في العقيدة أنه طاهر ميت أو حي؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا ينجس المؤمن إلا من لا ينجس). تلوثها الموت حسب الرأي.^٣

١. الغني ومصطفى، للمسؤولية الطبية: ص ٥٠

٢. ضياء نوري، الطب القضائي وآداب المهنة الطبية: ص ٤٥٦

٣. بلحاج العربي، «الأحكام الشرعية والطب للمتوفى في الفقه الإسلامي»: ص ٢٧

والجمع بين أكبر مصلحتين، أو التغلب على أكبر شرّين، لأن الضرورات تبطل النهي، لقول تعالى: «وما مكروه بغير معصية ولا معصية فلا إثم فيه؛ لأن الله كثير - غفور. رحيم». الشروط والضوابط التي وضعها العلماء وعلماء الفقه، وهذه الشروط على حالتين:^١

٢-٢-٢-٣. شروط التصرف بالهيكلية الجسدية للميت دماغياً قانوناً وشرعاً^٢

١. الضرورة المطلقة للنقل، بحيث تتدهور حالة المريض الصحية باستمرار، ولا ينقذه شيء من موت محقق إلا نقل عضو سليم من إنسان آخر، وهذا ما يقدره الخبراء الطبيون. عادل، طالما أن المستلم يقبلها في حالة بلوغه السن القانونية، عاقلاً ومختاراً.

٢. يجب أن لا يترتب على نقل العضو ضرراً حقيقياً على الشيء المنقول منه يضر به كلياً أو جزئياً، أو يمنع مادياً وأخلاقياً من العمل الذي يقوم به في الحياة، أو يؤثر عليه سلباً. في حاله أو مال بشكل مؤكد طبيياً. لا يزال الضرر ناتجاً عن الضرر.

٣. أن يكون التصرف بدون مقابل مادي أو معنوي بشكل مباشر أو عن طريق وسيط، بحيث يكون بعيداً عن البيع والشراء والتفاوض. إن موضوع بيع الأعضاء وتجارتها ليس نتاج العصر الحديث كما هو موجود في تراث الفقه الإسلامى، ولكن تحت مسمى آخر وهو (الاستعمال) وهو موجود في جميع المذاهب الفكرية الأربعة. قال رحمهم الله: لا يجوز بيع شعر الإنسان أو الانتفاع به؛ ولأن الإنسان صادق فلا يجوز له الانتفاع بجلده وسمرة أسنانه، وإذا نهي فقهاءنا القدامى عن بيع شعر الإنسان وبشرته وأسنانه والاستفادة منه، فالقليل من بيع الأعضاء والاستفادة منها. هم ممنوعون أكثر.^٣

٤. إصدار إقرار خطي بوصل من اللجنة الطبية قبل نقل المعرفة بهذه الضوابط وتسليمه إلى الجهات المختصة بالمحيل والمحيل قبل إجراء العملية الطبية على أن تكون هذه اللجنة مختصة وغير متخصصة. أقل من ثلاثة أطباء عادلون وليس لأى منهم مصلحة في النقل.

٥. يشترط ألا يؤدي العضو المنقول إلى اختلاط الأنساب بأي شكل من الأشكال.

٦. أن يكون العضو الذي أُخرج منه العضو ميتاً شرعاً بانفصاله التام عن الحياة، أي موتاً كاملاً يستحيل معه العودة إلى الحياة، وذلك بشهادة ثلاثة خبراء عادلين.

١. حمدان، مشروعية الانتفاع بأعضاء الآدمي: ص ٢٦٥

٢. حمدان، مشروعية الانتفاع بأعضاء الآدمي: ص ٢٦٨

٣. حسن، «قتل الرحمة»: ص ٤١

٧. الضرورة المطلقة للنقل حتى تتدهور حالة المريض بشكل مستمر ومن الناحية الطبية لا ينقذه شيء سوى نقل عضو سليم من شخص آخر حيا أو ميتا.
٨. أن يكون المتوفى الذي ينقل منه العضو قد أوصى بهذا النقل مدى الحياة، وبالكامل القدرة العقلية، وبدون إكراه جسدي أو معنوي، وبما لا يترتب عليه إضرار بكرامة الإنسان.
٩. ألا يكون العضو الذي ينتقل من ميت إلى حي خليطاً من السلالات كالأعضاء التناسلية وغيرها.
١٠. أن يكون النقل في مركز طبي متخصص معتمد من الدولة ومصرح به دون أي مقابل اقتصادي بين أطراف التحويل.^١

اما المعارضون لمشروعية نقل الأعضاء والأنسجة البشرية من الأموات فلم يكتف أنصار هذا الاتجاه المعارض بتحريم نقل الأعضاء بين الأحياء بل إن التحريم في اعتقادهم يمتد أيضاً إلى حالة نقل أعضاء من جثث الموتى، لأن الجسد ملك الله وهو أيضاً محل تكريم وعلى هذا فالوصية التي تشمل التصرف في الجسم أو أجزاء منه أيا كانت الأعراض تكون باطلة و استند المانعين بحديث السيدة عائشة رضي الله عنها حينما قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كسر عظم الميت ككسره حيا) حديث الرسول عليه الصلاة والسلام فيما رواه البخاري عن قتادة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحث على الصدقة وينهى على المثلة.^٢

و إن استقطاع أعضاء من الميت فيه امتهان لكرامة الإنسان وحط من الصورة المثلى التي خلقها الله عليها وفي ذلك آيات كثيرة منها قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم» وقوله تعالى: «فتبارك الله احسن الخالقين»، كما يرى هذا الرأي الرافض للتداوي بأعضاء الميت إن مجرد إتاحة الباب لذلك، سيؤدي إلى الاتجار في جثث الموتى وفي الموتى وحقيقة الأمر أن هذه الآراء الرافضة لنقل الأعضاء من الموتى لم يكتب لها البقاء لضعف حجتها من جهة ولعدم استجابتها لمبادئ الضرورة من جهة أخرى وصفوة القول أن فقهاء الشريعة الإسلامية معظمهم أجازوا نقل الأعضاء البشرية من الموتى بشروط لا بد من توافرها وفقاً لما سبق.^٣

١. حمدان، مشروعية الانتفاع بأعضاء الآدمي: ص ٢٨٠

٢. بلحاج العربي، الأحكام الشرعية والطب للمتوفى في الفقه الإسلامي: ص ٧٩

٣. أبو زيد، «أجهزة الإنعاش وحقيقة الوفاة بين الفقهاء والطب»: ج ٢، ص ١٥

٣-٣. الخاتمة

الحمد لله الذى أكمل لنا الدين، وأكمل النعمة علينا، وهدانا إلى الإسلام، وجعلنا نفهم الدين، وسهل علينا إكمال ما بدأناه من هذا البحث، والذى بعنوان . الأحكام الجزائية للموت الدماغى دراسة مقارنة مع الفقه الإسلامى - وفى الختام هذا الجهد توصلنا الى عدد من النتائج والتوصيات نلخصها فى الآتى.

٣-٣-١. الاستنتاجات

١. تبين لنا فى ظل التشريعات العقابية يلاحظ عدم وجود أى تحديد لمعيار الموت وغياب تعريف قانونى للموت الدماغى، من خلال فحص نصوص التشريع العراقى، وكذلك إحجام الفقهاء عن النظر فى مسألة الموت لأن الموت مرتبط بالروح والروح أمر الخالق تعالى، قد استند التشريع العراقى على التعريف الطبى للموت الدماغى الذى تم وضعه من قبل لجنة طبية شكلت لهذا الغرض.

٢. فى دراسة نصوص القوانين العراقية، لم نجد أى نص قانونى موثوق به حول موضوع الموت الدماغى، بخلاف ما ورد من مراجع مختصرة فى مشروع قانون زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار بها، والذى أقر من قبل البرلمان العراقى المنعقد فى ١٨ شباط ٢٠١٦ وقانون زراعة الأعضاء الانسانية^١ والتعليمات الخاصة بزراعة الأعضاء البشرية رقم ١ لسنة ١٩٨٩ وما ورد فى دستور مهنة الطب المعمول به فى العراق لسنة ٢٠٠٢ وما دلت عليه تعليمات السلوك المهني الصادرة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٤ من قبل نقابة الأطباء العراقية، ويجب أن تكون هناك علامات استنتاجية وتعتبر هذه العلامات من المؤشرات الطبية للموت الدماغى المعتمدة عالمياً فى الوقت الحاضر، لذلك يقوم الطبيب باستنباط هذه العلامات لتشخيص الموت الدماغى وتحديد وقت الوفاة.

٣. ورد فى الفقرة الأولى من تعليمات وزارة الصحة رقم ٣ لسنة ١٩٨٧ «حالة فقدان الوعي المصحوب عن طريق فقدان التنفس التلقائى والغياب التام للأفعال الانعكاسية للوريد الدماغى» والتعليمات المحددة فى فقرته الثانية هي شروط تشخيص الموت الدماغى، وفيما يلي سيتم تقسيم المواجهة التشريعية الجنائية والشرعية للميت دماغياً إلى مطلبين الأول فى قانون العقوبات والثاني فى قانون الاجراءات الجزائية و لا تملك المحكمة الحق فى الحكم بوفاة أى شخص مفقود من تلقاء نفسها بل لابد لصدور مثل هذا الحكم، من دعوى ترفع إلى المحكمة المختصة من قبل من له مصلحة قانونية فى هذا الحكم، (الورثة أو الموصى له أو زوجة أو شريكة) ضد القيم على المفقود بالإضافة إلى قيمومته

١. قانون عمليات زراعة الأعضاء البشرية المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦، وتعليمات زرع الأعضاء البشرية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧

٤. الموت في الطب الحديث هو توقف لا رجعة فيه عن جميع وظائف المخ، بما في ذلك الجوع، وتشخيصها. وفقاً للمعايير والإجراءات الطبية لفقدان الوظيفة بشكل كامل.

٥. ان المشرع العراقي قام بتجريم عملية استئصال الأعضاء من الموتى بموجب المادتين أعلاه وتحديد عقوبتين للفس الفعل وهو مسلك منتقد، ولذلك نقترح إجراء التعديل بحذف كلمة (الميت) من المادة (١٨) لإزالة التعارض أعلاه مع تشديد العقوبة لهذه الجريمة إلى السجن والغرامة لما يمثل هذا الفعل من التهالك لحرمة ومعصومية اللجنة وبالنسبة لموقف المشرع المصري يبدو من استقراء نصوص قانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ الصادر بشأن زرع الأعضاء البشرية عدم تضمنه أي نص يعاقب على إجراء عملية استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية من جثث الموتى بدون وصية أو موافقة الورثة.

٦. لا خلاف بين العلماء في ما يخص موافقة المجني عليه أو بموافقة أوليائه، وهو تحريم القتل الرحيم، ولكن هناك حالات يكون فيها موافقة المجني عليه. لا يشترط الضحية، وهو ما ذكره المجمع الفقهي في جلسته العاشرة أنه قد تكون هناك بعض الحالات التي لا يملك فيها الضحية القدرة على الرضا أو عدم الرضا، فبدلاً من موافقته موافقة والدي الضحية. مأخوذ وهم.

٧. اتفق الفقه الاسلامي بمذاهبه التي اعتبرت الموت الدماغي موتاً حقيقياً وجاء بنص الفتوى بعد المناقشة وتداول الرأي في الموضوع قرر المجلس انه لا يجوز شرعاً الحكم بموت الإنسان، الموت الذي يترتب عليه احكامه الشرعية، بمجرد تقرير الاطباء انه مات دماغياً، حتى يعلم انه مات موتاً لا شبه فيه، تتوقف معه حركة القلب و التنفس مع ظهور امارات الموت الأخرى الدالة على موته يقيناً، لان الاصل حياته، فلا يعدل عنه إلا ييقين.

تبين لنا انه يجوز إزالة أجهزة الانعاش من ميت دماغياً، إذا قررت لجنة طبية متخصصة وموثوقة أن المريض يعاني من موت دماغي، ولا فائدة من علاجه، وأنه وصل إلى نقطة اللاعودة. - الإذن من وليه بإخراج جهاز الإنعاش الذي يتوقف بعده التنفس وضربات القلب، علماً بأن إذن ولي المريض في هذه الحالة ليس شرطاً وجوباً، بل هو فتوى. لأن الفتوى أباحت نزع الأجهزة، وبالتالي فإن الفعل جائز، وقد شرعنا في هذه الحال.

٣-٢-٣. التوصيات

١. نوصي أن تكون هناك أحكام قانونية محددة للموت الدماغي حتى يتمكن المحقق الجنائي من تحديد الموقف بوضوح وعدم تركه لمعالجة لقانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية ما هو قائم حالياً للامتنال لقانون.

٢. أوصي بمواصلة التحقيق في الآثار الفقهية والقانونية لزرع الأعضاء وأجهزة الإنعاش التي تم التغاضي عنها أو عدم رؤيتها بسبب عدم قدرتي على فهمها، وشرح تأثيرها على موت الدماغ.



٣. نوصى ان يتخذ المشرع العراقى موقفاً مفاده «أن موت الدماغ لا يعتبر موتاً حقيقياً، ويحافظ جسم الإنسان على وظائفه الحيوية، وحتى لو افترضنا أن موت جذع الدماغ يؤدي إلى موت محقق، فقد يكون خطأ في التشخيص وهذا ينتج عنه وقد تستمر موت الإنسان على قيد الحياة، وقد تستمر حياته دون إزالة أجهزة دعم الحياة، وهو الموقف الذي يتفق مع موقف فقهاء الشريعة المعاصرين الذين لا يعتبرون الموت الدماغى موتاً حقيقياً».

٤. نوصى التشدد في التشريع العراقى مع الأطباء، لأن الاسترخاء في فكرة الموت الدماغى يعتبر موتاً حقيقياً، وترك الأمر لطبيب أو لجنة غير مختصة قد يعرض حياة الناس للخطر، ومن ثم يكون الموقف الواضح ضرورياً وان النصوص القانونية في هذا المجال تعاون مع المهنيين الطبيين لتحديد ما يجب فعله مع مريض ميت دماغياً وكيفية الحفاظ عليه ورعايته مدى الحياة.

٥. تعديل قانون زراعة الأعضاء البشرية العراقية بحيث لا يشمل مرضى الموت الدماغى ولا تقطع أعضائهم، ويجب إيقاف الأجهزة اللازمة للعناية بهم قبل ذلك، خاصة بالنظر إلى ما ذكرناه من الأدلة الواقعية على الرغم من تشخيص الموت الدماغى، عاد المريض إلى الحياة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

القوانين والقرارات

١. تعليمات زرع الأعضاء البشرية رقم ٣ لسنة ١٩٨٧.
٢. جريدة الوقائع العراقية ١٦/٤/٢٠١٦ في العدد (٣٣٠٤).
٣. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ النافذ.
٤. قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩.
٥. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل.
٦. القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١.
٧. القانون المصري رقم ٢ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم زراعة الأعضاء البشرية.
٨. قانون المقابر الجماعية رقم (٥) لسنة ٢٠٠٦.
٩. قانون رعاية القاصرين رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠.
١٠. قانون زراعة الأعضاء والاتجار بالبشر رقم (٨٤) المعتمد عام ١٩٨٦.
١١. قانون عمليات زراعة الأعضاء البشرية المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦.
١٢. قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية المرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٦.
١٣. مشروع قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية لسنة ٢٠٠٩.
١٤. نظام المقابر العراقي رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥.

الكتب القانونية

١. الأبراشي، حسن. (٢٠١٨م). *مسؤولية الأطباء والجراحين*. مصر: دار النشر للجامعات العربية.
٢. ابن رشد، محمد بن أحمد. (١٤١٦ هـ.ق). *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. بيروت: مكتبة المعارف.
٣. ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. (١٤٠٥ هـ.ق). *المغني*. دار الفكر.
٤. ابن منظور. (١٩٩٩م). *لسان العرب*. بيروت: دار النهضة.

٥. ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم. (١٩٩٩م). *الأشباه والنظائر*. وضع حواشيه وخرج أحاديثه: الشيخ زكريا عميرات. بيروت: دار الكتب العلمية.
٦. أبو غزالة مروة، نصر الدين. (٢٠١١م). *مسؤولية طبيب التخدير في القانون المقارن و الشريعة الإسلامية*. بيروت: دار هومة.
٧. احمد، عبد الدايم. (١٩٩٩م). *أعضاء جسم الانسان ضمن التعامل القانوني*. بيروت: دار الثقافة.
٨. الأشقر، محمد سليمان. (١٩٨٥م). *نهاية الحياة*. بحوث ندوة الحياة بدايتها ونهايتها في المفهوم السالمى. بيروت: دار الثقافة.
٩. الألباني، محمد ناصر الدين. (١٩٨٥م). *إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل*. بيروت: المكتب الإسلامى.
١٠. المجلسى. محمد باقر. (٢٠١٨م). *بحار الأنوار*. القاهرة: مكتبة الكفيل.
١١. البخارى الحنفى، عبد العزيز بن أحمد بن محمد. (١٩٩٩م). *كشف الأسرار رشح أصول البدوى*. بيروت: دار الكتاب السالمى.
١٢. البرزكانى، عبد الستار. (٢٠٠٢م). *قانون العقوبات، القسم العام بين التشريع والفقه*. القاهرة: دار الثقافة.
١٣. بن عمران، فوزى عبد السلام. (٢٠٠٩م). *المعايير الطبية الدماغية كبديل لتشخيص الموت*. عمان: دار الطباعة.
١٤. البهوتى، منصور بن يونس. (١٩٩٩م). *كشف القناع عن متن الإقناع*. الرياض: مكتبة النصر الحديثة.
١٥. الجابري، محمد عادل. (٢٠١٢م). *مفاهيم الحقوق والعدل في النصوص العربية الإسلامية في حقوق الإنسان*. بيروت: دار الفكر العربية.
١٦. الجندي، ابراهيم صادق. (١٤٢٢هـ.ق). *الموت الدماغى*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض.
١٧. الجواهرى، فائق. (٢٠١٩م). *أخطاء الأطباء*. القاهرة: دار المعارف.
١٨. الحاج العربى. (٢٠٠٧م). *معصومية الجثة في الفقه الإسلامى على ضوء القانون الطبي والفتاوى الطبية المعاصرة*. بيروت: ديوان المطبوعات الجامعية.
١٩. حسنى، محمود نجيب. (٢٠١٥م). *أسباب الإباحة في التشريعات العربية*. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية.
٢٠. «—». (٢٠١٨م). *الاعتداء على الحياة في التشريعات الجنائية العربية*. القاهرة: دار غريب للطباعة.
٢١. حسين، عريف هاشم. (١٩٩٩م). *الحماية الدولية للموتى في النزاعات المسلحة دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية*. كربلاء: جامعة كربلاء.
٢٢. حسين، علي. (٢٠١١م). *مسؤولية الأطباء والجراحين في التشريع العراقى و المقارن*. القاهرة: دار النشر.

٢٣. الحسين، منذر. (٢٠١٧م). *تصرف طبيب التخدير قانونياً*. مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع. القاهرة: دار النشر.
٢٤. الحلبوسي، إبراهيم. (٢٠١٨م). *الخطأ المهني والخطأ العادي في اطار المسؤولية الطبية - منشورات الحامي الحقوقية*. بيروت: دار النهضة.
٢٥. حمدان، عبد الرازق. (٢٠١٨م). *مشروعية الانتفاع بأعضاء الآدمي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٢٦. خالد، محمد فؤاد. (١٩٩٨م). *زراعة الأعضاء بين الأطباء - رجال الدين - رجال القانون والتشريع ورجال وزارة الداخلية*. بيروت: دار النهضة.
٢٧. الخلف، علي حسين. (١٩٩٩م). *سلطان عبدالقادر الشاوي. المبادئ العامة في قانون العقوبات*. بغداد: المكتبة القانونية.
٢٨. الدايات، سميرة عايد. (١٩٩٩م). *عمليات نقل الأعضاء البشرية بين الشرع والقانون*. بيروت: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٢٩. الدقر، ندى محمد نعيم. (١٩٩٧م). *موت الدماغ*. بيروت: دار الفكر المعاصر.
٣٠. الذهبي، مصطفى محمد. (١٩٩٣م). *نقل الأعضاء بين الطب والدين*. القاهرة: دار الحديث.
٣١. رياض، منير. (٢٠١٣م). *الأخطاء الطبية في الجراحات العامة و التخصصية*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعية.
٣٢. زكي، محمد. (٢٠١٨م). *الأخطاء الطبية بين الشريعة والقانون*. بيروت: منشورات زمن الحقوقية.
٣٣. زكي، محمود جمال الدين. (٢٠١١م). *الخبرة الطبية*. القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.
٣٤. الزلي، مصطفى إبراهيم. (١٩٨٤م). *مدى سلطان الإدارة في الطلاق في شريعة السماء وقانون الأرض خلال ٤٠٠ سنة*. بغداد: دار الطباعة.
٣٥. زيد، حامد. (٢٠١٦م). *التخدير شرعاً وقانوناً*. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية.
٣٦. السباعي، زهير احمد. (١٩٩٩م). *الطبيب أدبه وفقهه*. بيروت: دار العلم.
٣٧. السرخسي، محمد بن أبي سهل. (١٩٩٤م). *المبسوط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
٣٨. سعدي، علي حمود. (٢٠١٣م). *أساسيات الطب العدلي*. الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع.
٣٩. السيستاني، علي حسيني. (١٤٢١ هـ.ق). *المسائل المنتخبة لعبادات والمعاملات*. بيروت: دار المؤرخ العربي.
٤٠. شرف الدين، أحمد. (٢٠١٨م). *الأحكام الشرعية للأعمال الطبية*. بيروت: دار النهضة العربية.
٤١. الشواربي، عبد الحميد. (٢٠١٨م). *مسؤولية الأطباء والصيادلة والمستشفيات*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
٤٢. شوقي، أحمد. (٢٠١١م). *القانون الجنائي والطب الحديث*. القاهرة: دار النهضة العربية.

٤٣. الشوكانى، محمد بن على. (١٤١٤ هـ.ق). فتح القدير. دمشق: دار ابن كثير.
٤٤. صيوان، عبد الحسين. (٢٠١١م). المورد القانونى. بغداد: المكتبة القانونية.
٤٥. عبد الحميد، محسن. (٢٠١٨م). النظرية الحديثة فى خطأ الطبيب الموجب للمسؤولية المدنية. كويت: مطبوعات جامعة الكويت.
٤٦. عبد الغنى، إيهاب مصطفى. (٢٠١١م). للمسؤولية الطبية. مصر: دار الفكر الجامعى.
٤٧. على، أسامة عبد الله. (٢٠١٧م). مسؤولية الطبيب الجنائية فى الشريعة الإسلامية. الأردن: دار البىارق للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٨. العلى، محمود. (٢٠١٩م). المسؤولية الجنائية للطبيب. الإسكندرية: دار الفكر الجامعى.
٤٩. عودة، عبد القادر. (٢٠١٧م). التشريع الجنائى فى الإسلام مقارنا بالقانون الوضعى. بيروت: دار الكتاب العربى.
٥٠. الفتاوى، الهندية. (١٩٨٠م). مجموعة علماء الهند. بيروت: دار إحياء التراث العربى.
٥١. الفضل، منذر. (٢٠١٩م). النظرية العامة للالتزامات. مصادر الالتزام. عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر.
٥٢. فهمى، خالد مصطفى. (٢٠١٢م). النظام القانونى للطبيب والمشفى الخاصة. الاسكندرية: دار الفكر الجامعى.
٥٣. الفواكه الدوانى، النفراوى. (١٩٩٧م). دار الكتب العلمية. بيروت: دار النهضة.
٥٤. فودة، عبد الحكم. (٢٠١٨م). البراءة وعدم العقاب فى الدعوى الجنائية. الاسكندرية: منشأة المعارف.
٥٥. الكاسانى، أبو بكر بن مسعود. (٢٠٠٣م). بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع. بيروت: دار الكتب العلمية.
٥٦. كاظم، محمد. (٢٠١٦م). المسؤولية المدنية للطبيب. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
٥٧. كامل، رمضان جمال. (٢٠١٧م). مسؤولية الأطباء والجراحين المدنية. لبنان: المركز القومى للإصدارات القانونية.
٥٨. المحتسب بالله، حسام. (٢٠١٧م). المسؤولية الطبية المدنية والجزائية. بيروت: دار الأيمان.
٥٩. محمد، يوسف. (٢٠١٦م). الحق فى سلامة الجسم وأثر التطور العلمى على حمايته جنائية. الاسكندرية: دار الفكر الجامعى.
٦٠. المحمدى، على يوسف. (٢٠١٨م). القضايا الطبية المعاصرة. دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت: الطبعة الثانية.
٦١. المحمود، مدحت. (٢٠٠٩م). شرح المرافعات المدنية رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩. بغداد: المكتبة القانونية.
٦٢. مراد، صغير. (٢٠١٠م). مسؤولية الدولية غير التعاقدية عن أعمال وأخطاء أطباء المستشفيات العمومية. بغداد: جامعة بغداد.

٦٣. مروك، نصر الدين. (١٩٩٩م). *نقل وزراعة الأعضاء البشرية في القانون المقارن والشرعية الإسلامية. دراسة مقارنة*. القاهرة: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
٦٤. المنشاوي، عبد الحميد. (٢٠١١م). *الطب الشرعي وأدلتها الفنية ودوره في البحث العلمي عن الجريمة*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديد للنشر.
٦٥. منصور، محمد حسين. (٢٠١٩م). *المسؤولية الطبية*. الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر.
٦٦. منير، رياض. (٢٠١١م). *النظرية العامة للمسؤولية الطبية في التشريعات المدنية و دعوى التعويض الناشئة عنها*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
٦٧. مهدي، عبد الرؤوف. (٢٠٠٩م). *شرح القواعد العامة لقانون العقوبات*. القاهرة: دار النهضة العربية.
٦٨. النووي، محي الدين بن يحيى. (١٩٩٩م). *المجموع شرح المهذب*. بيروت: دار الفكر.
٦٩. وحيد الدين، محمد. (٢٠١١م). *النظرية العامة الالتزام*. دمشق: مطبعة جامعة دمشق.

المجلات والبحوث

١. البار، محمد علي. (١٩٨٥م). «أجهزة الانعاش». *مجلة الفقه الاسلامي* ١(١): ١٥-٤٥.
٢. «_____». (١٩٨٧م). «الموت الكلينيكي والموت ال شرعي». *مجلة مجمع الفقه الاسلامي* ١(٢): ٣٤٩-٣٦٦.
٣. بوقرين، عبد الحليم ويوناصر، ايمان. (٢٠١٧م). «الموت الدماغى للإنسان والتصرف في أعضائه بين ضرورة طبية واشكالات قانونية». *مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية* ٢(٨): ٢٧-٤٤.
٤. الحمداني، سمير. (٢٠١١م). «موت الدماغ ليس هو الموت». *مجلة الشفاء التي تصدر عن الجمعية الطبية الاسلامية في العراق* ٣(٩): ٧٧-١٠٠.
٥. حسن، علي. (٢٠١٧م). «قتل الرحمة». *مجلة الوعي الاسلامي* ٣٠(٤٧٩): ٧٩-١٠٣.
٦. رحيمة، لدغش. (٢٠١٩م). «الموت الدماغى والإنعاش الصناعى». *مجلة العلوم القانونية والسياسية* ١٠(١): ١٧٨٠-١٧٥٠.
٧. محمد، يحيى. (٢٠١٢م). «المسؤولية الجنائية عن خطأ الطبيب». *مجلة الجامعة الإسلامية* ٢٠(٢): ٧٥-١٠٠.
٨. محمد، فتحية. (٢٠١٥م). «مسؤولية الطبيب الجنائية في ضوء أحكام الشرع والقضاء». *مجلة الحقوق جامعة الكويت* ١(٣): ٣٩-٦٦.
٩. فيصل، حيدر غازي. (١٩٩٩م). «الموت الدماغى وعمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية». *مجلة كلية الحقوق جامعة النهرين* ١(١٣): ١١١-١٣٢.

١٠. عبد الله، أبو زيد. (٢٠١٦م). «أجهزة الإنعاش وحقيقة الوفاة بين الفقهاء والطب». مجلة مجمع الفقه الإسلامى ٢(٢): ١٥-٤٥.
١١. علي، محمد. (٢٠١١م). «عبء إثبات الخطأ الطبى فى القواعد العامة و التوجهات الحديثة الفقه و القضاء». مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات ٩(٣٤): ٢٣-٥٠.
١٢. عبد الفتاح، محمد إدريس. (٢٠١١م). «هل الإنعاش الصناعى يطيل الحياة أم يعيدها». مجلة الوعي الإسلامى ٣(٤٩١): ٢٣-٤٤.
١٣. عبد الكريم، مأمون. (٢٠١١م). «إشكالية التفرقة بين الخطأ الجنائى و الخطأ المدنى فى الممارسات العلمية فى القانون والقضاء». مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ١(١): ٦٢-٨٨.
١٤. طه، محمود أحمد. (٢٠١٨م). «المسؤولية الجنائية فى تحديد لحظة الوفاة». مجلة أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ١(١): ١-٣٣.
١٥. محمد، علي. (٢٠١١م). «ثبات المسؤولية الطبية». مجلة منظمة العاملين الناحية تلمسان ١(١): ٢١-٤٥.
١٦. محمد، جاسم محمد. (٢٠١٣م). «الخطأ الطبى». مجلة العلوم القانونية و الإدارية و السياسية ١(١٦): ٢٣-٤٩.

الرسائل والأطروحات الجامعية

١. بدر، سمىة. (٢٠١٠م). «المسؤولية المدنية و الجمالية للطبيب». أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.
٢. الحميداوى، حسام عبد الواحد. (٢٠١١م). «الموت وإثارة القانونية». أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.
٣. زهرة، مقداد. (٢٠١٢م). «التعويض عن الأخطاء الطبية فى التشريع». أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة.
٤. فاضل، علي. (٢٠١١م). «إثبات الخطأ الفنى أمام القاضى المدنى». رسالة الماجستير، جامعة القاهرة.
٥. فاضل، مصطفى. (٢٠١٨م). «الجراحة التجميلية و المسؤولية المدنية المترتبة عنها». رسالة الماجستير، جامعة المستنصرية.
٦. علي، عباس. (٢٠١١م). «الضرر فى المجال الطبى». رسالة الماجستير، جامعة بغداد.
٧. العلي، كاظم. (٢٠١١م). «المسؤولية المدنية عن أخطاء الفريق الطبى». رسالة الماجستير، جامعة القاهرة.
٨. سعد، احمد محمود. (٢٠١٤م). «مسؤولية المستشفى الخاص عن أخطاء الطبيب ومساعديه». أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة.
٩. منذر، محمد علي. (٢٠١٨م). «مسؤولية الطبيب أثناء التدخل الطبى». رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري.
١٠. الحميداوى، حسام عبد الواحد. (٢٠١١م). «الموت وإثارة القانونية». أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

١١. زهرة، مقداد. (٢٠١٢م). «التعويض عن الأخطاء الطبية في التشريع». اطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة.
١٢. جابر، مهنا شيل. (١٩٩١م). «مدى مشروعية عمليات نقل وزرع الأعضاء البشرية». اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد.

المصادر الالكترونية

١. السيستاني، علي الحسيني. «استفتاء حول الموت الدماغي». الموقع الرسمي للمرجعية الدينية العليا:
<https://www.sistani.org/arabic/qa/02075>
٢. عقيل، فضل الدهان، «الطبيعة القانونية للموت الدماغي في القانون العراقي». بدون تاريخ نشر، تاريخ الاطلاع ٢٧ جوان ٢٠٢٢ على الموقع الإلكتروني:
<https://www.researchgate.net/publication/31059682>

الكتب الاجنبية

1. A. Medical Association. (1968). *What and when is death?* The Journal of the American Medical Association 204:539
2. B. Sarbey. (2016). "definitions of death: brain death and what matters in a person". *Journal of law and the biosciences advance access puplicatins*.
3. Bernat. J. (2013). *Life or death for the dead-donor rule?*. The New England Journal of Medicine.
4. Caplan A. L. Magnus D. C. Wilfond B. S. (2014). *Ccepting brain death*. The New England Journal of Medicine.
5. Goldsmith. J. (2007). *LWanted! Dead and/or alive: Choosing among the not-so-uniform statutory definitions of death*. University of Miami Law Review.
6. P. Laurence. (2013). *Brain Death and the Harvesting of Human Organs*. POSTED ON 11 NOVEMBER. U.S.A California. Research published at. Algeria.

Abstract

The penal provisions for brain death showed a comparative study with Islamic jurisprudence, through the criminal and legal confrontation of the brain-dead, such as the criminal and legal confrontation of the brain-dead in Iraqi legislation and Islamic law, as did the punitive legislation. The lack of determination of the standard of death and the lack of a legal definition of brain death, by examining the texts of Iraqi legislation, as well as the reluctance of jurists to consider the issue of death because death is linked to the soul and spirit of the Creator, as the jurists see that brain death is a legitimate death and this same approach was taken by all jurists, and we seek In addition, what is meant by the dead in advanced resources is the one whose lungs and heart have ceased to function permanently and irreversibly. His lungs and heart continue to function, even if it is through the installation of artificial resuscitation devices, he is not considered dead in which we have relied on the analytical method through the criminal law and Islamic law. As the main question is what are the penal provisions for brain death between Islamic jurisprudence and Iraqi criminal law? The answer was despite the fact that the law has associated true death with the final disruption of some bodily functions such as breathing and pulse.etc. The bases of criminalization, according to what the researcher sees, lies in the fact that the person with brain death has hope despite the disruption of his brain. The correct effectiveness of staying in this state. In this regard, there are important results, and the Iraqi legislator was limited to determining the criterion of brain death and calculating it as evidence of human death in the Human Organ Transplant Law No. 85 of 1986 in Article II / Fb of it when he referred to the possibility of obtaining human organs with brain death and transplanting them to those who he needs it. There is an important consequence by which brain death can be considered complete insanity because the two do not lack the ability to perceive and discriminate, and if applied insanity is not the same as brain death, then it must be noted that there is a certain delay in it. It may last for weeks or months, depending on the situation. The patient is between brain death and actual death, and this delay leaves no legal position. Fairly complex and conceivable problems in civil transactions, personal and criminal cases, to name a few.

Keywords: Brain Death, Iraqi Law, Islamic Law, Penal Provisions, Death.



University of Religions and Denominations

Faculty of Law

MA Thesis

Major: Law

Penal Provisions for Brain Death; a Comparative Study with Islamic Jurisprudence

Student

Sabreen Khadim Abdul Amir Al Khalaf

Supervisor

Dr. Yahya Mirali Bidakhweide

November 2022